المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاقليمية

تخصص: دراسات افريقية

دور النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

زكرياء طاهري

إشراف الأستاذ:

د. منصور لخضاري

لجنة المناقشة

د. ميلود حاج عامر..... رئيسا

د. لخضاري منصور..... مشرفا ومقررا

د. وردة بين بخيتة ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2015 -2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاقليمية

تخصص: دراسات افريقية

دور النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

طاهري زكرياء

إشراف الأستاذ:

د. لخضاري منصور

السنة الجامعية : 2015 -2016

شكر وتقدير

" لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة ابراهيم الآية 07

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع فالحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضي، على الأصل نمشي وعلى الأصل يدفعنا ان نرد الفضل لأصحابه وان نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا بكلمة طيبة

ثم نقوم بالشكر إلى كافة أساتذتنا عبر كامل الأطوار التعليمية المختلفة

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف «د. منصور لخضاري" ونشكره على توجيهاته ونصائحه ومساعدته لنا جزاه الله كل خير.

الشكر إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية فجزاهم الله عنا خير الجزاء ويسر لهم سبيل النجاح والخير والصلاح.

يطيب لنا كذلك أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعد في انجاز هذا العمل من قريب او من بعيد.

فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

زكرياء

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية منبع الحب والحنان

إلى إخوتي الأعزاء: نجيب، طارق، وسليمان الفارسي

وإلى شقيقتاي بسمة وكفيلة

إلى كل زملائي من الدفعة السادسة

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداء

ملخص الدراسة..... 1

مقدمة 5

الفصل الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

- **المبحث الأول: مدخل نظري ومفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي** 13

-اولا: مفهوم التحول الديمقراطي..... 13

- ثانيا: اسباب وعوامل التحول الديمقراطي 18

- ثالثا: استراتيجيات التحول الديمقراطي..... . 25

- **المبحث الثاني: مدخل نظري ومفاهيمي لدراسة النخبة** 28

- أولا: مفهوم النخبة..... 28

- ثانيا: تصنيف النخب..... 35

- ثالثا: اتجاهات واقترابات دراسة النخبة..... . 39

- **المبحث الثالث: علاقة النخبة بالتحول الديمقراطي... .....** 45

- أولا: أنماط التحول الديمقراطي..... . 45

- ثانيا: دورة النخب 46

- ثالثا: محددات دورة النخب 49

الفصل الثاني: بيئة التحول الديمقراطي في تونس

- **المبحث الأول: خصوصيات البيئة السياسية التونسية** 53

-أولا: النظام السياسي التونسي (مقاربة دستورية) 53

- ثانيا: الفعاليات السياسية في تونس قبل الثورة... 56

- **المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي في تونس**..... 59

- أولا: العوامل الداخلية..... 59

- ثانيا: العوامل الخارجية..... 63

- **المبحث الثالث: الثورة ودورها في عملية التحول الديمقراطي**... . 67

- أولا: اندلاع الثورة..... 67

- ثانيا: محاولات النخبة الحاكمة السيطرة على الوضع..... . 71

- ثالثا: علاقة الثورة بالتحول الديمقراطي..... . 72

الفصل الثالث: النخبة السياسية وطبيعة التحول الديمقراطي بعد 2011

- **المبحث الأول: القوى السياسية الفاعلة بعد ثورة2011**..... 74

-أولا: الأحزاب السياسية..... . 74

-ثانيا: الاتحاد العام التونسي للشغل..... 79

- ثالثا: لجان حماية مكتسبات الثورة..... 82

- **المبحث الثاني: طبيعة التحول الديمقراطي**..... 83

- أولا: بناء المؤسسات الانتقالية. 83

- ثانيا: البناء الدستوري..... . 87

- ثالثا: العملية الانتخابية..... 94

- **المبحث الثالث: معوقات وآفاق التحول الديمقراطي في تونس**... 102

- أولا: معوقات التحول الديمقراطي في تونس..... . 102

- ثانيا: آفاق التحول الديمقراطي في تونس..... 104

الخاتمة 107

قائمة المراجع 110

ملخص الدراسة:

ستعالج هذه الدراسة المتعلقة بدور النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس أهم التعاريف لمفهومي النخبة السياسية والتحول الديمقراطي وعلاقات التأثير بينها؛ إذ شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا حاسما ونقطة تحول محورية في النظام الدولي وبدأت موجات التحول الديمقراطي تجتاح دول العالم بعدة طرق مختلفة وهذا حسب النظم السائدة ودرجة وعي نخبها السياسية، هذا ما جعل الشعوب العربية تطالب أنظمتها بالحرية والديمقراطية لكن تسلط هذه الأنظمة جعل الشعب يثور ضدها.

وفي هذا الإطار جاءت التجربة التونسية لتأكد هذا الطرح إذ انه وبعد قيام الشعب التونسي بالثورة ضد النظام الحاكم وهروب الرئيس زين العابدين بن علي، دخلت تونس فترة جديدة اطرتها النخب السياسية الناتجة عن الثورة والتي كان اغلبها ممنوع من النشاط، وقد نجحت هذه النخب في الوصول إلى نقطة اتفاق والمضي قدما في مسار التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات جديدة نحو احلال نظام ديمقراطي حر.

الكلمات المفتاحية: النخبة، النخبة السياسية، التحول الديمقراطي، ثورة تونس2011.

Résumé:

Cette étude, qui concerne le rôle d'élite politique dans la transformation démocratique en Tunisie . Repose sur les définitions les plus importantes des notions de la transformation démocratique et d'élite politique et la relation qui les unis . Sachant que la fin de la guerre froide a engendré un point de tournant décisif dans les système internationaux, des vagues de démocratisation balaient les pays du monde de nombreuses façons différentes, selon les réglementation en vigueur et le degré de sensibilisation et de conscience des élites politiques, ce qui fait la revendication des peuples arabes de la liberté et la démocratie; Néanmoins, l'autorité de leurs systèmes politiques provoque leur révolution.

Dans ce contexte, l'expérience tunisienne est venue confirmer cette idée, après la mise en place de la révolution du peuple tunisien contre le régime, et la fuite du président "Zinne El Abidine Ben Ali", la Tunisie est entrée dans une nouvelle période encadrée par les élites politiques issues de la révolution dont la majorité était sous l'interdiction de toute activité. Ces élites ont réussi à atteindre un point d'accord et aller de l'avant dans la voie de la démocratisation et la construction de nouvelles institutions pour parvenir à un système démocratique libre.

Mots clés : l'élite, l'élite politique, la transformation démocratique, la révolution tunisienne 2011.

Abstract:

This etude addresses concerning the role of the political elite in the democratic transition in Tunisia the most important definitions of the concept of the political elite and democratic transition , and the relationships between them influence If the end of the Cold War, formed a critical juncture a pivotal turning point in the international system And launched waves of democratization sweeping the world Several different ways this is by the prevailing systems and the degree of awareness of the political elites, This is what makes the Arab peoples demanding freedom and democracy regulations , But thedomination of these systems made the people revolt against it.

In this context, the Tunisian experience came to confirm this proposal and after the Tunisian people made the Revolution against the regime and the escape of the President Zine El Abidine Ben Ali, Tunisia has entered a new period It was organized by the political elites that resulted from the revolution which was mostly banned from activity, These elites have succeeded in reaching the point of agreement and move forward in the path of democratic transition and auild new institutions to make a free democratic system.

Key words: Elite, The political elite, Democratic transition, Tunisian revolution in 2011

مقدمـــــــة

في جميع المجتمعات البشرية توجد جماعة مختارة من الناس، تتمتع بقدر من التميز يجعلها تضطلع بمهام القيادة والتسيير والسيطرة على زمام القوة وعلى هذا الأساس نشأة مفهوم النخبة بتعدد ابعادها وتصنيفاتها، وتعتبر النخبة السياسية ضرورة تنظيمية تفرضها الخصوصية البنائية والوظيفية للمجتمع عامة، وتمثل في الوقت ذاته المجتمع السياسي بوجه خاص، لأنها تضطلع بمهام الحكم والتوجيه والقيادة واتخاذ القرار ورسم السياسيات العامة.

لهذا فانه مهما كان دور الشعب والمجتمع في تغيير الاوضاع للمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وبذلت في ذلك التضحيات الجسام فان نجاحها في إسقاط رموز الفساد والاستبداد، يقع بالدرجة الأولى على عاتق النخب السياسية من مختلف التيارات السياسية والتوجهات الفكرية، ويقع على عاتقها أيضا مسؤولية إدارة المراحل الانتقالية بتعقيداتها وإكراهاتها والنجاح في صناعة التحول نحو المرحلة الديمقراطية.

وفي ظل الأوضاع والتغييرات الحاصلة في الساحة الدولية وانتشار موجة التحول الديمقراطي والنجاح الذي حققته البلدان التي حققت الديمقراطية مع الفشل الذي ابدته النظم العربية بدأ الحديث على ضرورة التحول نحو الديمقراطية.

وفي هذا الموضوع نجد أن التحول الحاصل في تونس، جاء نتيجة لمظاهر القمع والتسلط الممارس من طرف نظام زين العابدين، وهذا من أجل الدخول في عهد جديد يلبي حاجات ومطالب إنسانية اجتماعية وسياسية، فكانت بدايتها ثورة شعبية عفويّة في سيدي بوزيد، ثم انضمّ إليها النقابيون والحقوقيون والكوادر الوسطى وقواعد الأحزاب السياسية واتحادات الطلاب في القرى والمدن وصولا إلى الأحياء الشعبية في العاصمة. وساهمت كل تلك الفئات في إنضاج الثورة وتطور أشكالها إلى أن بدأت تحقّق أهدافها بدءا بهروب رئيس الجمهورية من البلاد يوم 14 جانفي 2011، وهو ما فتح المجال أمام بدء مرحلة سياسية، وتشكل نخبة سياسية سعت إلى تأطير هذه المرحلة في قلب الحركة الثورية ووضعها المطلب الديمقراطي وذلك من تكريس ارادة الشعب إحلال دولة الحرية والمساواة بما تعنيه من تعددية حزبية ومشاركة سياسية وسيادة القانون وبسط للحريات العامة والخاصة للشعب.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة من اجل تحليل دور النخبة السياسية المتشكلة بعد الثورة التونسية في الانتقال من نظام إلى آخر أكثر ديمقراطية وتطورا وكذلك تسييرها للمرحلة الانتقالية.

أهمية الموضوع:

تناول الدراسة علاقة النخبة السياسية بعملية التحول الديمقراطي، ودورها في انجاح العملية في فترة سياسية شهدت العديد من التغييرات والتحول في الممارسات وما تخللها من حدوث أزمات. وتتبدى أهمية موضوع النخبة السياسية وعملية التحول الديمقراطي في تونس من أن النخبة التونسية ساهمت في دعم التحول الديمقراطي وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على العوامل التي أدت إلى هذا التحول وكذلك مستقبل هذا التحول.

أهداف الدراسة: تكمن أهم أهداف هذه الدراسة في:

1- دراسة النخبة السياسية في تونس دراسة علمية نظرا لأهمية دورها في الممارسة السياسية والقرار السياسي، من خلال ربط مسار الانتقال الدمقراطي في تونس برغبة واستعداد واختيارات النخبة السياسية المتشكلة بعد الثورة.

2- البحث عن الخلفيات والأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة 2011، ودور النخبة السياسية في هذا الجانب وكيف استطاعت هذه النخبة أن تدير المرحلة وتتحول دون انزلاق الوضع.

3- الوقوف عند الدور الحقيقي الذي لعبته النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي.

4- نظرا لتشابه المعطيات في الدول العربية فان دراسة اختيارات النخبة السياسية واختياراتها في تونس، سيجعلنا امام نموذج ناجح يمكن اسقاطه على باقي الدول، من اجل تحقيق تحول ديمقراطي.

أسباب اختيار الموضوع:

هنالك عدة أسباب تدفعنا لاختيار الموضوع منها:

1/أسباب موضوعية: في ظل الاحداث التي شهدتها الدولة التونسية في سيرها نحو إرساء مبدأ الديمقراطية عن طريق إحداث ثورة مست كل الجوانب داخل البلاد. نهدف في هذه الدراسة على التركيز على الجانب السياسي من أجل معرفة واقع الدولة بعد الثورة وما انتجته من نخب وتيارات وكذلك دور هذه الاخيرة في عملية التحول الديمقراطي.

2/أسباب ذاتية : في أي بحث علمي يجب أن يكون هنالك سبب ذاتي يدفع الباحث لاختيار الموضوع وهذا ما دفعني لاختيار هذا الموضوع انه ومن خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار الدراسية ترسخت في ذهني قناعة البحث في قضية التحول الديمقراطي وعلاقته بالنخبة ولهذا لفت نظري نجاح التجربة التونسية وكذلك من أجل

توسيع معارفي حول التحول الديمقراطي في تونس، والاطلاع على أهم التعديلات التي طرأت على النظام بعد ثورة 2011.

الإشكالية:

تتمثل الإشكالية الأساسية للدراسة أن النخبة السياسية التونسية خاصة التي كانت نتاج الثورة آمنت بالعمل في إطار موحد، من اجل تحقيق التحول الديمقراطي والتي تسببت فيها عدة عوامل تهدف إلى إصلاح هيكلة هذا النظام لتحقيق مطالب هذا الشعب وذلك عن طريق إجراء تعديلات دستورية.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت النخبة السياسية التونسية في انجاح مسار التحول الديمقراطي بعد ثورة 2011؟

الإطار الزماني والمكاني

- المجال الزمني: فقد اهتمت إشكالية البحث بدراسة النخب السياسية في تونس ودورها في عملية التحول الديمقراطي، الذي حدث بعد ثورة 2011، والذي ظهر كنتيجة لجملة من الظروف الدولية والداخلية.
- المجال المكاني: تتحدد حدود معالجة إشكالية البحث بالحدود الجغرافية لإقليم الجمهورية التونسية باعتبارها الدولة التي مستها عملية التحول الديمقراطي.

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي علاقة النخبة بالتحول الديمقراطي ؟
2. ما هي أبرز النظريات المفسرة لعملية التحول الديمقراطي ؟
3. كيف اثرت الثورة في النخبة السياسية التونسية ؟
4. ما هي افاق عملية التحول الديمقراطي ؟

الفرضيات:

1. أن الانتقال إلى الديمقراطية عملية تقوم على مجهود واع، فهي تتطلب مشروعا وقيادة سياسية تتولاها نخبة مناضلة، ولا تترتب تلقائيا عن توفر ظروف بيئية ملائمة.

2. تخضع عملية التحول الديمقراطي في بدايتها وطبيعة مسارها إلى التفاعل ما بين عوامل داخلية ضغوطات خارجية.

3. أن دور النخبة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي يتأثر بظروف البيئة المحلية والدولية.

4. لعبت الثورة التونسية دورا هاما وذلك بمساهمتها في انتاج نخب سياسية جديدة.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مثلها مثل معظم الدراسات والأبحاث عدد من الصعوبات منها:

– اخلاف الآراء التي قيلت في الموضوع والتي ورد معظمها بين ثنايا المؤلفات و المقالات ولم يتم أفراد دراسات مستقلة لها.

–عدم توفر البيانات والمعلومات خاصة الحديثة منها وإن توفرت فهناك صعوبة في الحصول عليها.

–عدم توفر كتابات ومؤلفات تربط بين النخبة السياسية في تونس ودورها في عملية التحول الديمقراطي خاصة في هذه الفترة. فمعظم الكتابات إما لدراسة النخبة في تونس دون التطرق لدورها في عملية التحول الديمقراطي أو أنها دراسات متعلقة بدراسة التحول الديمقراطي في تونس بصفة عامة.

الإطار المنهجي:

سنعتمد في هذه الدراسة على:

–المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة ظواهر وجدت فيما سبق أو يستخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي، لمحاولة دراسة موضوع التحول الديمقراطي في تونس لابد من الرجوع إلى بدايات النظام السياسي وتتبع الظروف التي نشأ فيها.

–منهج دراسة الحالة: وهو المنهج البارز في عنوان المذكرة والذي يخص دراسة عملية التحول الديمقراطي من

خلال الوقوف على التجربة التونسية في التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورة.

أما المقتربات المعتمدة فتتمثل في مدخل النخبة السياسية ، حيث تتعلق الدراسة أساسا بإثبات أو نفي العلاقة السببية بين دور النخبة السياسية و عملية الانتقال الديمقراطي ، إضافة إلى مقترب الثقافة السياسية ، الذي يظهر في التطرق لأهمية تكريس القيم و المعايير الديمقراطية في ثقافة المجتمع بالنسبة لإرساء النظام الديمقراطي و استقراره ، و المقترب البنائي في تحليل تأثير الخصائص الهيكلية للنخبة السياسية كالخلفيات الاجتماعية و الاتجاهات الفكرية و السمات الشخصية على دورها في عملية الانتقال الديمقراطي ، و كذا الوظيفي في محاولة تحديد آليات و خطوات هذا الدور.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: نتناول فيها كتاب سعد الدين إبراهيم تحت عنوان "المجمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي "الصادر سنة 2004، تناولت هذه الدراسة إشكالية المجتمع المدني وعلاقته بالتحول الديمقراطي من خلال دراسة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق عملية التحول الديمقراطي.

الدراسة الثانية: نتناول في هذه الدراسة رسالة ماجيستير للباحثة شهرزاد صحراوي تحت عنوان "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب". وتناولت هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي وتتبع أداء النظام التونسي في الأخذ بالتعديلات الدستورية لعملية التحول الديمقراطي ورصد أوجه الاختلاف والتشابه بين طبيعة النظام التونسي بعد الاستقلال إلى غاية قيام الثورة.

الدراسة الثالثة: نتناول في هذه الدراسة رسالة الماجستير للباحثة عباش عائشة تحت عنوان "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس". تناولت هذه الدراسة واقع التجربة الديمقراطية التونسية من خلال دراسة أسباب التحول الديمقراطي وقياس مؤشرات الديمقراطية في تونس وصولا إلى تقييم هذه التجربة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

-الفصل الأول: يشكل الإطار النظري ولمفاهيمي للدراسة، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول بداية إلى مفهوم التحول الديمقراطي، مراحله والأنماط التي يتم من خلالها مرورا بالأسباب والعوامل المؤدية إلى التحول الديمقراطي، وصولا إلى استراتيجيات التحول الديمقراطي. أما المبحث الثاني: فندرس من خلاله مفهوم النخبة واتجاهات واقترابات دراستها، وأدرجنا في المبحث الثالث علاقة النخبة بالتحول الديمقراطي.

-الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل من اجل دراسة بيئة التحول الديمقراطي في تونس وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى خصوصيات البيئة السياسية من الاطار والدستوري وكذلك النظام السياسي التونسي قبل 2010 إي في عهد الرئيس زين العبدين، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في تونس. وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى ثورة 2010 وعلاقتها بالتحول الديمقراطي.

-الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل النخبة السياسية وطبيعة التحول الديمقراطي بعد سقوط نظام زين العابدين بدءا بالقوى السياسية الفاعلة والناتجة عن الثورة ثم دراسة مسار التحول الديمقراطي بدءا بالتحولات الدستورية وإجراء انتخابات برلمانية وتشريعية ومن ثمة رئاسية وصولا إلى معوقات وآفاق التحول الديمقراطي في تونس.

وفي الخاتمة كانت الخلاصة العامة للدراسة، التي لخصت فيها مختلف فصول الموضوع وعرضت من خلالها نتائج البحث بالإجابة على التساؤلات المطروحة، والتحقق من الفرضيات التي انطلقت منها، والتوصيات والاقتراحات التي خرجنا بها كنتيجة للبحث.

تحديد المصطلحات

من خلال العنوان تبرز ثلاثة مصطلحات استعملت في هذه الدراسة نحو واسع هما:

التحول الديمقراطي ويشير هذا المعنى إلى مرحلة انتقالية تحول النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ويؤدي حقيقة إلى إرساء قواعد ومقومات الديمقراطية ويعكس غاياتها، مما يجعله يختلف عن التحولات التي تبادر إليها بعض الأنظمة التسلطية لتمديد وجودها باعتماد مظاهر الديمقراطية كالانتخابات دون جوهرها أو ما يسمى" ديمقراطية الواجهة".

أما مصطلح النخبة السياسية فتم تعريفه على أساس امتلاك المؤهلات الذاتية و الموضوعية ، و كذا الاستعداد النفسي لممارسة التأثير على القرار السياسي ، و على الخيارات و المسارات الكبرى للمجتمع و بذلك فإن النخبة السياسية هي التي تتولى خلق حركية سياسية تفضي إلى إقامة الديمقراطية و هذا التعريف للنخبة السياسية يشمل كل المجموعة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها وتتميز بالتأهيل إلى جانب الاستعداد النفسي و المبادرة لممارسة التأثير السياسي على قرارات النظام الحاكم و على اتجاهات الرأي العام .

اما فيما يخص مصطلح الثورة: فقد اختلف المراقبون والمحللون السياسيون على توصيف الحراك الشعبي الحاصل في تونس، ويذهب الكثير منهم إلى وصفها بالثورة على اعتبار أن هذا الحراك الشعبي شمل كل فئات المجتمع وطبقاته بالإضافة على منظمات المجتمع المدني والنخب السياسية.

فالثورة هي نهضة شعبية واسعة تخرق المسار العام للحياة وقواعدها وتهز الكيان المجتمعي بقصد إحداث تغيرات سياسية واجتماعية وأخلاقية عميقة، تبدأ بالانقضاض على الحكم لإلغاء النظام السياسي واستبداله بنظام جديد، وقد لا تنتهي إلا بتغيير نمط العلاقات القائم وإعادة تنظيم وبناء الكيان الاجتماعي بناءً جذرياً.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التي لاقت اهتماما كبيرا من الباحثين وهذا من أجل لتحديد طبيعة هذا التحول، عوامله، مراحله وآثاره ونتائجه، وكذلك اهم الفاعلين في هذه العملية خاصة النخبة السياسية التي تساهم بشكل كبير في احلال الديمقراطية وإحداث تغيرات سياسية، وهذا ما سنتعرض له من خلال الفصل الأول.

المبحث الأول: مدخل نظري ومفاهيمي للتحول الديمقراطي

يسعى الباحثون في موضوع التحول الديمقراطي إلى معرفة طبيعة هذا التحول وأسبابه ومستقبله فهو يتميز بالاتساع والشمولية ويختلف من بلد إلى آخر من خلال الكثير من المعطيات سنتطرق إلى كل هذا من خلال هذا المبحث.

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي

يكتسي مفهوم النحول الديمقراطي أهمية بالغة في ميدان العلوم السياسية كما انه توجد له عدة مفاهيم وتفسيرات سنذكرها في الاتي.

معنى التحول لغة

يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره وتحول فلاناً بالنصيحة والوصية والموعظة.

وكلمة التحول تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة Transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو من مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.[1]

1- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004)، ص.28.

مفهوم التحول الديمقراطي:

إن مفهوم التحول الديمقراطي يعني بدلالاته اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي[1].

مرحلة التحول الديمقراطي هذا المعنى هي مرحلة انتقالية بين حدي نقيض، وهي متكّونة بتركيبة تجمع خصائص من كليهما، وفي المراحل الابتدائية لهذا التحول تكون الغلبة لخصائص مرحلة ما قبل التحول، هذا إذا كان ذلك التحول يحدث بشكل متدرج وليس من خلال تحول جذري يقلب الأمور، ويحول النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وهي إحدى أنماط التحول الديمقراطي.[2]

ويشير التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، ويعرفه **شميتر** بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءً في مؤسسات التي لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

ويعرفها **رستو** بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.[3]

أما صامويل هنتجتون يعرف التحول الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح. [4]

1-أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 2004)، ص.295.

2- **المرجع نفسه.**

3- أبو أصبع، **مرجع سابق**، ص. 29.

4- أحمد طعيبة، **دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2007)، ص.15.

هناك من عرف التحول الديمقراطي على أنه عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسيات.[1]

1- الاستعداد والتأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.

2- ظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية، في مقدمتها تفعيل دور البرلمان.

3- تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية.

وهناك من يعتبر أن عملية التحول الديمقراطي هي ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس وتوسيع المشاركة واحترام الحريات المدنية والسياسية، وطبقاً لذلك فإن هذه العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويبرز من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها[2].

مراحل التحول الديمقراطي

يمر التحول الديمقراطي على أربعة مراحل، حتى وإن كان هناك تداخل من الناحية العملية.[3]

أ/ مرحلة انهيار أو القضاء على النظام السلطوي.

يبدأ عادة بظهور منظمات أو جماعات تنذر بتهديد هيمنة الحزب الواحد على الساحة السياسية، يتبعها انقسامات في صفوف القيادة السياسية، يعيش من خلالها المجتمع عدد من الصراعات التي تحدث بين المتشددين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة، والمعتدلين الذين يدركون أنّ النظام الذي ساعدوه وتمتعوا في ظله بالمزايا عليه أن يدخل بعض الإصلاحات ويخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية.[4]

1- أبو أصبع، **مرجع سابق**، ص. 30.
2- طعيبة، **مرجع سابق**، ص16.
3- أبو أصبع، **مرجع سابق**، ص 30.
4- **المرجع نفسه**، ص31.

ب/ مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.

هذه المرحلة يتم فيها العديد من الإجراءات والخطوات يتكيف من خلالها النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي انتخابات عامة وحرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، كذلك تشمل على تعديلات وتغيرات في الدستور لتقنين الحياة السياسية وضمان الحريات المدنية[1].لأنها فترة تزيد فيها مخاطر الانتكاس والتراجع إلى الحكم السلطوي.

ج/ مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي.

حسب فالونزيلا valenzuela لن يتحقق الاستقرار للديمقراطية الوليدة إلا إذا تخلى النظام عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم والتي تعيق الأداء الديمقراطي، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية.

ويشير كل من جون هيجلي John higely وريتشارد جينتر Richard gunther إلى أن تماسك واستقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسسية الأخرى، ويضاف إلى ذلك تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة.[2]

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة قواعد تنظم المباراة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطي:[3]

شكل الحكومة: يميل عدد من الباحثين الذين تناولوا موضوع التحول الديمقراطي إلى تفضيل النظام البرلماني في الديمقراطية، فالنظام الرئاسي يفتقد إلى الآلية التي تحقق التوافق بين النخبة والمعارضة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار الديمقراطية. ويمكن الإشارة إلى أن جل النظم التي عرفت التحول الديمقراطي قد أخذت بالشكل الرئاسي في الحكم، وذلك لأنه يصعب الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على فكرة تركيز السلطة إلى الشكل البرلماني في الحكم.

1- طعيبة، **مرجع سابق**،18.

2- **المرجع نفسه**، ص 19.

3- محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، **التحولات الديمقراطية في آسيا** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص03.

النظام الانتخابي: يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الحزبي وبالتالي على المسار الديمقراطي، فهو نتاج لمساومات بين النخبة الحاكمة والمعارضة، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها.

الجماعات المشاركة في العملية السياسية: هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية، لذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد المؤسسة العسكرية، على غرار وضع قواعد وأطر قانونية تحدد وظائفها وتبقيها بعيدة عن الساحة السياسية.

د/ مرحلة النضج الديمقراطي.

هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مرتبطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية[1].

تعني الديمقراطية الاجتماعية أن يكون للمواطنين حقوق وواجبات متساوية على اختلاف أماكن تواجدهم أو صفاتهم داخل المجتمع. أما الديمقراطية الاقتصادية فهي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية وبالتساوي على الأفراد. وبهذا توفر مرحلة النضج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تميز.

وبهذا تعتبر لحظة الانتقال الديمقراطي مهمة، لأن السلطة فيها تكون هشة، وبذلك فان أسلوب تسيرها هو الذي يحدد مدى نجاحها، تعطي الأهمية لأسلوب التدبير السياسي الذي يقوم على التفاوض والتوافق لبناء الثقة بين الأطراف وتهيئة شروط الانتقال الديمقراطي، وتقوم على الاستعداد للتنازل، وهي أساليب استثنائية وانتقالية تفصل بين عهدين.

1- طعيبة، **مرجع سابق**، ص20.

ثانيا: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي:

إن للتحول الديمقراطي أسباباً معنية تؤدي الى حدوثه، وليس ثمة تحول ديمقراطي يحدث دون وجود تلك الأسباب، وتنقسم هذه الأسباب إلى مجموعتين: الأولى تتبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، والثانية تتبع من خارج هذه البيئة.

أ/العوامل الداخلية

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع في سبيل التحول الديمقراطي، ويختلف مدى تأثير كل منها من حالة إلى أخرى، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية:

يذهب الكثيرون إلى التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به القيادة في عملية التحول الديمقراطي، فالتحول يحتاج إلى قيادة لديها القدرة و الجرأة على تدشين عملية التحول، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلاً [1]، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين و المتشددين، و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي و عن حماية الفرد من تعسف الدولة، و التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع ،لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول، و إنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[2].

1- منيسي، **مرجع سابق**، ص .299.

2 - أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (2010 -1987)** رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص132.

هناك العديد من الأسباب التي تجع قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل[1]:

1-تردي الشرعية السياسية للنظام.

2-إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤدي إلى بقاءها في السلطة.

3-كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده، ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

4-اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي...الخ

5-في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى درجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

انهيار شرعية النظام التسلطي:

يثير مفهوم الشرعية قدراً واضحاً من الاختلاف والالتباس بين المفكرين والباحثين، ومع وجود هذا الاختلاف في إطار مفهوم الشرعية، إلاّ أنه لا يعكس اختلافاً أساسياً حول مضمون المفهوم، بقدر ما يعكس اختلاف توجهات المفكرين والباحثين بخصوص هدف دراسة الشرعية. إلا أنه لا يمكن إغفال أن استخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة، من شأنه إحداث بعض الخلط لدى الباحث والقارئ، وبإيجاز فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه في أنه يمثل التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة. فالشرعية هي صفة تلازم أي نظام سياسي، من أجل ممارسة الحكم وهي تقوم على جانبين:[2]

الأول جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور. والثاني جانب موضوعي، يتمثل بقناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة، وهذان الجانبان لا ينفصلان بعضهما عن بعض.

1- أبو أصبع، **مرجع سابق**، ص 35.

2- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص28.

ومن أجل تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية، لابد من تحديد مجمل العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك، وهي:

1-قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية، ومن ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق، إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات، أو السياسات التي يصنعونها، إن هذا السبب المؤسسي، يكون أكثر وضوحاً في دول العالم الثالث حيث أن المؤسسات السياسية تفتقر إلى الشرعية عندما تكون امتداداً للمؤسسات التي كانت قائمة في عصر الاستعمار، أو عندما تقع في أيدي فاسدة، أو عندما تكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة، أو عندما تواصل إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة.[1]

2-كما أن إشكالية الشرعية لدى البعض الأخر هي أزمة تغيير، والكشف عنه يتم في البحث عن طبيعة التغيير في المجتمع، وتحدث هذه الأزمة خلال فترة انتقال إلى بنيان جديد في الحالات التالية:[2]

- إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.

- إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول، مفتوحا بالنسبة إلى كل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشرة أو في تحقيق أهدافها العامة.

فعندما تحدث تحولات اجتماعية عنيفة، تطالب الجماعات الجديدة الصاعدة بالمشاركة في مسؤولية الحكم، إلا أن الفئة الحاكمة أو الجماعات التقليدية ترفض مشاركتها، فتضطر إلى اتخاذ مواقف عنيفة في مواجهة السلطة والنظام، بهدف الاستيلاء على السلطة وطرح إيديولوجية جديدة بديلة لإيديولوجية السلطة لتبرير شرعيتها الجديدة.

3-عدم تحقيق النظام السياسي للفاعلية في الأداء السياسي، كما هو الحال في العديد من البلدان المتخلفة، حيث كثيراً ما تأتي أزمة الشرعية فيها، من عجز سلطاتها من إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد. وبصور خاصة عجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والتطور.

1- خميس، **مرجع سابق**، ص ص .43-45

2- **المرجع نفسه**، ص 45.

4-انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها، وعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام.

5-عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع، فبقدر ما تكون الشرعية هي مسألة ولاء الناس تجاه السلطة والنظام، مقابل التزام الحاكم بالعمل وفق كيفية معينة، فإن أي إخلال من قبل الحاكم سوف يحل المحكوم من التزامه تجاهه، وبذلك فإن الشرعية تفقد أساسها الذي تقوم عليه، وهو رضا الناس تجاه حكامهم. ومن لا يعترف بشرعية نظام ما، لا يجد في نفسه أي التزام تجاهه، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان السلطة من مقومات شرعيتها، وهي الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف.[1]

6-ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وهذا الاعتبار له وضعية خاصة بالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثم فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع[2].

7-صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهليته بقاءه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدها العالم في مجال الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل. [3]

وإجمالاً فإن مشكلات الشرعية تختلف حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في ضل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.

الأزمة الاقتصادية:

شغل الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للتحول الديمقراطي حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين في إطار استناد كثير من الأدبيات إلى منهج الاقتصاد السياسي الذي يعد منهج الاقتصاد السياسي أحد المناهج المعاصرة

1- **المرجع نفسه**، ص47.
2- منيسي، **مرجع سابق**، ص 298.
3- **المرجع نفسه**، ص 298.

في التحليل السياسي و دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث[1]، بحيث يشير إلى التفاعل بين كل من القوى السياسية و الاقتصادية في المجتمع و ينظر إلى التفاعلات السياسية على أنها عملية لتخصيص الموارد النادرة بما يعني أن معالم هذا التحول الديمقراطي تتحدد بالأساس وفقا للعلاقات و التفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية و السياسية، و على هذا النحو ميزت الأدبيات بين أسلوبين اتبعهما عدد من الدول في مسارها نحو الإصلاح الاقتصادي و التحول الديمقراطي.[2]

الأسلوب الأول: نجحت من خلاله بعض دول العالم الثالث في تحقيق نوع من الإصلاح الاقتصادي من خلال قيام القيادات السلطوية بهذه التغيرات قبل ولوج مرحلة التحول إلى الديمقراطية.

الأسلوب الثاني: تحقق في بعض دول العالم الثالث حديثة العهد بالديمقراطية والتي بدأت قيادتها في إرساء دعائم الديمقراطية في ظل أوضاع اقتصادية متدنية.

وقد سعت عدد من الدراسات في حقل الدراسات المقارنة إلى تناول النتائج السياسية للعوامل الاقتصادية حيث أشار هؤلاء إلى وجود تأثير ملحوظ للتغيرات الهيكلية للاقتصاد على عملية التحول الديمقراطي، من خلال مدخلين[3]: **المدخل الأول** من خلال التركيز على الأزمات الاقتصادية التي يزيد من أسباب عدم شرعيتها ويعرضها للمزيد من عوامل عدم الاستقرار، وهذا الوضع قد يكون مدخلاً مناسباً لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي.

في هذا الصدد فان المشروطية قد عززت ظاهرة التحول الديمقراطي في عموم بلدان الجنوب. وهذا ما أكدته تجربة جل الدول العربية مع بداية الثمانينات، حيث واجهت أزمات اقتصادية أدت بها إلى الاستعانة بالخارج في إطار ما يسمى المشروطية الاقتصادية.

أما المدخل الثاني تجلى في الافتراض بأن التنمية الاقتصادية تعد عاملاً هاماً في تقويض أو إضعاف النظم التسلطية، حيث يكون أقوى تأثيراً من دور الركود أو التراجع الاقتصادي، ويستدل أصحاب هذا الافتراض بأمثلة من إسبانيا والبرتغال في السبعينات وكوريا الجنوبية خلال الثمانينات، فقد بينت هذه الدول

1- هدى ميتكيس، "**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**"، تحرير علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسية** (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.1999)، ط 1، ص 145.

2- رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** (الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص 195.

3- محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 448.

وجود علاقة إيجابية بين الظروف الاقتصادية المواتية وسياسات داخلية، فقد أسهمت التنمية الاقتصادية في صعود فئات اجتماعية لم تستطع النظم التسلطية استيعابها في هيكل النظام السياسي[1].

يؤدي الفشل في عملية التنمية الاقتصادية إلى الدفع نحو التحول الديمقراطي من جهة، ومن جهة خرى فان وجود هذه التنمية يفتح آفاقا رحبة لإنجاح هذه العملية.

تزايد قوة ونفوذ المجتمع المدني:

يعد نمو المجتمع المدني سبباً قوياً في عملية التحول الديمقراطية بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية. وهذا ما أشار إليه **دي توكفيل** عندما تحدث العديد من المتغيرات على غرار التنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر[2].

وعلى المستوى الفردي، فان تزايد التعليم والثقافة أمدت وزودت عامة الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية فالتوسع في التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة والإعلام السمعي والبصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث، وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية. وفي الواقع، فإن تصاعد المجتمع المدني يظل مرتبطاً بضرورة حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية. تفرز وتقوم بتحديث المجتمع التقليدي القائم على الروابط التقليدية غير تلك التي يقوم بها المجتمع المدني[3].

ب/العوامل الخارجية

تعود هذه الأسباب إلى تلك الضغوط النابعة من خارج بيئة النظام السياسي، سواء تلك القادمة من البيئة الدولية أو الإقليمية. وقد تصاعد التأثير الذي تمارسه هذه الأسباب خلال العقد الأخير بفعل الثورة الهائلة في مجال الاتصالات، وذلك في ضوء تصاعد ظاهرة العولمة على العموم يمكن إجمال هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

ضغوطات الدول الكبرى على عملية التحول الديمقراطي:

منذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع التي عقدت في هيوستن عام 1990 ، ثم قمة لندن عام 1991 ، جاء التأكيد على أن المساعدات سوف تقدم وفقا لمدى تطبيق دول عالم الجنوب للأساليب

1- مهنا، **مرجع سابق**، ص 449.

2- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004)، ص 302.

3- منيسي، **مرجع سابق**، ص 304.

الديمقراطية في مجتمعاتها[1]، أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، و إنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي و السياسي الداخلي في كل الدول الأخرى سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق و دول الجنوب.

ونجحت في الضغط على دول عالم الجنوب من خلال المساعدات والمنح الاقتصادية، بحث أصبحت سلاحاً استراتيجياً واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب الطرف المتلقي، مع تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي ولا يقف دور الأطراف الخارجية عند حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطوير الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول.[2]

تغيرات النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة:

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وهذه الثورة الديمقراطية كما يسميها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث.[3]

كما أن التحول الديمقراطي الناجح في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه "كرة الثلج" بتعبير هنتنجتون[4] التي تتزايد كلما تدحرجت، وربما العامل الحاسم الذي ساهم في تحفيز عملية التحول، هو التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية والقنوات التليفزيونية والقنوات الإذاعية وسهولة التقاطها أو الاطلاع عليها، وبالتالي سهولة انتشار المعلومات عبر الحدود.

1- الألوسي، **مرجع سابق**، ص 186.

2- أبو أصبع، **مرجع سابق**، ص 42.

3- **المرجع نفسه**، ص 43.

4- صامويل هنتيجتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993)، ص 152.

ثالثا: استراتيجيات التحول الديمقراطي

اهتمت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية بالتطرق إلى معرفة أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي، وخلصت إلى أن التباين هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستراتيجيات والآليات التي يتخيرها الفاعلون السياسيون، وقد طرحت الأدبيات تساؤلات حول إمكانية التوصل إلى تحقيق تمايز بين مختلف الاستراتيجيات، إلى جانب اكتشاف صيغة عالمية لاستراتيجية التحول الديمقراطي.

وعلى ذلك فإن الصيغة المناسبة للتحول الديمقراطي تتم عادة عبر اتفاقيات ومساومات بين أطراف النخبة السياسية ذاتها تقود إلى صياغة عدد من القواعد الجديدة التي تضمن التعايش السلمي بين أهم الفاعلين السياسيين وذلك من خلال موازنة كل من المعارضة والحكومة عليه يمكن أن جميع الآليات والاستراتيجيات في ثلاثة استراتيجيات أساسية:

1: استراتيجية الهندسة المؤسسية:

ويقصد بها إنشاء وتدعيم المؤسسات السياسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في الحياة العامة، والسمة الأساسية التي تميز هذه الاستراتيجية هي خضوع سلطة الحكم للقانون من خلال الضمانات الدستورية التي تكفل الحقوق والحريات العامة، والتي هي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية ذات طبيعة سياسية، وهذه الآلية تمحورت حول إيجاد الدولة القانونية القائمة على الدستور وحماية حقوق الإنسان، من جهة، يمكن أن نجملها في:[1]

– سيادة القانون وتعني خضوع سلطة الحكم للقانون وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات العامة والخاصة بالأفراد والجماعات. وهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم.

– الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية، وهو من أصول الحكم الديمقراطي ومبادئه، ومن أهم نتائج هذا الفصل عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية.

– الفصل بين السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة في يد واحدة أو في جهة واحدة.

1– ثناء، **مرجع سابق**، ص256.

– استقلال السلطة القضائية، إذ أن قيام القضاء بأداء مهامه بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة.

– محكمة دستورية عليا، يكون من اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ما ثبت عدم دستوريته أو انطوائه على انحراف في استعمال السلطة التشريعية.

ومن جهة أخرى، تعتبر آلية التحديث والتنمية السياسية، من أهم آليات هذه الاستراتيجية، فهدف التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فعاليتها ورفع مستوى أدائها، حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها، وبهذا فإنه يمكن تصور ثلاث سمات أساسية تميز التحديث السياسي:[1]

– تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية وقوتها.

– دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوظائف.

– زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل.

وتتم دراسة التحديث بثلاثة طرق:[2]

1–التغيرات التي تتم في المجال الاقتصادي والمرتبط بعملية التصنيع.

2–سلسلة التغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بتغيير الأنماط التقليدية للسلوك، وتعديل مفاهيم الأفراد.

3–التغيرات السياسية مثل تحديث للبنى السياسية، وتوسيع مجال المشاركة ونمو الإحساس القومي لدى الجماهير.

ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للعملية التحديثية: تقني وتنظيمي وسلوكي، ويتضمن البعد التقني ظاهرة التصنيع، ويفرق بين المجتمعات الصناعية والغير صناعية، أما البعد التنظيمي فيعكس التنوع والتخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المركبة وأما البعد السلوكي يعني العقلانية والعلمانية والتفكير العلمي في مواجهة التقليد والتفكير غير العلمي. وترتبط أبعاد التحديث بعدد محدد من التغيرات

1– **نفس المرجع**، ص 210.

2– رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 2002)، ص 171.

الاجتماعية مثل ازدياد الظاهرة الحضرية، وانخفاض مستوى الأمية، وتفعيل الإعلام والتعليم، لخلق قنوات الاتصال بين أطراف الحكم والجماهير، وإيجاد المناخ الملائم للمشاركة في صنع القرارات، مع الاهتمام بجانب من التنشئة السياسية ذات المضمون الديمقراطي[1].

2: استراتيجية الهندسة الاجتماعية:

و يقصد بها القيام بمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية و تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلالات في توزيع الثروة و الموارد بين فئات المجتمع (العدالة التوزيعية) و ذلك بكيفية تحقق مزيد من العدالة الاجتماعية، و لقد أثبت منطق الواقع و التاريخ الإنساني أن هناك ارتباطاً بين الحريات في جانبها الاجتماعي و جانبها السياسي، باعتبار أن التحقيق الأمثل للحريات لن يكون بوجود أحدهما بغير الآخر[2]، و لا شك في أن الحرية الاجتماعية هي الأساس باعتبارها مضمون الحرية السياسية و محتواها الحرية السياسية تتضمن التحرر الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن هذه السياسات تساهم في تدعيم و توسيع قاعدة الطبقة الوسطى التي هي بمثابة الركيزة الاجتماعية الأساسية للمشروع الديمقراطي، كما أنها تخلق نوعاً من التوازن بين القوى السياسية و الاجتماعية، و هو ما من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم عملية التطور الديمقراطي.

3 : استراتيجية الفعل السياسي

ويقصد بها الوسائل والإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية لمواءمة المتطلبات المرحلية، فإذا كانت هناك مؤسسات تقليدية، فان استراتيجية الفعل السياسي لابد من أن تنشئ مؤسسات حديثة لتواكب النهج الديمقراطي، وإذا كانت المتطلبات تتعلق بمزيد من الحريات السياسية والمدنية والمشاركة، فإن الاستراتيجية هنا هي استحداث مؤسسات أخرى جديدة تتلاءم مع هذه الاحتياجات.

1- **المرجع نفسه**، ص 207.

2- ثناء، **مرجع سابق**، ص 257.

المبحث الثاني: مدخل نظري لدراسة النخبة

لا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث، دون الرجوع إلى طبيعة النخبة ، حيث يؤكد الواقع السياسي أهمية دور النخبة السياسية في هذه النظم، و من ثم فان دراسة النخبة تنطوي على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، ففي كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية صفوة تقوم بدور قيادي وتؤثر في الناس والحياة الاجتماعية وتفعل بذلك بفضل ما تتمتع به من قدرات ومواهب أو رصيد أو تراث ومهما كانت درجة تحضر أو بداية مجتمع من المجتمعات أو شعب من الشعوب فإن لها صفوة هيأتها الظروف والأسباب والإمكانات لأن تتصدر الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الفكرية.[1]

أولا: مفهوم النخبة :

التعريف اللغوي: تدل كلمة الصفوة في اللغة العربية على معنى الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره، ويقال اصطفاه أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم خيارهم، الانتخاب هو الاختيار والانتقاء ومنه النخبة هم جماع تختار من الرجال.[2]

وهكذا تشير الصفوة بمعناها اللغوي الواسع إلى أية طائفة تتوافر فيها صفات ذات قيمة كالقدرة الفكرية والهيبة والسلطة الأدبية والنفوذ الواسع، وقد تكون هذه الفئة منتخبة أو مختارة بواسطة الأمة أو الطبيعة أو بالاعتراف العام المبني على معايير الجدارة أو الاستحقاق مقبولة بشكل عام، وقد لا يكون هناك مجال للاختيار أو الانتخاب في كل مرحلة حيث إن التاريخ يخبرنا بأن الأرستقراطية كانت تكتسب مكانتها على أساس الميلاد أو الميراث أو الأتباع .[3]

1-بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999)، ص 23.

2- ثروت مكي، **النخبة السياسية والتغير الاجتماعي (تجربة مصر من 1952-1976)**. (القاهرة: عالم الكتاب، 2005)، ص20.

3- أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، مرجع سابق**، ص27.

التعريف الاصطلاحي: مصطلح النخبة هو مصطلح فضفاض، لوصف مجموعة متنوعة من النظريات السياسية، والشيء المشترك بين هذه النظريات، هو الاقتناع بأن كل نظام سياسي مهما كانت إيديولوجية الرسمية فإنه في الواقع محكوم من خلال نخبة سياسية[1] .

ويشير المصطلح Elite في اللغة الإنجليزية إلى جماعة أو جزء منها نظر إليه على أنه الأفضل والأكثر نفوذا وقدرة وتعرف بأنها الفئة القائمة على وضع السياسة وتنفيذها وتلك القادرة على التأثير والمشاركة.

أما من الناحية الاصطلاحية تشير النخبة إلى الجماعة الأكثر قوة أو نفوذا، وتأثير في المجتمع أي النخبة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور، والحكم أو التحكم هنا لا ينسحب فقط على حقل السلطة السياسية، بل يتفرع إلى مختلف حقول المجتمع.[2]

فالصفوة الحاكمة هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام، وهناك تعريف آخر :الصفوة السياسية هي مجموعة صغيرة، نسبيا منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي، أو تطلب بحقها في ممارستها أو تعتقد أن لها حق (ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية .[3]

التبس مفهوم النخبة منذ ظهوره بمضامين إيديولوجية، فقد كان عالم الاجتماع الإيطالي (باريتو pareto عندما استعار مفهوم النخبة "elite" من عالم السلع أو التجارة كان المفهوم يستخدم عادة للتمييز بين السلع الرديئة والسلع المتميزة ليدخله إلى عالم الدراسات الاجتماعية، كان يريد بذلك الرد على مفهوم الطبقة الحاكمة

1 –David Robertson، **the routledge dictionary of politics** . 3ed , new York : Taylor and francise – library, 2004 , p162.W

2– عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب** (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص21.

3– محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، الأدوات**(الجزائر : مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 1997)، ص207.

كما صاغه كارل ماركس، فالمجتمع لا يتأسس على سيطرة الحياة المادية وعلاقاتها، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التي أطلق عليها (ماركس الطبقة البرجوازية)[1].

فمفهوم الصفوة في شكله الحديث يعود إلى كتابات كل من ألفريدو باريتو Wilfredo pareto (1848-1923) » و « جاتانو موسكا gaeteno moxa »(1858–1941) » وروبرت ميتشلز التي تعبر في الحقيقة رد فعل لكتابات كارل ماكس، فقد أرادوا هؤلاء الكتاب أن يراهنوا على إخفاق النظرية الماركسية الخاصة بإمكانية الوصول إلى مجتمع لا طبقي عن طريق انقسام المجتمع إلى فئة قليلة العدد حاكمة ، وفئة محكومة كثيرة العدد ، واستخدام هؤلاء المفكرين في ذلك مفهوم الصفوة السياسة كبديل لتصور ماركس الخاص بمفهوم الطبقة الاجتماعية [2]

فالصفوة عند باريتو تعرف بمعنيين، المعنى العام هو أنها» تلك القلة القليلة من الأفراد الذين حققوا نجاحا ملحوظا في الأنشطة التي يمارسونها، واستطاعوا بالفعل أن يرتقوا إلى أعلى مراتب التسلسل المهني، أما المعنى الضيق فهي القلة الحاكمة في كل المجتمعات الإنسانية وهذه الأقلية تستحوذ على أكبر قدر من القوة والهيبة من جهة وتتميز بقدرتها الفائقة على إقناع الجماهير بضرورة الخضوع لسيادتها، لأن ذلك تحقيقا لمصالح الجماهير من جهة أخرى. [3]

أما مفهوم النخبة عند سارلز رايت ميلز يدور حول نخبة القوة (سياسة رسمية واجتماعية واقتصادية وعسكري)، والنخبة الحاكمة هي كل الجماعات المؤثرة في توجيه السياسة التي تدخل في تحالفات مع جماعات النفوذ وتلجأ في نفس الوقت وبالتوازي إلى سلطتها المؤسسية لتفادي الاضطرابات الناجمة عن تضارب مصالح الشرائح الاجتماعية.

1- أحمد زايد، عروس الزبير (محرران)، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص36.

2- ثروت، **مرجع سابق**، ص20.

3-عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** (الجزائر :مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم،2005)، ص111 .

إن ما يمكن أن يعرف النخب حسب نظره هي أنها مجموعة من المواقع الاجتماعية التي تتكون وتتفكك في علاقة بالسلطة السياسية والتي تترابط على أساس قواعد يمكن أن تكون ضمنية أو بادية للعيان ، ولكنها تبقى دائما غير معلنة ، فتكون هذه النخب ذات مصالح مشتركة من جهة وذات استعداد وقدرة على التفاهم ويعتبر أفرادها أنفسهم منتمين إلى عالم مشترك بعينه ذي أساس معياري واحد تبنيه العائلات والمدارس وأنظمة التوجيه الثقافية وما يجمع هذه النخب سمات خاصة منها النزعة نحو التداخل المؤسسي وتسيير تبادل الأدوار من جهة وتسيطر سلوكيات موحدة على المستوى الفردي والجماعي من جهة ثانية واستعداد متماثل للإدارة بمتابعة صارمة الدقة والتفضيل للقرارات الكبرى المتخذة.[1]

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية خلال تطورها صور متعددة للصفوة، اختلفت أدوارها طبقا لحجم المجتمع وتنوع مجالات النشاط وهذه الصور هي:

- **الفئة الحاكمة ruling cast** :وتعتبر الطقوس الدينية هي القوة الأساسية التي تساند مركز هذه الطائفة الحاكمة، وتمثل هذه الفئة أهم الطبقات الاجتماعية في مجتمعها ويرتبط أفرادها برابطة الدم ويتمتعون بنشاط اقتصادي محدد.

- **الأرستقراطية: aristocracy** طبقة تحتكر ممارسة الوظائف الاجتماعية والسياسية وتتكون من عائلات مرتبطة برابطة الدم والثروة وأسلوب معين للحياة ، ولديهم دخل خاص من امتلاك الأراضي.

- **الطبقة الحاكمة:ruling class** طبقة اجتماعية واحدة ينحدر أعضاؤها من مجالات مختلفة ذات أسس من الثروة والملكية أكثر من أسس الدم أو الدين، هذه الطبقات تولت الأمور الاقتصادية في بداية الأمر أكثر من القوة السياسية، ولكن تأثيرها امتد إلى كل الأنشطة الاجتماعية ورغم تعدد الفروق والتخصصات إلا أنها ترتبط بثقافة مشتركة ونشاط متداخل فيما بينها.

1- محمد زين الدين، **إشكالية تجديد النخب بالمغرب**، موجود في:
http://www.aljabriabed.net/n81_01zenaddine.htm **تاريخ الاطلاع: 2015/12/23**

- **النخبة الاستراتيجية:strategic elite** في هذه الحالة لا توجد طبقة واحدة ، تملك مفاتيح الوظائف الاجتماعية وسبب امتلاكها لمركز الصفوة لا يرجع لرابطة الدم أو الثروة ولكن طبقا للكفاءة والمهارات الخاصة ،وهذه النخبة تتميز بالتعدد وعدم الاستمرارية .والعوامل الأساسية التي تكمن وراء التحول من الارستقراطية إلى النخبة الحاكمة، هي النمو السكاني والتعدد الوظيفي والاختلاف المعنوي والبيروقراطية المتزايدة. [1]

وفي تعريف آخر للنخبة الحاكمة :هي مجموعة أو فئة قليلة من الناس يبحثون عن مركزا سياسيا أو اجتماعيا مرموقا كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها وقد تكون النخبة حاكمة أو غير حاكمة.[2]

أما في الفكر الإسلامي فيعرف أبو نعيم صاحب حلية الأولياء الصفوة، حيث يقول» الصفوة هم المتمسكون بحسن المعرفة بالله وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تسويف، المعرفون بالطاعات من غير تطفيف، المتبعون لرسول الله، والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عمن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم، المصونون عن الغرور برتبة الدنيا» [3].

وكتعريف اجرائي ينظر إلى النخبة السياسية political elite

هي : ((المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة ، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبدل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب

1- ثروت، **مرجع سابق**، ص ص24 -25.

2- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية، الجزء**6 . ط3 ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر1990) ، ص560 .

3- شلبي، **مرجع سابق**، ص208 .

جديدة وفقا لإلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل و المحتوي للواقع السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، التنظيمي ، وغيرها ، للمجتمع)). وبذلك تكون النخبة السياسية هي النخبة (القائدة) و (المخططة) لحركة المجتمع ومؤسسته الرئيسة (الدولة) بكل هياكلها ومسمياتها الفرعية.

شرعية النخبة.

ويقصد بالشرعية بأنها:» سمة لممارسة السلطة السياسية عندما يعتقد أن تلك السلطة هي على وفق مبادئ وممارسات معينة .وقد يطلق المصطلح معياريا أو إيجابيا أو وصفيا يطلق معياريا عندما يحكم على السلطة بأنها جديرة بالقبول على وفق مجموعة متماسكة من المقاييس مثل الحق والعدل، وإيجابيا عندما يمارس السلطة ضمن القيود التي يضعها القانون والدستور والأشخاص على وفق الإجراءات المحددة، ويطلق المصطلح وصفيا عندما تكون السلطة مقبولة عموما من أولئك الذين تمارس معهم على وفق أي مبادئ يحملونها .» [1]

والشرعية مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون أو عرف معتمد وراسخ ديني أو مدني) يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكومين (ماكس فيبر) بتقديم الدليل على قدرته على خدمة شعبه عامة وفي الأوقات الحرجة خاصة. [2]

ويذهب موريس ديفرجيه إلى القول أن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة شرعية، إذ أن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات ، يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان، إن هذا التعريف للشرعية بالمعنى الذي يصوغه ديفرجيه، يكمن في تضمنه الموافقة العامة أو القبول

1- مصباح، **مرجع سابق**، ص109 .

2- الكيالي، **الموسوعة السياسة**، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص401 .

العام الاختياري والعميق وليس القبول الذي يمكنه تحقيقه عن طريقة أداة خارجية ، هي الضغط والإكراه ، والقول إن الحكومة شرعية لا يعني أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العام، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعدونها ذات سلطات شرعية دستورية.[1]

افترض العلامة **دال dahl** أن القادة في موقع السلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول على الشرعية، وعندما يكون تأثير القائد مقبولا شرعيا فإنه يملك السلطة ويرى **دال** أن السبب الجوهري في سعي القادة إلى تحويل الحكم بالإكراه إلى سلطة شرعية هو أن هذا الشكل من الحكم يكون أكثر ثقة واستقرار وكفاءة للحصول على القبول الشعبي على أساس بعض التبريرات الإيديولوجية للبقاء في السلطة، ويحدد شرعية النخبة مدى القبول الشعبي للاعتبارات الإيديولوجية التي تتبناها. ولذلك توافر الدرجة العليا من الشرعية فإنه يكون من السهل على النخبة الحفاظ على السيطرة، دون استخدام أي نوع من القوة وعلى العكس كلما انخفضت درجة الشرعية، ومنه فإن استمرار الحفاظ على السيطرة يصبح بدرجة أكبر على الوسائل الإكراهية وإن زيادة القوة كوسيلة للسيطرة تصل إلى الذروة في الإطاحة بالنخبة القائمة من خلال انقلاب تستخدم فيه القوة بدرجة عظمى، إلا إذا جاءت عملية الإطاحة نتيجة لثورة شعبية أوفي وجود كاريزما. [2]

وتحدث أزمة الشرعية في الدول النامية عند الانتقال من نظام سياسي معين إلى نظام سياسي آخر، دون أن تصحبه تغيرات جوهرية في المشاركة الشعبية، وإذا كان الحدث مصحوبا بنوع من التوتر والإحساس بوجود أزمة ... فمن الممكن أن يكون النظام في هذه الحالة إزاء أزمة شرعية وتعتبر الانقلابات العسكرية محل الحكم المدني، دون أن تترتب على ذلك تغيرات جوهرية في عملية المشاركة السياسية أو توزيع الدخل القومي.

1- خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص23.

2- ثروت، **مرجع سابق**، ص ص.55 -56.

ثانيا: تصنيف النخب:

من الالتباسات الكبرى التي طالت مفهوم النخبة مسألة التصنيف، ذلك أن هناك تضاربا في تصنيف النخب إما على أساس بسيط قطاعي (نخبة عسكرية، نخبة سياسة، نخبة تقنية، نخبة مالية...) أو موضعي (نخبة محلية، نخبة وطنية...) أو موضوعاتي (نخب الثروة، نخب القوة، نخب السلطة، نخب المعرفة، نخب الاستحقاق، نخب الوراثة...) [1]

والواقع أن كل المجتمعات تشهد أنماط متنوعة للنخب السياسة بدرجات متباينة والعامل الحاسم الذي يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب.

ويمكن تصنيف النخبة السياسة إلى نوعين رئيسين:

1: النمط المدني للنخبة السياسية:

أ-**المثقفون** :تدل كلمة المثقفون كمقولة عصرية على المشتغلين بفكرهم – لا بأيديهم-في فرع من فروع المعرفة، والذين يحملون أراء خاصة بهم حول الإنسان والمجتمع، ويقفون موقف الاحتجاج والتنديد إزاء ما يتعرض له الأفراد والجماعات من الظلم والتعسف من طرف السلطات، أيا كانت، سياسية أو دينية. [2]

عادة ما ينظر إلى المثقفين باعتبارهم يشكلون الجماعة الأصغر التي تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار ونقل ونقد الأفكار، وتضم هذه الفئة المؤلفين، الفنانين والعلماء، والفلاسفة والمفكرين، والمختصين في النظريات الاجتماعية، والمعلقين السياسيين وقد يصعب تعيين حدود هذه الجماعة تماما، ذلك

1- محمد سبيلا، **النخبة السياسة والنخبة الثقافية في المغرب المعاصر**، موجود في:
http://zouakine-zaman.jeun.fr/t4478-topic :**الاطلاع تاريخ 2015/12/26**

2- محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية محنة بن حنبل ونكبة بن رشد** ط2 ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،24.

أن المستويات الدنيا منها تختلط بمهن الطبقة الوسطى مثل التدريس والصحافة، لكن الخصائص المميزة لها –التي تتعلق مباشرة بثقافة المجتمع – واضحة وضوحا كافيا. [1]

ويرى موسكا أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة، خاصة أن مؤهلاتها الفكرية وخلفيتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة، ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى. [2]

ب–البيروقراطية :والتي تعني التنظيم الرسمي للسلطة الإدارية وتقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة والأوامر الرسمية التي تصدر لتنظيم العمل الإداري.[3] وجماعة البيروقراطيين تتألف من كبار موظفي الحكومة – والتي تبدو لكثير من الملاحظين على أنها صفوة تزداد قوتها في المجتمعات الحديثة–،

ج–نخبة رجال الدين :

المتمثلة إسلاميا في العلماء والمراجع، ومسيحيا في رجال الكنيسة ولها سلطة على قلوب الناس بدرجة تدينهم بالولاء الأكبر لقيادتها الإسلامية[4]، كون رجال الدين صفوة أو جزءا من الصفوة في فترات تاريخية مختلفة، في الهند شكل البراهما طبقة حاكمة لفترة طويلة من الزمن، ولا يزال الأمر كذلك في السعودية والمغرب، حيث يتمتع رجال الدين بنفوذ سياسي كبير، وفي إيران يحظى رجال الدين بقدر وافر من النفوذ والتأثير ويلاحظ أن نخبة رجال الدين قد تتشابك وتتداخل مع نخب أخرى مثل ملاك الأراضي. [5]

2: النمط العسكري للنخبة :

حظيت النخب العسكرية تاريخيا بالاهتمام نظرا للدور الهام الذي لعبه العسكريون في توجيه الأمور السياسية وللجيش دور في إنشاء الدولة وكشف عن عوامل هامة بالنسبة لدراسات الصفوة مثل الأصول الطبقية

1– بوتومور، **الصفوة والمجتمع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط 2، (القاهرة: دار المعارف، 1978)، ص 86–87.

2– ثروت، **مرجع سابق**، ص43 .

3– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية** (القاهرة [د د ن] ،2005) ، ص85 .

4– عفاف الحمري، **النخب وتحريك التاريخ**، موجود في :http://drisslagrini.maktoobblog.com/659369/ تاريخ **الإطلاع:2016/01/20**.

5– ثروت، **مرجع سابق**، ص ص.46 –47.

للصفوة العسكرية، وعملية التنشئة الاجتماعية، وطبيعة القيم السائدة بين هذه الصفوة، واثر هذه العوامل في إيجاد جماعة قيادية قوية ومتماسكة، واهم من كل ذلك كله انه كشف عن نقطة هامة غالبا ما تهملها راسات النخبة هي تحول القوة الكامنة إلى قوة فعلية واثر ذلك في رسم السياسات والسلوك السياسي.[1]

ويقول (بوتومور) إنه في المجتمعات المستقلة حديثا، والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل، والسلطة السياسية غير مستقرة، تكون فيها لأولئك الذين يسيطرون على قوة السلطة العليا فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل الأمة.

أما تدخلهم بالفعل في الشؤون السياسية، فيعتمد على مجموعة عوامل مثل: التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش، وأصولهم الاجتماعية، ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم، ومن ناحية أخرى، عمق القادة وطبيعة علاقاتهم بالقادة السياسيين.[2]

وجدير بالذكر أنه لا يمكن تصور وجود خطوط فاصلة بين هذين النمطين، وإنما هناك عوامل التداخل بين تلك الفئات، ويمكن تصور وجود خط متصل تقع في إحدى طرفية نخبة عسكرية نقية، وفي الطرف الأخر نخبة مدنية خالصة لا تأثير للعسكرين عليها مطلقا، وتقاس النخب السياسية ابتعادا أو اقترابا وفق للسيطرة النسبية للعسكريين أو المدنيين على النخبة السائدة [3]

3: تصنيف باريتو

يصنف باريتو النخبة على أساس أن هناك نخبة سياسية ونخبة لا سياسية، حيث جاء تقسيمه هذا على أن النخبة السياسية تتشكل من كل المؤثرين سياسيا سواء كان هذا التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتضم النخبة عند باريتو ما يلي:

1- هشام محمود الاقداحي، **سيكولوجية النخبة العليا والزعامة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2009) ، ص110 -111.
2- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، [د ت ن]، ص77 .
3- ثروت، **مرجع سابق**، ص41 -42.

- أعضاء الحكومة وقادة المعارضة
- رجال الصناعة
- قادة العمل
- الشخصيات العسكرية البارزة
- عناصر أخرى لها تأثير على عملية صنع القرار السياسي.[1]

وفي تصنيف آخر لعلماء الاجتماع السياسي يصنفون النخب السياسة الحاكمة من حيث قدرتها على تمثيل القوى على الساحة وبالتالي على تحقيق الاستقرار السياسي إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **النخبة المنقسمة** :هي تلك التي تعاني من الانقسام بشكل عام وبانعدام الثقة والتعاون فيما بين أجنحتها وغالبا ما يعمل كل جناح على عرقلة وإفساد أي مشروع يتبناه أي جناح آخر.

2- النخب الشمولية الموحدة :أعضاؤها يلتقون حول حقيقة فكرية معينة وغالبا ما يضمهم تنظيم سياسي موحد، وتمتاز النخب الشمولية بأنها لا تمثل مختلف القوى على الساحة، ويسيطر النظام السياسي الذي تفرزه النخب الشمولية على كافة الحياة لكنه يفتقد إلى الاستقرار.

3- النخب الجماعية :هي من جهة قادرة على تحقيق هدف التمثيل لكافة القوى السياسية، ومن جهة ثانية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي، وأعضاؤها يحرصون على السيطرة على خلافاتهم، والتي غالبا ما تتركز حول المسائل الفرعية، وإدارتها بالوسائل السلمية.[2]

1- الطاهر بن خلف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989)** (الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007) ، ص41.

2- عبد الله الفقيه، **انقسام النخبة الحاكمة مظاهره وطبيعته**، موجود في:

الاطلاع تاريخ 2016/02/14: :http://209.85.129.132/search?q=cache:I6xGj

ثالثا :اتجاهات واقترابات دراسة النخبة

1 :اتجاهات دراسة النخبة:

في ضوء تعدد تعريفات النخبة، يمكن تقسيم اتجاهات دراستها إلى أربعة اتجاهات رئيسية هي:

1- الاتجاه التنظيمي عند موسكا وميتشلز:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن النخبة تملك القوة لقدراتها التنظيمية والدقة في تقدير مصادر القوة في المجتمع، وهذا الضبط الذي تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوى المعارضة التي تواجهها بيد أن رواد هذا التوجه يتفقون في كون جماعة معينة تحتكر القوة والنفوذ في المجتمع، ويختلفون حول الأسس والعوامل التي تمكنها من إحكام قبضتها على مراكز القوة، وتأكيد حضورها الفاعل في المجتمع.[1]

وبالإضافة إلى القدرة التنظيمية للنخبة الحاكمة كمصدر من مصادر قوتها، فان أفراد هذه النخبة يستمدون قوتهم من سيطرتهم الفعلية على مقاليد الأمور ومراكز القرار السياسي، أيضا من تقدير الآخرين لهم .ويخلص موسكا إلى القول بان الأقلية بحكم قلة عددها وتنظيمها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية غير المنظمة تحقيقه، وكما خلص إلى نتيجة مفادها (انه كلما كبر المجتمع السياسي قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة بالتالي ضعفت فرص الأخيرة في القيام بنشاط معاد للأولى).[2]

أما روبرت ميتشلز فلقد حاول في مؤلفه الشهير «الأحزاب السياسية» تدعيم وبلورة ما ذهب إليه موسكا، السيطرة التي تمارسها الصفوة تتوقف على طابعها التنظيمي، ولكي يدعم ميتشلز وجهة نظره درس عددا من

1- سلمان بونعمان، **وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد24 ، أكتوبر2009، ص88.

2- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي** (عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع،1998) ، ص128 -129.

الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوربا فيما قبل الحرب العالمية الأولى، ثم صاغ قانونا شهيرا أطلق عليه " القانون الحديدي للأوليجاركية " IRON LAU OF OLIGORCHY [1]

2- الاتجاه السيكولوجي مع باريتو:

لقد اعتبر باريتو النخبة قسما جديد من أقسام علم الاجتماع ومجالاته، فحاول إقامة مستندا إلى أبعاد سيكولوجية خالصة، حيث استند في تفسيره للنظام إلى علم النفس، محددا النخبة السياسية بالقدرة الخاصة للأفراد الذين يمارسون السلطة. [2] وليست نتاجا للأوضاع الاقتصادية ولا تعتمد على مهارات تنظيمية، ولكنها نتاج ما أسماه بالثوابت التي قصد بها الصفات الإنسانية الأساسية الدائمة والثابتة على مدار التاريخ، وقسم باريتو المجتمع إلى الصفوة واللاصفوة أو الجماهير، ثم ميز بين نوعين من الصفوة الحاكمة :الصفوة التي تضم أولئك الذين يلعبون دورا أساسيا بارزا مباشرة في تشكيل سياسات المجتمع، والصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أولئك الذين لديهم قدرات خاصة، ولكنهم ليسوا في مراكز القوة. [3]

فباريتو يرى أن الجانب الأكبر من النشاط الإنساني يتصف باللامنطقية وعدم ارتباطه بالأهداف الملائمة، وغالبا ما يحاول الناس تبرير سلوكهم لمنحه طابعا منطقيا، أما التبرير ذات – والذي قد يبدو مع ذلك منطقيا –فيختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ولكي يوضح باريتو وجهة نظره هذه نجده يستعين بمفهومين:

الأول: هو" المشتقات "derivation" وهو يقترب من مصطلح " الأيديولوجية " عند ماركس،

والثاني :"الرواسب" residues وهو الانعكاس المباشر للغرائز والعواطف أو بعبارة أخرى الحالة العقلية للإنسان، وهنا نجد باريتو يؤكد أن الغرائز الإنسانية وما تعكسه من " مشتقات " تظل ثابتة عبر التاريخ. [4]

1- بوتومور، **مرجع سابق**، ص ص.7 -8.

2- بو نعمان، **مرجع سابق**، ص86 .

3- ثروت، **مرجع سابق**، ص33 .

4- بوتومور، **مرجع سابق**، ص ص.9 -10.

3-الاتجاه الإداري/ الاقتصادي عند بيرهام

حاول بيرهام أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي والماركسية في دراسته للنخبة حيث اعتبر أن قوة النخبة راجعة إلى هيمنتها على الموارد الاقتصادية بالدرجة الأولى.[1]

وقد أودع أرائه في مؤلف شهير له نشر سنة 1941 بعنوان «الثورة الإدارية» مؤكدا فيه أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجيا إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية، فتحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها مكانة السيطرة في أي مجتمع، ويتضح ذلك عندما يقول« إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة، علينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول» . [2]

وفي تحليل بيرهام لأزمة النظام الرأسمالي رأي أن امتلاك أدوات الإنتاج حدا بالرأسمالي إلى الابتعاد عن العملية الإنتاجية، واقتصر دوره على التمويل، ومن ثم نشأت نخبة إدارية لإدارة العملية الإنتاجية، ثم نخبة فنية ماهرة صارت تتحكم في الوصول إلى أدوات الإنتاج. [3]

4-الاتجاه النظامي أو المؤسسي عند رايت ميلز

يؤكد ميلز أن أهمية المؤسسات والتنظيمات ذات البناء الهرمي التصاعدي في المجتمع المعاصر، ويرى بأن النخبة تضم أولئك الذين يمثلون مراكز صنع القرار، أي هم الذين يتحكمون بقراراتهم في مصير الملايين.[4]

ويتفق ميلز مع بيرهام على أن مكانة الصفوة وبنائها لا تتوقف على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنها تتحدد في ضوء البناء الاجتماعي – الاقتصادي لمجتمع معين –وإذا كان بير هام قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور تحكم في وسائل الإنتاج، فإن ميلز قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية ، والشركات الكبرى، والهيئات السياسية، والصفوة

1- بن خلف الله، **مرجع سابق**، ص39 .
2- بو نعمان، **مرجع سابق**، ص89 .
3- ثروت، **مرجع سابق**، ص35 .
4- بو نعمان، **مرجع سابق**، ص487 .

عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث، وأن القوة– بالتالي – تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام، ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع، وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي.[1]

ولاحظ أن القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية، فهناك منظمات معينة تشغل أوضاعا رئيسية في المجتمع بحيث يمكن ترتيب هذه المنظمات على أساس التدرج الهرمي بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة يشهد بالضرورة عدة صفوات وان لكل صفوة منها دورا تؤديه في المجتمع، وعموما فإن هذا الاتجاه في دراسة الصفوات يمكن أن نطلق عليه مصطلح أصحاب نظرية تعدد الصفوات وهم الذين يرون أن المجتمع لا يضم هرما واحدا للقوة وإنما يتألف من مجموعة أهرامات متدرجة القوة.[2]

2 :اقترابات دراسة النخبة السياسية

إذا تقرر أن النخبة أو مفهوم النخبة يصلح كاقتراب مناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فما هو السبيل إلى تحديد تلك النخبة في المجتمع، وكيف يمكن التعرف على هويتها بمعنى التعرف على من يكونون؟ لقد رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرف عليها وهذه الاقترابات تتمثل فيما يلي:

1– اقتراب المناصب:

ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه، لذلك على الباحث المتبع اقتراب النخبة أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة، إلا أن

1– بوتومور، **مرجع سابق**، ص11 .

2– الاقداحي، **مرجع سابق**، ص108 .

المناصب الرسمية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن المحتل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار، بل على العكس يمكن أن يكون أداة طيعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار[1].

2-اقتراب الملاحظة التاريخية :هو أكثر المسالك مرونة في تحديد النخبة ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها وهذه الوسيلة تفتقد إلى البعد النظامي وإلى التجديد ، وقد استخدم هذا الاقتراب من قبل " باريتو وموسكا" ولذلك فهو الأقدم أما بقية الاقترابات فقد طورت حديثا.[2]

3-اقتراب السمعة :يقوم هذا الاقتراب أساسا على افتراض أن من لهم سمعة بأنهم ذو قوة سياسية في المجتمع فهم فعلا أصحاب القوة فيه، ووفقا لهذا الاقتراب فإن الباحث يختار عدد من الإخباريين والمبحوثين في المجتمع محل الدراسة ويطلب منهم ذكر أصحاب النفوذ فيه ولهذا تحدد النخبة على أساس ما يراه الإخباريون والمبحوثين[3] .

4-اقتراب صنع القرار :يفترض هذا الاقتراب أن دراسة عدد من القرارات الهامة التي اتخذت داخل المؤسسات السياسية المختلفة خليقة بتحديد طبيعة دور كل عضو من أعضاء النخبة، سواء كان هذا العضو يشغل منصبا رسميا أو يمارس نفوذ ما. [4]

ويركز هذا الاقتراب على دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتاحيه في تحديد نخبة الحكم في أي مجتمع، وذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار، ومعرفة من يقوم بها. [5]

ويواجه هذا الاقتراب بعض المشاكل منها:

1- شلبي، **مرجع سابق**، ص213 .

2- نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج** (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002) ، ص231 .

3- بلقيس، **مرجع سابق**، ص37 .

4- علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 ،2005)، ص ص.163 -164.

5- عارف، **مرجع سابق**، ص232 .

-إن هذا الاقتراب يتطلب تحديد المشاكل المهمة في المجتمع حتى يمكن دراسة المشاركين في صنع القرارات بخصوصها.

-تحيز الباحثين فقد يختارون المشاكل التي أثير حولها الجدل عند اتخاذ القرار بخصوصها بينما يهملون المشاكل التي لم يكن هناك جدل حولها.[1]

3: نظرية النخبة والديمقراطية

تتعارض نظرية النخبة مع الديمقراطية، لأنها تقوم على عدم تكافؤ المعطيات والمواهب الفردية وهو ما يتعارض مع أحد خيوط نسيج الفكر السياسي القائل بالمساواة بين الأفراد، كما أنها تتناقض مع فكرة الأغلبية.

فالفكر الديمقراطي يرى أن الديمقراطية لا تتفق مع الواقع الذي يسوده حكم النخبة، فموسكا وباريتو يرون أن الديمقراطية والنخبة متعارضتان، فالأولى تقوم على حكم الشعب بالشعب وللشعب، أما الثانية فهي الحكم نيابة عن الشعب مستفيدة من السلطة التي يمنحها إياها الشعب، وأكد العالمان الإيطاليان أن النظم النيابية المعاصرة تسودها أقلية حاكمة تستغل نفوذها، وحتى ثورة البروليتاريا التي نادت بها الماركسية ستتحول هي الأخرى بمرور الزمن إلى حكم الأقلية. [2]

ويرى ميتشيلز صاحب القانون الحديدي للأوليجاركية أنه من الخطأ المبالغة في تقديم ثبات الصفوات في المجتمعات الديمقراطية أو قدرتها على ممارسة القوة بطرق تحكمية، ففي الديمقراطية يستطيع المحكومون التحرك لتنحية قادتهم أو إجبارهم على اتخاذ قرارات تتفق ومصالح الأغلبية، ولقد أكد مانهايم أيضا أهمية الاختيارات على أساس الجدارة، وتقليل المسافة بين الصفوات والجماهير في محاولة لإيجاد نوع من الانسجام بين الصفوة الحاكمة والحكومة الديمقراطية.[3]

1- بلقيس، **مرجع سابق**، ص39 .

2- ثروت، **مرجع سابق**، ص39 -40.

3- بوتومور، **مرجع سابق**، ص125 -126.

المبحث الثالث: علاقة النخبة بالتحول الديمقراطي

لتحديد علاقة النخبة ب التحول الديمقراطي سيتم الإشارة إلى أنماط التحول الديمقراطي ومن ثم دراسة دورة النخب، حيث ان دورة النخبة هي التي تحدد نمط التحول ونوع الدورة يحدد نوعية النظام السائد فكلما كانت الدورة سريعة والنخبة السياسية منفتحة، كلّما كانت إمكانية التعايش بين النخبة والديمقراطية ممكنة، أماّ إذا كانت دورة النخبة بطيئة وكانت النخبة منغلقة، كلماّ غابت الديمقراطية الحقيقية وتحولت إلى أوليغارشية.

اولا: أنماط التحول الديمقراطي :

يحدد صامويل هنجتون في سياق التحول الديمقراطي أربعة أنماط رئيسية:

1-نمط التحول :حيف تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي[1].

2-**نمط التحول الإحلالي:** يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، وعادة ما يكون الهدف من هذا التحول حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب لأنه إذ لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتفويضه.

3-**نمط الإحلال** :تحدث فيه عملية التحول نتيجة الضغوطات الشعبية، ويسبب وجود أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية، وهو ما يطلق عليه الانتقال من الأسفل وبالتحول من خلال الشعب.[2]

إذن في هذا النمط يفرض الشعب التحول الديمقراطي على السلطة نتيجة تدهور وضع أو ضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعبر عن رفضه لها بالعنف والاحتجاجات ولامتصاص هذا الغضب الشعبي واحتواء الوضع تضع السلطة مجموعة من الإجراءات الإصلاحية كما يمكن الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية الغاضبة قد تنجح في إقصاء قيادة تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي اجبر فيها" جوزيف استراد "على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة.[3]

1- هنتيجتون، **مرجع سابق**، ص 132.

2- قطاف تمام أسماء، **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية" حركة النهضة التونسية نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)، ص ص.54-55.

3- شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)** رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)، ص27.

4-**نمط التدخل الأجنبي** :التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أجنبية فإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فإن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هاييتي وبنما والصومال، خلال التسعينيات القرن-20 وفي العراق.

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي سواء في الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب.وهكذا أضحت التحولات نحو الديمقراطية.[1]

ثانيا: دورة النخب

1: الدوائر المغلقة للنخبة:

وتثير قضية الدوائر المغلقة للنخبة السياسية إشكاليتين نظريتين: الأولى تتصل بالسبب وراء هذا الانغلاق: لماذا تظل السيطرة السياسية مغلقة على أفراد بعينهم؟، والثانية تتصل بالطريقة التي يحدثها.

تدوير في هذا الظرف الانغلاقي كيف تتغير النخبة مع المحافظة على سماتها ودون أن تغير تغيراً جذرياً من أسلوبها في التحكم؟ [2]

فيما يخص الإشكالية الأولى وهي غلق فرص الحراك الاجتماعي أمام الصاعدين، يرجع إلى عمل آليتين: الأولى أن النخبة السياسية تحقق درجة من الخبرة السياسية التي تمكنها من إحكام قبضتها على وسائل الاتصال بدرجة لا يمكن للشخص العادي أن يصل إليها، كما أنها اعتادت على ممارسة السياسية بحيث تتولد لديها العقيدة بأن وجودها ضروري، وأن ترك مناصبها سوف يكون كارثة لهم ولحزبهم السياسي. والثانية هي من قبل الجماهير التي تخضع خضوعاً تاماً، كما أن الحكومات النخبوية غالباً ما تلجأ إلى إضفاء الشرعية السياسية من خلال اللجوء إلى نفس المبادئ التي يعتنقها الأفراد، ويقصد بذلك قناعة الجماهير بأن نظام الحكم يعمل

1- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** (عمان :المركز العلمي لدراسات السياسية 2003)، ص36.

2- الزبير، **مرجع سابق**، 42.

لمصلحتهم. وتكون النتيجة في الحالتين أن تحكم النخبة سيطرتها وأن يكون الانغلاق السياسي سمة مميزة لنظام الحكم.

أما الإشكالية الثانية المتصلة بالطريقة التي تتغير بها النخب السياسية، يأتي الانقلاب النخبوي كأحد الوسائل الهامة في هذا الصدد، حيث تحل نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القوة والسلطة. وحسب وجهة باريتو يرجع ذلك إلى أن خلال فترة تركها للحكم استطاعت أن تقوي من أساليبها في الوقت التي تضعف فيه النخبة التي تتربع على سدة الحكم. وهذا الرأي يذكرنا بأفول العصبية عند ابن خلدون[1]، فالعصبية الحاكمة لابد أن تخور قواها من فرط الترف والخمول الذي يسببه الحكم فتنقض عليها عصبية أخرى تكون قد أعطت العدة لنفسها.

وقد يحدث الانقلاب النخبوي تدريجياً وبطريقة لا ترتبط بالضرورة باستخدام العنف، عندما تنجح نخبة من خارج الحكم في تحقيق تأثير على الجماهير يفوق تأثير النخبة الحاكمة، حينئذ تستطيع هذه النخبة حسب موسكا أن تصل إلى الحكم، وبصيغة غرامشية تستطيع هيمنة مضادة أن تحل محل هيمنة قائمة إذا استطاعت أن تخترق حدود المجتمع المدني وأن تهيمن على حياة الناس وثقافتهم اليومية.[2]

وقد تطور النخبة آليات لضم أعضاء جدد دون أن تفتقد هويتها وترابطها الداخلي، والذين يعتبرون أن النخب السياسية في المجتمعات الغربية هي نخب منغلقة –من أمثال ميشلز ورايلت ميلز–يذهبون إلى القول بأن النخبة السياسية –الأوليغارشية في صياغة ميشلز ونخبة القوة في صياغة ميلز–تحافظ على تماسكها الداخلي كما تحافظ على حدودها ولا تسمح بالدخول إلى دوائر النخبة إلاّ لمن تريد.

2: الدوائر المفتوحة للنخبة:

يقف هذا المنظور في مقابل المنظور السابق، حيث يتبنى أنصار المدرسة التعددية نظرية الدوائر المفتوحة للنخبة، فليس هناك نخبة واحدة تمسك بزمام الأمور، و إنما هناك مجالات مختلفة للنخب السياسية، فالدوائر المغلقة لا توجد إلاّ في النظم الأحادية أو النظم الشمولية و لا يحدث انفتاح إلا إذا اتجهت نحو الليبرالية التي تسمح بالتنافس السياسي و بقدر من التعددية في توزيع القوة، أما النظم الديمقراطية فإن أنساقها السياسية مفتوحة و هي نظم مستقرة تحقق درجة عالية من التنافس السياسي و المشاركة السياسية، و من ثم فان الدوائر فيها مفتوحة باستمرار لاستيعاب أعضاء جدد، لكن كيف يدخل الأعضاء الجدد إلى هذا النسق المفتوح؟ لا

1- **نفس المرجع**، ص 43.

2- **نفس المرجع**، ص 43.

شك أن النسق ليس مفتوحاً على الإطلاق، بحيث يمكن القول مثلا أن أي شخص في أمريكا يمكن أن يعتبر رئيسا للجمهورية، بل ثمة آليات تأخذ بالبعض إلى الصفوف الأولى وتخلق من البعض أعضاء عاديين في الأنساق السياسية والاجتماعية من هذه الآليات:[1]

-الاستعداد السياسي، أو الولع بالممارسة السياسية. فمهما تكن الأنساق السياسية مفتوحة فإن هناك دائما فروقاً فردية بين الإنسان السياسي والإنسان المدني.

-الانتخابات و هي من الآليات التي تطورها الأنساق المفتوحة لاختيار أفضل العناصر للقيادة.

-القدرات المالية و الإعلامية، بحيث تحتاج الانتخابات إلى دعاية و إلى عمليات إقناع من جانب المرشحين لا يقدر عليها إلا من يملك المال السياسي يمكنه من أن يسخر لنفسه أدوات الإعلام.

-القدرات الفنية و التنظيمية، حيث تميل الأنساق المفتوحة إلى التخصص و من ثم الخبرة و الكفاءة و المهنية تعد معايير هامة للحكم على الأفراد و على ما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب.

3: المنظور الواقعي لدوران النخبة

لا شك و أن الحكم على دائرة النخبة بأنها مغلقة أو مفتوحة يعتمد على طبيعة السياق الذي تدرس فيه النخبة من ناحية، ومن ناحية أخرى على الإيديولوجية التي ينطلق منها الباحث لتحليل النخبة السياسية، فعلى سبيل المثال أصحاب النظرية التعددية ينظرون إلى الأنساق الاجتماعية في المجتمعات الغربية ذات الديمقراطيات المستقرة على أنها انساق مفتوحة ،ولكن آخرين ينظرون إلى هذه الأنساق على أنها مغلقة – مثل رايلت ميلز- وأن الديمقراطية تخفي وراءها قناعها للبيرالي آليات للتحكم في الناس ، من ناحية أخرى المجتمعات الشمولية هي للتحكم في الناس ،ومن ناحية فإنه يمكن القول بأن المجتمعات الشمولية هي مجتمعات لا تعرف تدويراً سريعاً للنخبة و أنها تفرز دائما نخبة مغلقة، و لكن أنصار الإيديولوجية الاشتراكية لا يقبلون ذلك و يذهبون إلى القول بأن هذه المجتمعات تعرف أساليب خاصة من الممارسة الديمقراطية [2].

1- الزبير، **مرجع سابق**، ص 45.

2- معقافي، **مرجع سابق**، ص132.

ثالثا: محددات دورة النخبة

1: محددات متعلقة بالنخبة:

-بنيان النخبة ذاتها ،ما هي الظروف البنائية التي تتشكل منها النخبة السياسية؟ ، يدعونا هذا السؤل إلى البحث عن السياق الاجتماعي العام الذي تتشكل منه النخب والعوامل الفاعلة في تشكيلها. فثمة تنوع في الأبنية الاجتماعية والسياقات الاجتماعية وحتى داخل المجتمعات الديمقراطية نفسها. وتزداد صور التنوع المجتمعات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تشكلت فيها النخب السياسية مغايرة تماماً لتشكل النخب السياسية في المجتمعات الغربية.[1]

-كيف تتشكل النخب السياسية؟ وهل تشكل النخبة جماعة واحدة مسيطرة ومتماسكة، هذا السؤل يدعونا إلى النظر في بنية النخب السياسية والقوة التي يمكن أن تتمتع بها كل نخبة في علاقتها بالنخب الأخرى، وعلاقة النخب السياسية بالبناء الطبقي القائم، ودرجة التجانس بين النخب من حيث التكوين الاجتماعي من ناحية والتكوين الإيديولوجي من ناحية أخرى، وترتبط بهذه المسالة قواعد السلوك بين أعضاء النخبة وأسلوب حل المشاكل التي تظهر بينهم، هل تتم سلمياً أم بطريق العنف والإكراه، وما مصير المنتصر ووضع المهزوم.

-إدراك النخبة لظروف و أوضاع مجتمعها و أبعاد قضية التغيير و غاياته، و يرجع ذلك إلى عنصرين:[2]

العنصر الأول: الخلفية المهنية والاجتماعية للنخب، حيث إن العديد من الدراسات أكدت على الخلفية المهنية والتعليمية والاجتماعية للنخبة وأعطت على أساسها عدة تقسيمات لأنماط النخبة، وأشارت هذه لدراسات إلى أن الخلفية الاجتماعية تأثر على سلوك واتجاهات أفراد النخبة السياسية، عن طريق التعليم ومكتسبات الطفولة المبكرة، كما أن التنشئة السياسية عملية مستمرة تتخطى مرحلة الطفولة والخبرات والاتجاهات التي يكتسبها عضو النخبة.

أما العنصر الثاني: فهو يتعلق بنمط النخبة، تختلف الآراء حول دور العسكريين في عملية التغيير التي تشهدها مجتمعاتهم ويمكن بلورة الآراء في اتجاهين، هما:[3]

1- معقافي، **مرجع سابق**، ص 46.

2- ثروت، **مرجع سابق**، ص 59.

3- **نفس المرجع**، ص 61.

الاتجاه الأول: يرى في العسكريين نخبة تحديثية تتوافر لها مقومات، تمكنها من القيام بدور إيجابي فعال في عملية التنمية، ويستند أصحاب هذه النظرة إلى أن الجيوش في تلك المجتمعات تتسم بالحداثة والتطور واستخدام الفن التكنولوجي، وتتميز بالعقلانية والتسلسل السلطوي والانضباط والمسؤولية الشاملة والقدرة على التكييف والخلق والإبداع. كما يمثل الجيش بوتقة للتنشئة وصهر الاختلافات واللواءات العصبية والطائفية والدينية والإيديولوجية، وتطوير الإحساس بالهوية القومية.

الاتجاه الثاني: فيؤكد أن العسكريين يمثلون نخبة معوقة وأن تدخلهم في السلطة لا يقود إلى تنمية حقيقية، ويبررون ذلك بان الجيش في الدول النامية جزء من المجتمع يعكس سماته المختلفة، فقد يستند تجنيد الضباط إلى عوامل التفرقة في المجتمع، سواء أكانت سلالية أو جغرافية أو لغوية أو وراثية.

ويلعب العسكريون دوراً مهماً ومستقلاً في العالم الثالث عموماً، والعالم العربي خصوصاً، في إدخال التغيير الاجتماعي، عكس الأمور في العالم الغربي، وغالباً ما ينظر العسكريون نظرة عداء اتجاه السياسة، وينظرون باستخفاف إلى السياسيين ويحاولون إقامة نمط من السلطة يضمن لهم الهيمنة، إن المحصلة النهائية لتجربة العسكريين في دول العالم الثالث تشير إلى الإخفاق أو في أحسن الأحوال إلى نجاح جزئي.[1]

2: محددات تتعلق ببيئة النخبة:

–تعني الثقافة السياسية السائدة مجموعة الاتجاهات و المشاعر و القيم و الرموز التي تحكم السلوك السياسي و المعتقدات، و هو ما يثير مسألة كيف تتشكل التتابع التاريخي للنخب السياسية؟ وكيف يؤثر التاريخي في خلق تواصل أو انقطاع بين أجيال النخب كما يدعونا إلى التعرف على طبيعة الاستمرار في التوجهات السياسية والثقافية للنخب السياسية، وهو ما يجعل من التوجهات الثقافية والسياسية للنخبة آلية للرقابة على تصرفات النخبة من خلال تسهيل عملية تقييمها اقتراباً وابتعاداً عن هذه التوجهات، بالإضافة إلى أنه سيدعم نفوذ النخبة ويسهل تحركها نحو تحقيق أولويات وغايات المجتمع، وإلا فقدت شرعيتها.

–ما طبيعة العلاقات بين النخب على المستوى الوطني و الدوائر النخبوية المحيطة و المحلية؟ يدعونا هذا السؤل إلى توسيع الرؤية بحيث نبحث عن العلاقات بين النخبة المركزية والنخب المحيطة، والدور الذي يمكن

1– ثروت، **نفس المرجع**، ص 62.

أن تلعبه النخب المحيطة في توجيه النخب المركزية أو العكس، وكذلك عن مدى تمثيلها للقوى والجماعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع.[1]

-هل ثمة تجانس في أساليب ممارسة القوة السياسية بين النخب المختلفة؟ يدعونا هذا السؤل إلى تعميق مفهوم التجانس بين مكونات النخب السياسية وأدواتها السياسية، كما تمكننا الإجابة عليه من التعرف على درجة الاستقرار التي يتمتع بها النسق السياسي، ومدى سيطرتها على وسائل القوة التي تحقق لها الهيمنة على مقاليد الأمور وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع.

-ما هي وجهة التحول؟ يدعونا هذا السؤل إلى النظر في نمط التحول الحادث في بنية وتوجهات النخبة السياسية، وأن نكشف إلى أي مدى تنتقل النخب السياسية من الوحدة إلى التعدد أو العكس، ومن الاعتماد على الثقة إلى الاعتماد على الخبرة والمهارة أو العكس، وهل هناك علاقة بين هذا التحول ونمط التحول العام الحادث في المجتمع.

-سمات المجتمع الذي تتواجد فيه النخبة ، و يوضح هارولد لاسويل العلاقة التبادلية بين النخبة الحاكمة على أساس أن النخبة هي انعكاس للتيارات السائدة في المجتمع، وتمثل أكثر قطاعات المجتمع نشاطا وأهمية، وهي تؤثر بشكل فعال في العملية السياسية الدائرة في المجتمع.[2]

ويؤثر النظام السياسي على دعم وتشكيل النخبة الحاكمة القوية من خلال:[3]

أ/ إعطاء نوع من السلطة غير المتوازنة للسلطة التنفيذية في مواجهة بقية السلطات، مما يؤدي إلى خلق نوع من النخبة ودعم نفوذها.

ب/ تركيز السلطة الناتج عن قيام النخبة بوظائف متعددة في وقت واحد يضفي نوعاً من الهالة والهيمنة على النخبة.

ج/ وكذلك يؤثر البنيان الطبقي والاختلافات العرقية وطبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على دورة النخبة.

1- الزبير، **مرجع سابق**، ص 64.

2- ثروت، **مرجع سابق**، ص 64.

3- **نفس المرجع**، ص 64.

الفصل الثاني

بيئة التحول الديمقراطي في تونس

تمهيد

إن الكثير من دول عالم الجنوب ومنها تونس، قد انتقلت في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات نحو التعددية، وجاء هذا الانتقال، بفعل متغيرات مختلفة، داخلية وأخرى خارجية، ومحاولتنا هنا تذهب إلى البحث عن المبررات الداخلية التي شجعت، أو لتقل دفعت معظم دول العلم الثالث عموماً، وتونس خصوصاً، للتطلع نحو التعددية.

المبحث الأول: خصوصيات البيئة السياسية في تونس

تكتسي البيئة السياسية السائدة في أي دولة قبل حدوث التحول الديمقراطي اهمية بالغة، اذ تعتبر محددة لطريقة هذا التحول ومدى نجاحه فيما بعد لذلك سنتطرق للأوضاع السياسية التونسية في عهد النظام السابق للثورة أي فترة حكم الرئيس زين العبيدين بين علي

أولا –النظام السياسي التونسي قبل الثورة (مقاربة دستورية)

لقد سعي الرئيس زين العابدي بن علي بعد انقلابه الأبيض على سابقه بورقيبة إلى تعديل الدستور وتهيئة البيئة ليثبت حكمه ومن هذا فقد قام لعدة تعديلات متتابعة ومختلفة حددت طبيعة خصوصيات العمل السياسي داخل الدولة، كما سعي إلى حظر عدة أحزاب وعمل على محاصرة التيار الديني الإسلامي من خلال حظر حركة النهضة.

شهد الدستور التونسي العديد من التنقيحات والتغييرات حسب المراحل التي مرت بها البلاد، كان بعضها مخالفا لروحه ومقاصده مما استوجب خضوعه للتعديل والتنقيح مجدت وذلك مع بداية التغيير الذي عرفته تونس في 7 من نوفمبر عام 1987 على يد الرئيس زين العابدين بن علي وذلك لتعزيز مرجعيته الثانوية وتخليصه مما علق به من شوائب أفقدته منزلته.

وقد شكل التغيير محطة بارزة في طريق تعزيز مكانة الدستور كمرجعية ثانوية ودستورية سياسية إذ شهدت سنوات العقدين الماضيين محطات متلاحقة في تخليص دستور البلاد من الشوائب التي علقت به، فحذفت منه الرئاسة مدى الحياة و وألغيت الخلافة الآلية ، وعزز ببنود لدفع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وتكريس دور الاحزاب وترسيخ مكانة المرأة والشباب في المسيرة الإصلاحية، وإضفاء الصبغة الإلزامية على آراء المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمانا لعلاوية

الدستور دوت المساس بصلاحيات مجلس النواب، ودوت تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات ودون تشكيل سلطة رابعة تعلو السلطات الثلاث في الدولة، وذلك فضلا عن إصدار قوانين دستورية تتعلق بإدخال أحكام استثنائية على الفقرة الثالثة من الفصل 40 لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي في الانتخابات الرئاسية لسنوات 1999- 2004 – 2009. [1]

وتم كذلك تعديل دستوري ألغى مبدأ الرئاسة مدى الحياة والذي منح لبورقيبة سنة 1975 ، ويسمح التعديل الذي أقر في 12 تموز/ يوليو 1988 لرئيس الجمهورية بتولي الحكم لثلاث ولايات، مدة كل منها 5 سنوات لكن لرئيس الجمهورية أول ثلث أعضاء مجلس النواب حق المبادرة باقتراح تعديل على الدستور، و تم تعديل الدستور التونسي مرات عدة بعد سنة 1991 ما ترك تأثيرا كبيرا في تنظيم الانتخابات و مجلس النواب و أهلية رئيس الجمهورية ، و تم عام 1999 تخفيف بعض القيود عن الترشح لرئاسة جمهورية الأمر الذي سمح لمرشحي المعارضة بالتنافس على الانتخابات الرئاسية تم في أيول/ماي 2002 إقرار حزمة كاسحة من التعديلات الدستورية ، حيث عدلت المادة 38 مادة من مواد الدستور البالغ عددها 78 مادة ، و ألغت التعديلات عدد الولايات التي يحق لرئيس الجمهورية تولي الحكم فيها، ورفعت سقف السن الذي يأهل الشخص لمنصب رئيس الجمهورية من 70 إلى 75 سنة 2009، ونصت التعديلات على تأسيس غرفة عالية للبرلمان، هي " مجلس المستشارين. فتحول البرلمان التونسي إلى هيئة تشريعية من مجلسين، ووسعت الإصلاحات الدستورية نطاق الحريات المدنية وأدخلت التسامح وحقوق الإنسان في الدستور واشترطت موافقة القضاء على أي اعتقالات وقائية، ونصت على توفير ضمان المعاملة الإنسانية للسجناء ومن ناحية أخرى تم توسيع المادة، التي كانت تجبر جميع المواطنين على المشاركة في الدفاع الوطني لتصبح على النحو التالي (يفرض على جميع المواطنين الدفاع على استقلال تونس وعن سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها)، ويخشى الناشطون من استخدام الصياغة الجديدة ضد من ينقدون النظام التونسي وسياسته في الصحف والمجلات. [2]

وأعلن الرئيس زين العابدين بن علي على تنظيم استفتاء دستوري استثنائي لمجلس الوزراء تم فيه بحث مشروع إصلاح دستوري يمكن الرئيس بن علي الذي يحكم تونس إعلان 1987 من البقاء في السلطة بعد

1- بن علي، **الدستور التونسي أول دستور في العالم العربي**، من الموقع: http/www.alriyad/1.com/434774.

2- **تونس طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، من الموقع: http//www.startimes.com/F.asx ?T = 30436737

انتهاء ولايته الثالثة وكان الرئيس زين العبدين هو نفسه الذي فرض عند إعادة انتخابه عام 1999 القيود على نظام إعادة انتخاب الرئيس في مسعى لطمأنة البلاد.

وقال الرئيس التونسي في كلمة له، إن هذا المشرع الاصلاحي يكرس دور الدولة والمجتمع في تدعيم قيم التضامن والتكافل والتسامح، وذكر أن هذه الخطوة تهدف إلى إعطاء الحريات وحقوق الإنسان مكانة متميزة، وبعد عرض المشروع على مجلس النواب سيكون موضوع استفتاء وأشار بيان لمجلس الوزراء عقب الاجتماع أن المحور الأول لعملية الإصلاح الدستوري يتمثل في "تدعيم حقوق الإنسان وتعزيز ضماناته" أما المحور الثاني: "فيتصل بإثراء الوظيفة التشريعية والحياة السياسية، من خلال أحداث عرضة ثانية، إلى جانب مجلس النواب يطلق عليها اسم مجلس المستشارين "ويتمثل المحور الثالث: "في تطوير العمل الحكومي مع الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام الجمهوري".

أما المحور الرابع: "فإنه وفي إطار العمل على تطوير الانتخابات الرئاسية فإن تعديل الدستور المقترح ينص على إدخال نظام انتخاب الرئيس في دورتين لأول مرة في تونس، ويتطابق هذا النظام أكثر مع عدد المرشحين".[1]

أما فيما يخص التعديل الدستوري بالنسبة لرئيس الجمهورية فقد جرى تعديل 2002 في الفصل 51 في حالة شعور رئيس الجمهورية سواء بالوفاة أو الاستقالة أو العجز التام يجتمع المجلس الدستوري فورا ويقرر الشعور النهائي بالأغلبية المطلقة ويبلغ تصريحا بذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه ستون يوما.[2]

وفيما يخص صلاحيات الحكومة في الدستور التونسي في عام 1976 كان الوزير الأول يشرف على الإدارة والسلطة العامة ولكن أثر التعديل 1988 استرجع رئيس الجمهورية هذه المهام وأصبحت مهام الوزير الأول تقتصر على ممارسة أعمال الحكومة وتنسيقها ويمكن لرئيس الجمهورية أن يمنح الوزير الأول تفويضا

1- **الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة**، من الموقع: www.aljazeera.net./news/arabic.

2- صلاح الدين فوزي، **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية**. (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

باستثناء صلاحية حل مجلس النواب، وتتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا لتوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية الفصل 50.[1]

جاء أخر تعديل دستوري تونسي في 13 ماي 2003 وسمح فيه لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية بشرط (تزكية) 30 عضوا من أعضاء مجلس النواب أو من بين رؤساء المجالس البلدية، وهو شرط صعب تحقيقه من قبل الأحزاب.[2]

ثانيا: الفعاليات السياسية في تونس قبل الثورة

للتعرف على المشهد السياسي التونسي غداة الثورة، وجب ذكر وصف وتعريف لمختلف القوى السياسية الفاعلة والناشطة في ذلك الوقت وهي كالآتي:

أ/ **التجمع الدستوري الديمقراطي** وهو الحزب الحاكم منذ 1956 (بعد تغيير اسمه مرات عديدة) وهو المسيطر على البلاد وعلى أجهزة الدولة، أسسه بورقيبة سنة 1934 عندما انشق عن الحزب الحر الدستوري وأسس الحزب الحر الدستوري الجديد. كان في طليعة القوى الوطنية التي ساهمت في الحركة الوطنية وحررت البلاد من الاستعمار. قاد البلاد بعد الاستقلال وكان الحزب الوحيد المعترف به لفترات طويلة. مثل الجهاز السياسي الذي اعتمد عليه بورقيبة طيلة فترة حكمه، إذ كان مدير الحزب على سبيل المثال يحضر اجتماعات مجلس الوزراء في سنة 1964 اعتمد الاشتراكية وغير اسمه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري وهو المسؤول الأول عن:

. تجربة التعاضد الفاشلة ونتائجها الكارثية

. المناداة ببورقية رئيسا مدى الحياة في مؤتمر الحزب سنة 1974

. تزوير الانتخابات التعددية في 1981

رغم كل ذلك، ورغم وضعية الحزب المزرية في 1987 اختار الرئيس السابق بن علي الاعتماد على نفس هذا الحزب لإدارة الدولة رغم أنه كانت لديه فرصة لتأسيس حزب جديد على قواعد جديدة. أعلن بن علي في 20 مارس 1988 عن تبديل اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي ودعا إلى مؤتمر جديد سمي مؤتمر الإنقاذ

1- سعدي محمد الخطيب، **العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية دراسة مقارنة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، ص 162.

2- قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، **دساتير الدول العربية** (بيروت: منشورات الحلبي،2005)، ص 119.

اقتصاديا دخل الحزب منذ الستينات العالمية الاشتراكية وطبق سياسات يسارية سرعان ما تخلى عنها في السبعينات في عهد الهادي نويرة، وقد تأكد التوجه اليميني للحزب في عهد بن علي إذ تمت خوصصة عديد مؤسسات العمومية .لكن الحزب لا يحمل توجها واضح المعالم لأنه تحول إلى بوق دعاية لخيارات بن علي في السنوات الأخيرة

يرى الداعمون للثورة والمعارضون الحزب

- بوق دعاية لخيارات بن علي أيا كانت تلك الخيارات: صائبة أم لا، يسارية أم يمينية، محافظة أم ليبيرالية
- شبكة علاقات بين المسؤولين على كل المستويات: المستوى الوطني والجهوي والمحلي
- خزان كبير من الكوادر والكفاء ات الوطنية التي أجبرت بطريقة أو بأخرى على الانخراط فيه
- شبكة متغلغلة في كل الشعب التونسي من خلال الشُعَب الترابية (في كل قرية وكل أحياء المدن) والشُعَب المهنية (في تقريبا كل المهن، وهو ما يمثل منافسة للنقابات العمالية).

ب/ المعارضة الموالية، وهي المعارضة التي تساند خيارات 7 نوفمبر ولا تقدم مرشحين للرئاسية لأنها تساند بصريح العبارة مرشح التجمع، وهي تتكون من: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (اسماعيل بولحية)، الحزب الاجتماعي التحرري (منذر ثابت) وحزب الخضر للتقدم (المنجي الخماسي)

حركة الديمقراطيين الاشتراكين (اسماعيل بولحية)

هذه الحركة أسست من طرف أحمد المستيري الذي انشق عن الحزب الدستوري وعن بورقيبة في نهاية السبعينات وشاركت في أول انتخابات تعددية سنة 1981.

بدأت الحركة عهد 7 نوفمبر بالتوقيع على الميثاق الوطني في 1988 ثم وفي التسعينات لما انتقد محمد مواعدة (الأمين العام في ذلك الوقت) حال الحريات العامة في ظل نظام بن علي، تم الزج به في السجن ثم العفو عنه. وقد أعيد الزج به في السجن مرة ثانية في بداية سنوات الألفين بسبب تقربه من حركة النهضة

أصبحت في نهاية عهد بن علي أحد أبواق الدعاية للنظام إذ دعت إلى انتخاب بن علي في 2004 وفي 2009 وصارت تظهر على شاشات التلفاز على اعتبار أنها «معارضة» في حين أنها حزب موال للنظام وللحزب الحاكم. حتى مواعدة نفسه أصبح عضوا في مجلس المستشارين يعيد علينا خطب الولاء لصانع التغيير. تصدر الحركة صحيفة المستقبل ولديها 16 نائب في مجلس النواب.

الحزب الاجتماعي التحرري (منذر ثابت)

حزب يقدم نفسه على أنه ذو توجه ليبرالي ظهر باسمه الحالي في 1993. قدم مرشحا ضد بن علي في 2004 هو منير الباجي، ثم تولى منذر ثابت المسؤولية الأولى في الحزب في 2006 ولم يقدم الحزب التحرري مرشحا ضد بن علي في 2009.

منذر ثابت من أشد المدافعين عن بن علي وهو ليبرالي في حين أن له ماض يساري وقد استعملته أجهزة الدعاية والصحافة المأجورة للنظام حتى تبين للرأي العام أنه هنالك حرية رأي في تونس وأن هناك معارضين لديهم الحق في التحدث بحرية. له 8 نواب في مجلس النواب

حزب الخضر للتقدم (المنجي الخماسي)

انقسم عن الحزب الاجتماعي التحرري في 2005 وقام بمؤتمره التأسيسي في 2008. يقدم نفسه على أساس أنه حزب إيكولوجي ولكن تجدر الإشارة إلى أن حزب الخضر الأوروبي لا يعترف بذلك ويعتبر أن الحزب الإيكولوجي الحقيقي في تونس هو حزب تونس الخضراء وهو حزب غير معترف به

في انتخابات 2009 دعا الخضر للتقدم للتصويت لـ بن علي، لحزب الخضر للتقدم 6 نواب في مجلس النواب.

ج/: المعارضة الغير موالية، وهي التي تقبل بخيارات النظام لكنها تنقده وتقدم مرشحين ضده في الرئاسية، وهي تتكون أساسا من حزب الوحدة الشعبية (محمد بوشيحة) والاتحاد الديمقراطي الوحدوي (أحمد الإينوبلي)

كما توجد أحزاب اخرى معارضة وتعاني من تضييق إعلامي عليها رغم أنها معترف بها ولديها أحيانا نواب في البرلمان يصوتون ضد مشاريع الحكومة، وهي تتكون أساسا من: حركة التجديد (أحمد براهيم)، الحزب الديمقراطي التقدمي (مية الجريبي، أحمد نجيب الشابي) والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (مصطفى بن جعفر)

د/ الأحزاب غير المعترف بها، وهي كثيرة جدا ومنها: المؤتمر من أجل الجمهورية (منصف المرزوقي)، حزب العمال الشيوعي التونسي (حمة الهمامي)، حركة النهضة[1] (راشد الغنوشي)، حزب العمل الوطني الديمقراطي، الحزب الاشتراكي اليساري، حزب تونس الخضراء، وآخرون

1- لم يتم الاعتراف بالنهضة وتم حظرها في بداية التسعينات وملاحقة وسجن أتباعها على خلفية أعمال عنف نسبت إليها.

المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي في تونس

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية ، فكانت بداية الثورة ضد الفساد والتهميش ، ولعلى التاريخ يبين أن أغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز حتى الثورة الفرنسية في بدايتها كانت كذلك ، إذا فالثورة التونسية مثل كرة الثلج بدأت بالمطالب الاجتماعية ، ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغير راديكالي لنظام برمته ، ولاقتلاع حزب لهو أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد ، هذه المنظومة ترتكز على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي ، الاستبداد الاقتصادي ، الاستبداد الاجتماعي[1] لذلك سوف نقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية.

أولا: العوامل الداخلية

1-الدوافع الاقتصادية: طبقة تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من 1961-1969 ثم القيادة السياسية بتغير نهج البلاد الاقتصادي والتحول إلى اللبرالية الاقتصادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية والسياحة، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع.

وقد عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسة التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولقد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية 1986.[2]

2 – الدوافع الاجتماعية: إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة التونسية منذ السبعينات أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب ، كما ساهمت في خلق تمايز اجتماعي أدى إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازا مسخرا لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي بسبب انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة لرفع الدعم الحكومي ، هذه الظروف دفعت الشعب التونسي للخروج إلى الشارع والتعبير عن غضبه وسخطه في انتفاضة الخبز 1984.[3]

1- محمد المهدي شين، **التحول في تونس...أسباب.... معوقاته.... وتداعياته.** (2011/02/13) من الموقع: http://www.REGIONALSTUDIES.tk، تاريخ الاطلاع: 2015/12/30

2- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص 112.

3- ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص 201.

3 –الدوافع السياسية: إثر تبني النظام وضع مشروع مجتمعي جديد يقوم على إنشاء دولة تونسية علمانية مختلفة عن بقية الدول، عانت تونس أزمة الهوية في النظام السياسي، من خلال طمس الشخصية التونسية العربية بمجموعة من الإجراءات التعسفية، هذه السياسة جعلت الشعب التونسي في صراع بين هويته وبين هوية غربية يحاول النظام الحاكم صبغه بها من خلال نشر اللغة الفرنسية.

نجد ايضا أزمة الشرعية فقد أستمد النظام التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال الوطني لذلك أصبحت الدولة جهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة، إلى جانب الأزمات السابقة عانى النظام التونسي من أزمة المشاركة السياسية نتيجة لسيطرة الحزب الاشتراكي الدستوري على جميع مجالات الحياة واستخدام التعبئة الشعبية السياسية كوسيلة أمام الشعب لإيصال مطالبه.[1]

استخدم الرئيس زين العابدين في فترة حكمه سياسة مزدوجة مع الشعب فمن جهة ينادي بالديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة ومن جهة أخرى يعمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية الرأي والتعبير بالإضافة إلى ما سبق زين العابدين سياسة اقتصادية مكنته من تحقيق نمو اقتصادي معتبر، إلا أنها أنتجت العديد من السلبيات أثرت على المجتمع كسوء توزيع عوائد النمو والاهتمام بقطاع الخدمات والسياحة. أما من الناحية الثقافية سار زين العبدين على خطى الرئيس الراحل بورقيبة حيث عمل على حجب الفضائيات والمواقع الإلكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وفي مقابل ذلك عمل على نشر الفساد والانحلال الأخلاقي بالمجتمع.[2]

وعموما فانه يمكن جمع هذه العوامل في الاتي: الافتقار لقيادة توازي تطلعات الشعب التونسي.

1–تفاقم المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد والى وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفا منه كما أدت الرشوة إلى فساد اقتصادي كبير جعله

1– عبد الوهاب يوسفي، **تونس بعد الاستقلال**، من الموقع:.http://www.ALmadina.com/45680 تاريخ الاطلاع: 2015/12/30

2– عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي** (مركز الجريدة للدراسات)، من الموقع: http//Studies.aljazeera.net. تاريخ الاطلاع: 2016/01/21.

يتميز بعدم الشفافية وأفقد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن، القضاء والادارة، ولكن نظام بن علي يتحكم في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى جانب الإعلام.[1]

2-القمع والتعتيم الإعلامي: تمثل ذلك في: التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخصوصا أصحاب الاتجاه الإسلامي وترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق على أنشطتهم.

3-تدني المستوى التعليمي: كان النظام التعليمي من أكثر الأنظمة استهدافا طوعته الحكومة السابقة لتجفيف المنابع وذلك بالتسويق إلى الهوية العالمية حيث كل الديانات مبجلة على حساب الهوية والثقافة العربية الإسلامية. من نتائج هذه السياسة زوال الحس الديني والأخلاقي وغيابه عن الكثير من الناس مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي.

4-تفشي الفساد المالي: اقترن القمع والاستبداد السياسي للنظام طيلة حكم بن على بالفساد المالي واستغلال النفوذ واستيلاء أفراد عائلته على خيرات البلاد وسيطرتهم على الاقتصاد في البلاد.

لقد كان الفساد في عهد بن علي مؤسسه قائمة الذات تنشط في الظل، ولا يمكن أن يطول القانون أعمالها باعتبارات السلطة البوليسية بزعامة بن علي نفسه هي التي أنشأها ورعتها وحمتها وسهلت لها لتطيل بقائه في السلطة.

أعمال الفساد شملت كل المجالات ومست كل النواحي في الحياة الاقتصادية والسياسية، ففي ظرف وجيز منذ تولي بن علي السلطة، في 7 نوفمبر 2011 صعدت إلى عالم المال والأعمال أسماء أشخاص قبل ذلك نكرات، وأصبح التونسيون يتداولون أخبار الثراء السريع والفاحش للبعض من عائلة الرئيس بن علي، كما يروون وقائع وحوادث عن الأساليب التي يستعملها هؤلاء للحصول على الثروة عن طريق النصب والاحتيال والابتزاز والرشوة واستغلال النفوذ التي يمارسونها ضد الكل.[2]

5-التبعية الاقتصادية: سنة 1986 بدأ العمل في تونس برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي على إثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي مرت بها البلاد سنة 1984 إلى اندلاع انتفاضة الخبز،

1- مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب الحتاتنة، **الثورة التونسية** (الكرك: النشور الفكري الحر، 2011)، ص 13.

2- بشير الحامدي، **الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة** (تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع،2011)،ص 23.

كما أدت إلى الصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل بعد أن رفض العمال وأغلبية الشرائح الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.[1] وقد نتج عن سياسيات الاصلاح الهيكلي زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين بالإضافة إلى توسع الهوة بين الطبقات، وازدياد حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي ادت إلى فشل السياسة التنموية وظهور فوارق اجتماعية أو ما يسمى بالطبقية المجتمعية وبالتالي استفادت طبقات معينة من المجتمع على حساب طبقات أخرى، بالإضافة الى تدحرج الطبقة الوسطى في ضل غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى.

7-البطالة والتهميش:

تراجع دور الدولة والارتباط المتسارع للاقتصاد التونسي سنة 1987 باقتصاد السوق والذي نتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كانت له كلفة اجتماعية باهضة الثمن على العمال وفئات المجتمع الفقيرة، وقد جاء في تقرير أصدره البنك الدولي في مارس 2008 أن البطالة في تونس بدأت تسري أكثر في صفوف الأشخاص ذوي مستوى تعليمي عالي حيث تضاعفت أعدادهم تقريبا في عشرة سنوات فبلغ 336 ألف خلال فترة 2007/2006 مقابل 121.800 في فترة 1997/1996[2].

لقد أدت الظروف غير المستقرة والمأساوية إلى تدهور مستمر للمقدرة الشرائية لفئات الشعب الفقيرة، وإلى حالة من تعميم التفقير بلغت درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والتفقير، برعي المعاناة سياسيا.[3]

1- الحامدي، **مرجع سابق**، ص 26.

2- روضة بن عثمان، **" تستطيع أن تثور لكنك لا تستطيع أن تحكم "**، تقرير مقدم لمؤتمر الاتحاد الإفريقي (بريتوريا: مركز معهد الدراسات الأمنية)، ص5.

3- عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص 51.

ثانيا: العوامل الخارجية

ساهمت مجموعة من الظروف الخارجية على قيام التونسي بالثورة على نظام والتوجه نحو التحول الديمقراطي هذه الظروف يكمن حصرها في الاتي:

ا/ ظروف اقليمية:

التضييق الكبير المفروض على الشعب التونسي على مستوى المغرب العربي خاصة فيما تعلق بالقيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى التنقل إلى بلدان المغرب العربي بغرض العمل أو التجارة والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق الكثير من البلدان الحدودية، خاصة ليبيا[1].

التباين في نسبة الانفتاح على الحريات بين تونس والجزائر حيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الانفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة، وذلك بالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر وعدم وجود سجناء للرأي والكلمة بالإضافة إلى جو يساعد المعارضة على النشاط ولو بنسب ضعيفة، في حين يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية الانقلاب والمتابعات القضائية في حق النشطاء بالإضافة إلى معارضة مشتتة في أوربا مثل حركة النهضة وعدم وجود حريات وأصوات متنقلة في المنابر الإعلامية، بالإضافة أيضا طغاء المؤسسة الأمنية على الساحة، بحيث أصبحت تشكل هاجس المواطن التونسي وترعبه كل هذا التباين الإقليمي بين الشعب التونسي ونظيره الجزائري أجج نوع من الضغوط النفسية ساهمت بشكل كبير في إشعال فتيل الحراك الشعبي الذي أسقط النظام التسلطي ومهد الطريق أمام الانتقال الديمقراطي[2] .

الاختلاف في النظام الاقتصادي بين تونس والجزائر كدولة إقليمية مجاورة لتونس ساهم في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة التحول الديمقراطي على اعتبار عدم قدرة تونس على التصدي للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الاجتماعي، وهو ما حدث في الجزائر من خلال جملة البرامج والمشاريع الموجهة للشباب، وسياسات التشغيل والسكن المنتهجة والتي ساعد الربح البترولي في إنجاحها.

1- عبد النور، **مرجع سابق**، ص 141

2- **تقرير الاجتماع التشاوري الثالث لمجلس الممثلين** (كوبنهاغن: المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، 2012)، من موقع www.emhrf.org تاريخ الاطلاع 2015/012/10 على الساعة 14:40.

ب/ ظروف دولية

تعتبر العوامل الدولية من أهم المؤثرات على مسار التحول الديمقراطي في أي مجتمع، وهي في نفس الوقت دافع أساسي وسبب حقيقي يدفع الشعوب إلى المطالبة بالديمقراطية كأالية للحكم ونمط للحياة من أبرز هذه المؤثرات نجد:

1- تطور منظومة الإعلام والاتصال: لقد لعبت ثورة المعلومات الجديدة دورا كبيرا في تخلي المجتمع التونسي على الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق عليه، وذلك لأن النظام في تونس لم يعد قادر على إخفاء التجاوزات الخطيرة في حقوق الإنسان، وذلك من خلال منح القدرة للحركة الاحتجاجية على إيصال صوتها وصورتها للعالم أولا بأول، وتمكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، وهو ما نلمسه من خلال كثرة عدد المدونين المساندين للحراك الشعبي، وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي لعبه إعلام المواطن في مواجهة الإعلام الرسمي الموالي للنظام التونسي، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك وتويتر، ولجأت وسائل الإعلام التقليدية الى نقل تصريحات النشطاء عبر هذه الوسائل وإجراء حوارات معهم عبر السكايب بالإضافة إلى نقل صور الاحتجاجات عبر اليوتوب، وما يلفت النظر إلى هذه الأحداث جاءت بعد نقل موقع ويكيلكس العديد من الوثائق السرية والحساسة عن ملفات ثقيلة في تونس مثل الفساد وحقوق الإنسان[1] .

2-انهيار الاتحاد السوفياتي (انتهاء الحرب الباردة): أثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تحولت الكثير من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياسته على مختلف الدول في ظل هذه الظروف تأثرت تونس كغيرها من الدول بهذه الموجة.

3 -ضغوطات المؤسسات العالمية والتقليدية: واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في فترة الثمانينات، زادت حدتها الأزمة العالمية 1986، مما جعل النظام التونسي عاجز على مواجهة تلبية مطالب شعبه، فالتجأ إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). اللذين فرضا

1- عز الدين عبد المولى، **" دور الإعلام في ثورة الشعب "**، ملفات الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، ص 14.

سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.[1]

4-الأحوال العامة في الوطن العربي: يعيش المواطن العربي في ظل سياسات الخوف والترقب من المستعمر في كل حين ووقت، دون وجود قوة مدافعة ورادعة وفاعلة تردع كل من يحاول المساس بأمنه وترابه، وهذا نتيجة سياسات الأضعاف المتتالية بسبب ضعف القيادات، ففي البلاد العربية هنا كسياسات متتالية لطمس الهوية العربية المشتركة بين أبناء البلاد العربية واستبدالها بعالم هويات مستوردة ومليئة بالضغائن والنزاعات.

5-سياسات غير مواكبة للتطورات: لم يعد الحجب مجديا كثيرا في ظل الانفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية والانترنت، ولقد ساهمت عدة قنوات ومواقع الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيون بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة التي وصلت إلى وزارة الداخلية في تونس العاصمة في اجماع شعبي غير مسبوق على تحدي الامن والوصول إلى مطالبه. إضافة إلى ذلك كان هناك فارق شاسع بين الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع.[2]

6- دور منظمة المجتمع المدني العالمي الحقوقية: لعبت هذه المنضمات العالمية دورا كبيرا في التأثير النظام التسلطي وإسقاطه من خلال الأنشطة والممارسات بالإضافة إلى إصدار تقارير ونشرات ضد النظام وهو ما يعتبر قوة ضغط كبيرة خاصة أن معظم الدول الكبرى في العالم تعمل وفق هذه التقارير، وهو ما جعل من الولايات الأمريكية تدعم خيار الشعب التونسي بالإضافة إلى فرنسا التي قامت بتجميد أصول وأموال تعود إلى الحكومة التونسية وأفراد من عائلة الرئيس ما جعل من النظام يتسم بحالة من العزلة سرعت في إسقاطه وهو ما اعتبر الخطوة الأولى في طريق التحول الديمقراطي[3].

7-الضغوط التي فرضتها الدولة المانحة حيث تربط مساعدتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات. وفي هذا السياق نجد أن الاتحاد الأوروبي مارس ضغوط على الدول المغاربية ككل لدفعها إلى التحول الديمقراطي، خاصة بعد توقيع بلدان المجموعة

1- يوسف البمراوي، **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، من الموقع: hpp://www.ALNAD.NET/35032/book، تاريخ الاطلاع: 2016/01/21

2- البزيراث والحتاتنة، **مرجع سابق**، ص 45.

3- عبد النور، **مرجع سابق**، ص 143.

الأوربية وبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط للتبادل الحر حيث تم رسم خطوط عمل السياسة الأورومتوسطية المتمحورة حول ثلاث قطاعات: القطاع السياسي والأمني، القطاع الاقتصادي والمالي، القطاع الاجتماعي والثقافي، وفي هذا الصدد يرى "فرنكو ماريني (رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي) إن الديمقراطية والمجتمع المدني المنظم شروط أساسية لإنعاش اقتصاد جو ضد المتوسط وعلى الاتحاد الأوروبي أن في لعب دوره اتجاه هذه المنطقة.[1]

8-اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث سارعت الدول المغاربية عامة وتونس على وجه الخصوص إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة.[2]

9- التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية نظرا لأن امريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في فترة بن علي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أعلنت استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب وفي هذا الشأن شرعت تونس هي الأخرى في إصلاحات استباقية تماشيا مع الرغبة الامريكية ، خاصة و إن هذه الأخيرة هددت باللجوء إلى القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية لقيام المجتمعات الحرة فإن تونس تحرج من دائرة محور الشر الذي يهدد أمريكا وفي سبيل إزالة هذا الخطر لجأت الدول الغربية الى ما يطلق عليه العولمة التشريعية.[3]

1- عباش عايشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجيستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر: 2007-2008)، ص 135.

2- منيسي. **مرجع سابق**، ص 305.

3- السيد ياسين، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي** (مصر: دار ميريت، 2005)، ص 262.

المبحث الثالث: الثورة ودورها في التحول الديمقراطي

شهدت تونس العديد من الثورات على مدار تاريخها، لكن ثورة 2011 التي جاءت من واقع يسوده الافتقاد للحريات من حرية التعبير والتدين والتحرر من الخوف والتي فشل النظام التونسي وحكومته في توفيرها للمواطنين، وهو ما دفع الشعب التونسي لأن يثور ويطالب بضرورة توفير هذه الحريات وعمل الإصلاحات السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورحيل رأس النظام زين العابدين بن علي الذي عُرف بقمع مواطنيه وسلبهم حرياتهم، وبالتالي التأسيس لحقبة جديدة تتسم بالديمقراطية والعدل كما أدت الى ظهور نخب سياسية جديدة.

أولا: اندلاع الثورة

أ/: الشرارة الأولى للثورة

تعد حادثة حرق الشاب (محمد البوعزيزي) لنفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الإذلال[1] القطرة التي فجرت الشارع التونسي ضد الرئيس السابق زين العابدين بن علي بعد صبر لعشرين عاما ورفضه. هذه الأخيرة ليست وليدة الصدفة ولكن لها العديد من المؤشرات أهمها:

1-اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجه الواقعة بالشمال الغربي أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم ومنها شعار" يا زين تلفّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا" في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

2. اندلاع احتجاجات ومواجهات دامية أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

3. اندلاع مظاهرات ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش.

1 عزمي بشارة، **وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة**. Www. ALJAZEERA.NET، تاريخ الاطلاع: 14/01/2016.

هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إيذانًا وإشعاراً باقتراب التونسيين من نهاية مرحلة قد ينتج عنها أمر وحدث كبير، وهو ما حدث وقامت ثورة الأحرار، ثورة الكرامة في تونس لعام 2011.وكان قيام المواطن محمد البوعزيزي بإشعال النار في جسده بمثابة الشرارة للثورة في تونس.

نعم كان الفساد موجودا ولكنه لم يصل لهذه الدرجة، وقد أثبتت الأحداث التونسية أن الشعوب تنفر من الفساد ولا تعتبره نوعاً من سوء الإدارة بل تراه من أنواع الظلم الذي يثير فيها من الغضب أكثر مما يثيره الفقر وحده، فقد يرضي الناس بالفقر لحين إذا اعتقدوا أنه واقع غير ناجم عن ظلم. والفساد الظاهر للعيان هو أكثر ما يُشعر الناس بأن حالة الفقر هي حالة ظلم وحرمان. ولقد امتدت الثورة إلى سائر أرجاء تونس، وجوبهت بالقمع وكان الثمن باهظا ولكن ما إن أدركت الجموع قوتها واكتشفت شجاعتها التي كانت دائما في حالة كمون حتى أصبح وقفها شبه مستحيل[1].

ب/ أسباب قيام ثورة تونس وعوامل نجاحها

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية الإفريقية القائمة، وتتركز أهم الأسباب في الفساد الذي أخذ أشكالاً متعددةً ومتنوعة (منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية [2] ، ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليكس، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي وزوجته ليلي[3] ، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم[4] ،وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.

1- جبلاني العبدلي، **قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية**.ALJAZEERA.NET . تاريخ الاطلاع: 17/01/2016

2- **فرنسا: زين العابدين بن علي لم يطلب اللجوء** – في الأهرام المصرية في 22/1/2011.

3- **هل ساعد ويكيليكس في إذكاء جذور ثورة تونس**، WWW.CNNARABIC.COM.تاريخ الاطلاع: 13/02/2016.

4- نهي محمد، **ما أسباب ثورة تونس**، WWW.EJABAT.COM. تاريخ الاطلاع: 17/12/2015.

2-ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع التونسي حيث بلغت 30%. وتركز الثروات في أيدي القلّة في المجتمع فقد أشارت مما أدى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين.

3-انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا[1].

4-النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس وقد بدا غير مبال بالقضايا العربية ورتب علاقاته مع إسرائيل منذ أوسلو. وجعل قبلته الشمال بشكل سافر وعلني.

5-الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد[2].

6-المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه. كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصاً الأمن والقضاء والإدارة.

ج/ عوامل نجاح الثورة التونسية:

توجد العديد من العوامل والمبررات التي ساعدت على نجاح الثورة التونسية وانتهاء الظلم والفساد في الدولة، وكانت أهم عوامل نجاح الثورة التونسية:

1-المجتمع التونسي هو مجتمع متجانس لا يتحول فيه الصراع بسهولة إلى صراع طائفي أو عشائري. ولا تتحول فيه الصراعات الطبقية والسياسية إلى صراعات على مستوى الهويات الجزئية[3]. ويري الدكتور- صبحي غندور – أن خصوصية المجتمع التونسي في تركيبته الدينية والعرقية وعدم وجود تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية قد يّسر نجاح الانتفاضة فالهدف واحد وليس لكل طائفة دينية أو عرقية أهداف مختلفة[4] لذلك فلو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية وأثنية فلابد وأن تكون النتائج مختلفة.

---

1 بشارة، **مرجع سابق**.

2 **عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج**، WWW.ELAPH.COM. تاريخ الاطلاع: 16/4/2011

3- **عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين**، مرجع سابق.

4- **ثورة الياسمين. تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية**،WWW.SHOROUKNEWS.COM ، تاريخ الإطلاع:2015/12/17

2- عدم وقوف الجيش التونسي كطرف مع النظام هو عامل مهم لإنجاح الثورة، فالجيش التونسي بعيد عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال ومن ثم لم يكتسب على عكس الجيوش في الجزائر ومصر وسوريا خبرة في الدفاع عن النظام السلطوي ومؤسسة الحكم في مواجهة انتفاضات شعبية أو في ضبط البلاد في أوقات الاضطرابات، وقد مثل بُعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة الياسمين حين عجزت الأجهزة الأمنية عن القيام بذلك عاملاً حاسماً في نجاح الثورة وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام (الرئيس بن علي)[1].ولم يستجب الجيش لأوامر النظام ورفض إطلاق النار على المتظاهرين في العاصمة واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلاً سقوط النظام على أن يرتكب مذبحةً بحق المدنيين في تونس.

3-إصرار المتظاهرين على تحقيق أهداف معينة وهي إخراج الرئيس زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي التي قامت بأعمال تتعلق بالفساد وسرقة المال العام وتولي العديد من المناصب العليا في الدولة[2].

4-الحميّة العشائريّة: والتي مازالت حاضرة في مدينة سيدي بوزيد والتي ساعدت على اشتعال الغضب بين الأهالي وتجمهرهم احتجاجا على سلوك السلطات في التضييق على المواطنين وتهديدهم في مصادر رزقهم اليومي على بساطتها مما دفع بأحد أبنائها (بوعزيزي) إلى إشعال النار في جسده أمام مقر الولاية في تونس.

5-أخذ الشباب كفئة مضطهدة ومهمشة ولا مصالح لها لزمام الأمور وتولي قيادة الثورة بنفسه ومراكمة ضغوطه على النظام الحاكم وإجبار رئيسه على الهرب رغم الأسلوب الوحشي الذي اتبعه في التعامل مع الثائرين[3].

7-عدم وجود قيادة معيّنة للثورة: حيث كان غياب الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أو عدم قدرتها على قيادة المتظاهرين وتحريضهم وتوجيههم من أسباب تعقيد مهمة سلطة النظام في محاصرة الأحداث واحتوائها لعدم وجود قيادة معينة يمكن اعتقالها أو التفاوض معها.

8 -نشوب الأحداث بشكل مفاجئ في الأطراف بالمدن المهمشة انطلاقاً من سيدي بوزيد وصولاً إلى القصرين وإلى تاله قبل أن تمتد على نطاق أوسع. أي أن الانتقال السريع لهذه المظاهرات إلى المدن التونسية حتى وصولها إلى صفاقس وتونس العاصمة تعتبر الحلقة الفاصلة في إنهاء نظام بن علي[4] فلو انطلقت

1- نجيب الليبي، **الوسط التونسي**،WWW.TUNISALWASAT.COM تاريخ الاطلاع: 2015/12/22.

2- العبدلي، **مرجع سابق**.

3- الليبي، **مرجع سابق**.

4- محمد جمال عرفة، **جمهوريات فيس بوك وتويتر ويوتيوب تقود ثورة تونس**.WWW.ONISIAM.NET تاريخ الاطلاع : 2016/02/15

شرارة الثورة من مركز العاصمة لأمكن الإجهاز عليها في مهدها بفعل ما عليه من عسكرة للحياة اليومية بالعديد من الأجهزة القمعية وآلاف من أعوان الأمن.

9 –دور بعض الأجهزة الإعلامية كالقنوات التلفزيونية والاتصالات الإلكترونية، فقد كان هناك فرق شاسع بين ما يبثه الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع، وقد ساهمت قناة الجزيرة على سبيل المثال وبعض القنوات الأخرى والفيس بوك في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة حتى أن الأعلام الرسمي عجز عجزا كاملا عن ممارسة التعتيم أو تشويه الحقائق[1].

10–تمتع الشعب التونسي بقدر كبير من الثقافة حيث لم يقم بأعمال تخريب ونهب، إلا بعض الحالات البسيطة والتي يُنسب البعض منها إلى مليشيات الحرس الرئاسي.

ثانيا: محاولات النخبة الحاكمة السيطرة على الوضع:

عندما بدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، بدأ النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محاولة للسيطرة على الوضع، وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ومن أهم الأساليب التي لجأ إليها النظام التونسي والرئيس زين العابدين بن علي ما يلي:

1–إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية (رفيق بالحاج)[2].

2–في 10 جانفي 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بهدف تحسين أوضاع الشباب، ووعد الرئيس بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة، كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين بهدف اقتراح خطط واستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل، كما تعهد الرئيس بإعطاء دفعة جديدة للإعلام وتخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل ولايات الجنوب لتعبر عن مشاكلها، إضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعية والبصرية لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم و متطلباتهم[3].

3–في 14 جانفي 2011 حلّ بن علي الحكومة التونسية وتمّ إعلان حالة الطوارئ في البلاد كما منعت السلطات التجمعات فيما أكثر من ثلاثة أشخاص حيث يتم القبض عليهم أو إطلاق الرصاص إذا ما حاولوا الهرب، كما أعلن عن الدعوة لانتخابات برلمانية عاجلة خلال ستة أشهر، كما لجأت السلطات إلى

1– **التونسيون ينهون حدادهم على ضحايا الاحتجاجات**،WWW.ONISIAM.NET تاريخ الاطلاع :2016/02/28

2– عرفة، **مرجع سابق.**

3– **الاحتجاجات والمظاهرات مطالبة بتغير الأوضاع الاقتصادية في تونس**. WWW.MAREFA.ORG.تاريخ الاطلاع: 2015/02/13.

الحل الأمني المتمثل في الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة إلى بعض المناطق لقمع الاحتجاجات وشن حملة اعتقالات واسعة.

4-لجأت السلطات التونسية أيضا في سعيها لتطويق وإخماد المظاهرات إلى حل التعتيم الإعلامي فقد قامت بمنع جميع الصحفيين التونسيين والأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات واقتصر دور وسائل الإعلام الوطنية على بث البيانات المقتضبة التي تبثها وكالة تونس أفريقيا للأنباء.

5-عملت السلطات التونسية على تشجيع الشباب على العمل من خلال موافقة الحكومة التونسية على العديد من الإشعارات أو الطلبات المقدمة من الشبان للحصول على التمويل الحكومي خاصة خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع خاصة[1].

ثالثا: علاقة الثورة بالتحول الديمقراطي

انتهج التونسيون في تحولهم نهج التغيير الجذري الراديكالي من خلال الثورة الشعبية الداعية إلى القطيعة الكاملة مع النظام السابق ومنظومته، باقتلاع كل ما يمثله من قيادات وأجهزة ومؤسسات أبرزها حزب الرئيس، ولعل علم اجتماع الثورة يعطينا ثلاثة قوانين سيسيولوجية رئيسية لنجاح أي ثورة كلما توفرت هذه القوانين كلما كانت الثورة أقرب للنجاح وابعد عن الفشل وهي على التوالي:

ا/ راديكالية المطالب، أي الدعوة للتغيير الجذري والقطيعة التامة مع النظام السابق ومنظومته الفكرية والمؤسسية.

ب/ تفكك النخب الحاكمة وانقسامها على نفسها، أي الاختلاف داخل أجهزة النظام، خاصة بين المحافظين والإصلاحيين، وهذا ما تجسد في تونس من خلال تململ بعض النخب داخل النظام السابق من ممارساته، وممارسات عائلة الرئيس وزوجته، إضافة إلى رغبة الجيش في الخروج من حيز الإهمال والتهميش والتي يعاني منها، وهذا ينقلنا للنقطة الثالثة.

ج/ حياد الجيش أو وقوفه مع أو ضد النظام، وهذا هو العامل الحاسم والرئيسي، ولعله قطب الرحى في نجاح أي ثورة شعبية ضد أي نظام سياسي، لان الجيش يجسد أقوى أداة قمعية، فإذا فقد النظام احتكاره المنظم للعنف والقوة فقد سيطرته، وهذا بدا جليا في المشهد التونسي، إذ كان دور الجيش أهم عامل في نجاح الثورة الشعبية، والإطاحة بالرئيس السابق.

د/ انتجت الثورة قوى جديدة وأحزاب سياسية كما هيئت الجو الداخلي وساعدت على إيجاد بيئة سياسية أكثر حرية، وذلك بتكسير كل القيود التي كانت مفروضة من طرف النظام السابق وبذلك أدت إلى نشاط الحركات والأحزاب وكذلك الشخصيات التي كانت منفية او موقفة عن النشاط السياسي، هذا الجو ساعد على البدء ي التحول نحو الديمقراطية وإنشاء مؤسسات سياسية قادرة على احتواء الوضع.

1- حسن سليمان، **تونس الثورة، المشهد، التداعيات والعبر**. WWW.ARABIC-AWATE.COM، تاريخ الاطلاع: 16/02/2015.

الفصل الثالث

النخبة السياسية في تونس
وطبيعة التحول الديمقراطي
بعد 2011

المبحث الأول: القوى السياسية الفاعلة بعد الثورة

اتسمت المرحلة التي أعقبت رحيل بن علي بالارتباك والتردد، وظهور قوى سياسية جديدة اتسمت بالتعدد والتنوع، هذه القوى تباينت اراءها واتجاهاتها لكنها تجتمع في هده واحد هو التأسيس للنظام السياسي التونسي الجديد والذي يتسم بالديمقراطية والشفافية ويحترم الحريات.

أولا: الاحزاب السياسية

عرف المشهد السّياسي بتونس بعد الثّورة حالةً من التعدّد والتنوّع، وتجلّى ذلك على نحوٍ خاصّ أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23أكتوبر 2011، تنافست خلالها 1500 قائمة حزبيّة ومستقلّة، ضمّت ما يقارب 10 آلاف و 500مرشّح يمثّلون 100 حزبٍ سياسيٍّ، تنافسوا على 217 مقعدًا في المجلس.
وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسيّة جديدة تكوّنت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفيّة إدارة المرحلة الانتقاليّة .وانتقل المشهد الحزبي تدريجيًّا من التشتّت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسيّة وازنة؛ منها ما هو مؤيِّد للشرعيّة الانتخابيّة التي أنتجها صندوق الاقتراع في 23 أكتوبر 2011، ومنها ما هو معارض لها .ويمكن أن نميّز في هذا السِّياق بين أربع جبهات سياسيّة هي :جبهة التّرويكا الحاكمة، والجبهة اللبرالية، والجبهة اليساريّة القومية، وجبهة الإنقاذ.

1: القوى البارزة

الترويكا

نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثّلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011، وتكوَّن من حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة (فازت ب 89 مقعدًا من مجموع 217 مقعدًا في المجلس التأسيسي؛ أي بنسبة 41.47 في المائة) وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة) حاصل على 29 مقعدًا بنسبة 9.68 في المائة) ، وحزب التكتّل من أجل العمل والحرِّيات) حاصل على 27مقعدًا من مجموع مقاعد المجلس[1]) .

وشكّل هذا التّحالف الجامع بين إسلاميّين وعلمانيّين ما مجموعه 138 مقعدًا في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة 154 نائبًا لإدارة المرحلة الانتقاليّة، مقابل اعتراض 38 عضوًا، وتحفُّظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس الـ 217.

1 – أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السّياسات، 2014) ص 4.

وعلى الرغم من أنّ هذا التّحالف، ظلّ مُمسكًا بزمام الحكم على مدى سنتين ونيّف؛ وذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمّادي الجبالي (حركة النّهضة) ، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريّض (حركة النّهضة) ، فإنّ حضوره الشعبيّ قد شهد تراجعا ملحوظًا[1] بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابيّة في الشّغل، والتّنمية، وضمان الاستقرار الأمني .كما أنّ فشل الترويكا في استباق العمليّات الإرهابيّة، والتصدّي لها جعل قطاعًا مهمًّا من المواطنين يعتقد أنّها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطوّر الاقتصادي المنشود.

يُضاف إلى ذلك أنّ الأحزاب الممثّلة للترويكا عانت من حالات انشقاق داخليّ، ولا سيما بالنسبة إلى حزبيْ المؤتمر والتكتّل على نحوٍ خاصّ، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة، وعدّ الاختلاف الأيديولوجي مانعًا من التّحالف السّياسي معها، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الترويكا.

كما انسلخ نوّاب من التكتّل والمؤتمر، وانضمّوا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التّأسيسي أو خارجه، وعمد نوّاب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة؛ لاعتقادهم أنّ الترويكا لم تُفلح في تحقيق أهداف الثّورة، ولم تتقدّم في تكريس العدالة الانتقاليّة، ولم تكن حازمةً في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السّابق .وفي هذا الإطار أسّس عبد الرّؤوف العيّادي حزب حركة وفاء، وأسّس محمد عبّو حزب التيّار الديمقراطي، وكلاهما منشقّ عن حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة.

الجبهة اللبرالية

اتّخذت عدة أحزاب علمانيّة لبرالية موقعًا معارضًا من حكومة الترويكا، مباشرةً إثر تولّيها مهمّاتها في ديسمبر 2011، واعتبرت أنّها غير معنيّة بالتّحالف معها، أو بالمشاركة في حكومة وحدة وطنيّة.

ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعُدّ امتدادًا للحزب الديمقراطي التقدّمي بزعامة أحمد نجيب الشابّي، وكان في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي، ومنافسًا رئيسًا لحركة النّهضة قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011[2]، لكنّ خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السّياسي.

1- أفريكان مانجير ،**تراجع شعبية الترويكا 2012/09/26**، على الرابط:
http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

2- انظر :جيك ليبينكوت،" خلال الفترة السّابقة للانتخابات :تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس "**وكالة إنتر بريس سيرفس**، على الرابط: http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2284

غير أنّه تدارك ذلك بدخوله لاحقًا في تحالف سياسيّ موسّع معارض للترويكا الحاكمة تمثّل بـ" الاتّحاد من أجل تونس "الذي ضمّ، إلى جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وهو حزب ذو توجّهات لبرالية رأسمالية، يضمّ إليه عددًا من رجال الأعمال، وحزب" نداء تونس "الذي تحصّل على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2012 ، والذي يقوده رئيس الحكومة الانتقاليّة الثالثة الباجي قائد السّبسي، ويستتبع عددًا مهمًّا من أنصار الحزب الدّستوري على عهد الحبيب بورقيبة، وعددًا من أتباع التجمّع الدّستوري المنحلّ، الحزب الحاكم على عهد بن علي .وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النّخبة المثقّفة في تونس من المنادين بإحياء التّجربة البورقيبيّة.

واستطاع هذا التّحالف أن يشكّل قوّةً ضاغطةً على الترويكا، ونجح في تعبئة النّاس للقيام بتظاهرات احتجاجيّة سلميّة للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلّة الأحوال الشخصيّة، وحرية المرأة، وحرّية الإعلام) كما كان في صدارة القوى السياسية الدّاعية إلى استقالة الترويكا.

الجبهة اليسارية / القومية

يتكوّن هذا القطب السّياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليساريّة والقوميّة الراديكالية التي لا تحظى بتمثيليّة واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبيّ كبير، غير أنّها ذات نفوذ داخل المنظّمات النقابيّة والجمعيّات الحقوقيّة والهياكل التمثيليّة العمّالية .وتشكّلت الجبهة القوميّة اليساريّة ضمن ما يُعرف بالجبهة الشعبيّة، وهي تجمّع يضمّ 14 حزبًا من القوميّين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشّعب ذات الخلفيّة القوميّة وال ميْل الناصريّ، وحزب العمّال بزعامة حمّة الهمّامي الذي يُعدّ من بين الشخصيّات المشهورة بمعارضتها للدّولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي[1].

وقد تبنّت الجبهة الشعبيّة توجّهًا راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عمومًا، وحركة النّهضة خصوصًا، متّهمةً إيّاها بأنّها خانت الثّورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنيّة التّابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النّظام القديم .كما حمّلت الثلاثي الحاكم مسؤوليّة تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة، وخصوصًا ما تعلّق بتفشّي البطالة، وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب .ونجحت الجبهة الشعبيّة في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفّات لتُحرّك الشّارع من حين إلى آخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدّة محافظات وعدّة قطاعات

1- الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص4

مهنيّة؛ وهو ما ساهم في زيادة الضّغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السّياسي والاجتماعي من ناحية أخرى.

جبهة الإنقاذ الوطني

أُعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم26 جويلية 2013، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيّار الشّعبي محمد براهمي (25 جويلية 2013). وتكوّنت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسيّة المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبيّة، وعدد من الأحزاب الاشتراكية واللبرالية، والتحق بها الاتّحاد من أجل تونس، وضمّت إليها حركة تمرّد السياسيّة وستّ عشرة منظّمةً مدنيّةً وحقوقيّةً. وعبّرت الجبهة في بيانها التّأسيسي عن سعيها لتحقيق عدّة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنيّة للإنقاذ الوطني الممثّلة للأحزاب السياسيّة ومكوّنات المجتمع المدني التي تتولّى، بالاستعانة بخبراء القانون الدّستوري، استكمال صوْغ الدّستور وعرضه على الاستفتاء الشّعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشّح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصيّة وطنيّة مستقلّة تكون محلّ وفاق، وتتّخذ ضمن برنامجها جملةً من الإجراءات الاستعجاليّة (الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والأمنيّة)، وتُعدّ لانتخابات ديمقراطية نزيهة وشفّافة[1].

ودعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلميّة في مقارّ السّلطة المحلّية والجهويّة لفرض حلّ المجلس التأسيسي وجميع السّلط المنبثقة عنه، من ذلك الحكومة ومؤسّسة الرّئاسة.[2]

واستغلت جبهة الإنقاذ الوطني الوضع المحلّي والإقليمي لتكسب مزيدًا من الأنصار، بعد أن وجدت في عجْز الحكومة عن مواجهة التّهديدات الإرهابيّة حجّةً أساسيّةً للمطالبة بإزاحة الترويكا عن الحكم بتعلّة أنّها غير قادرة على أن تتكفّل بالأمن للمواطنين .وفي السّياق نفسه اغتنمت الجبهة حدث إطاحة الإسلاميّين في مصر في 03 جويلية 2013، تحت وطأة الاحتجاج الشّعبي وتدخّل العسكر لتؤلّب النّاس على حركة النّهضة والائتلاف الحاكم معها، ساعيةً إلى استمالة الجيش ورجال الأمن بدعوتهم إلى مساندة الحراك الاحتجاجي والتدخّل للإمساك بزمام السّلطة.

وقد نجحت الجبهة في حشْد الشّارع طوال صيف 2013 في إطار ما يُسمّى" اعتصام الرّحيل "الذي ضمّ آلاف المعتصمين المؤيّدين للنوّاب الستّين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي، المحتجّين على مقتل محمد براهمي،

1-الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس"، **تورس**، 2013/07/26، على الرابط:
http://www.turess.com/binaa/22204

2- **نفس المرجع**.

والمطالبين الحكومة الائتلافيّة باستقالة فوريَّة .وقد أدَّى ذلك إلى تعليق أعمال المجلس لمدّة شهرين؛ ما ساهم في تعطيل مسارات استكمال صوغ الدّستور والتّهيئة للانتخابات.

ولم تجد الجبهة الاستجابة المنتظرة من المؤسّسة العسكريّة التي حافظت على الحياد، والتزمت الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيّين، رافضة الدّخول في معترك الصراع على السّلطة . وفي المقابل وجدت جبهة الإنقاذ في اتّحاد الشّغل نصيرا لها في جانب من مطالبها، إذ ساندت المركزيّة النقابيّة الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكوّنات المجتمع المدني، وأيّدت المطالبة برحيل الحكومة، غير أنّها لم تقبل بنسْف المسار الانتقالي جملةً وتفصيلًا؛ لذلك دعا اتّحاد الشّغل إلى استبقاء المجلس التّأسيسي إلى حين إتمام كتابة الدّستور وتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة.

2: المشهد السياسي التونسي:

وبذلك نتبين أنّ المشهد السّياسي في تونس عقب انتخابات 21 أكتوبر 2011 شهد عدّة متغيرات لعلّ أهمّها[1]:

- انتقال الأحزاب من التشتّت والتنوّع والتعدّد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسيّة بارزة هي :الترويكا من ناحية، وأحزاب المعارضة اللبرالية (الاتّحاد من أجل تونس) ، وأحزاب المعارضة اليساريّة (الجبهة الشعبيّة) من ناحية أخرى.
- تراجع شعبيّة الترويكا بسبب ما اعت ا رها من تفكُّك داخلي(بخاصّة حزب المؤتمر وحزب التكتّل)وبسبب تردّدها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التّهديدات الإرهابيّة.
- تجاوز الأحزاب السياسيّة مُعطى تباينِ خلفيّاتها المرجعيّة والأيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسيّة موسَّعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عددًا مهمًّا من الدّساترة الذين همّشتهم الثّورة، وصعود الجبهة الشعبيّة التي استغلّت واقع التّدهور الاقتصادي والاجتماعي والانفلات الأمني لتزيد من أنصارها وتقوم بحشْد الشّارع ضدّ الترويكا.
- انتقال الأحزاب التونسيّة المعارضة من قوَّة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه إلى قوَّة احتجاج وطاقة تغيير.
- محافظة المؤسّسة العسكريّة على الحياد؛ ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب على الشرعيّة القائمة، وسمح بانتقالٍ سلسٍ للسّلطة.

1 – الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص 7.

- انحياز اتّحاد الشّغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنَّى مبدأ الحوار في معالجة الملفّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.
- انقسام المجتمع السّياسي في تونس بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 قسمين :فريق مؤيّد للترويكا، وآخر معارض لها؛ ما ساهم في تكريس الاستقطاب الثّنائي والصراع الحادّ على السّلطة[1]

ثانيا: الاتحاد العام التونسي للشغل

1: نشأته:

هو منظمة نقابية تونسية تأسست في يوم 20 مارس 1946، خلال المؤتمر الذي انعقد بالمدرسة الخلدونية. وقد ضم أول مكتب لها الزعيم فرحات حشاد كاتبا عاما والشيخ محمد الفاضل بن عاشور رئيسا. وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما جامعة عموم العملة التونسية الأولى في العشرينات ثم الثانية في الثلاثينات. وقد بقي الاتحاد هو المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية بعد الاستقلال وحتى اليوم

ويجمع الدارسون لتاريخ "الاتحاد العام التونسي للشغل"، أنها لم تكن أبدا مجرد نقابة مهنية تكتفي بالدفاع عن حقوق العمال. فقد حملت المنظمة في جيناتها منذ نشأتها على يد الزعيم الوطني فرحات حشاد (الذي اغتاله الاستعمار الفرنسي يوم 05 ديسمبر 1952) هموم السياسة والوطن. واجهت الاستعمار الفرنسي وقدمت الشهداء في صفاقس سنة 1947 وأرسل زعيمها متطوّعين للدفاع عن فلسطين سنة 1948. بعد الاستقلال وجد اتحاد الشغل نفسه في مواجهة دولة الاستبداد وانخرط في معركة الحقوق والحريات ليصبح في لحظة ما من تاريخ تونس الحديث وعاء تنظيميّا جامعا لكل تيارات الفكر والسياسة في المجتمع[2].

2: دوره

على الرغم انحسار دوره في المشهد السّياسي ابان حكم الرّئيس زين العابدين بن علي في تزكية الخيارات السياسيّة والتنمويّة والاقتصاديّة للنّظام القائم ، لم يفقد ثقله الشّعبيّ، وحافظ على استقطابه لآلاف المنخرطين، واستعاد حضوره في المشهد السّياسي و لذلك فانه اثناء الثّورة؛ قام بعدّة تحرّكات احتجاجيّة سلميّة لمطالبة الحكومات الانتقاليّة المتعاقبة بتسوية وضعيّات الأجراء والفلّاحين والموظّفين في المؤسّسات

1 **نفس المرجع**، ص9.

2-عبد الرزاق الحاج مسعود، **الاتحاد العام التونسي للشغل : السياسة و الثورة** (مركز الدراسات الاستراتيجية و الديبلوماسية) http://www.csds-center.com **تاريخ الاطلاع 2016/03/29.**

العموميّة والخاصّة، وللمطالبة بتحسين المقدرة الشرائية للمواطن، ووضْع حدّ لارتفاع الأسعار وكثرة الضّرائب واستنزاف الطّبقة الوسطى.

كان موقف قيادة الاتحاد خلال بداية الثورة غير مؤكد بعد، فعندما اندلعت الثورة ذهب عبد السلام جراد، الأمين العام لاتحاد العمال ليقابل زين العابدين بن علي في قصره في قرطاج يوم 13 جانفي 2011، وذلك لضمان دعم الاتحاد من دون الأخذ بالاعتبار معارضة الأعضاء للنظام، لكن عندما قتل القناصة المتظاهرين في القصرين 8 جانفي 2011، بدأت قيادة الاتحاد بالتحول عن بن على، وأعربت عن معارضتها لاستخدام القوة ضد المتظاهرين وبذلك رضخ وانحاز إلى الثورة.

وأرشد النقابيون الشباب خلال الثورة في مراكز الاحتجاج بالمناطق الداخلية للبلاد مثل سيدي بوزيد، والقصرين، وقفصة، وقبلي. وهذا ما أعطي للحركة الاجتماعية الناشئة توجها سياسيا، كما قدم عناصر الاتحاد المسيسون اليساريون (الماركسيون والقوميون العرب) الدعم والتبصير للسطان والطلاب. وبسبب الانتهازية أو الخوف من اجتياح الجماهير، انضمت قيادة الاتحاد شيئا فشيئا إلى الثورة العامة ضد بن علي، وبدأت بالسماح بالإضرابات على المستوى المحلي، ثم تحولت مقار الاتحاد المحلية ومكاتبه الجهوية في نهاية المطاف إلى مراكز للثوار، حيث تجمع النشطاء واتخذت منطلقا للمظاهرات. بحيث أصبح مقر اتحاد الشغل في ساحة محمد على نقطة حشد للمتمردين في تونس، وتولى الاتحاد دورا أكثر بروزا في التظاهرات الكبرى أيام 12 و13 و14 من جانفي 2011، وبخاصة في مدن تونس وصفاقس وقابس والقيروان. [1]

ولتجسيم تطلع الشعب التونسي إلى إرساء نظام ديمقراطي والابتعاد نهائيا عن الاستبداد، وقف الاتحاد صمّام أمان ضد كافة إرهاصات الثورة المضادة، أو مؤشرات إجهاض الثورة والانحراف بها عن مسارها الصحيح فدعم اعتصامات القصبة 1 و2 وأسقط الحكومة الأولى لاحتوائها على جانب من رموز النظام السابق والثانية لرفضها البرنامج القاضي بإحداث الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي بغاية الإعداد لانتخابات مجلس وطني تأسيسي ينهمك في إعداد دستور جديد للبلاد. وما أن استقرت الأوضاع في اتجاه الاستجابة لاستحقاقات الثورة بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وما تمخّض عنها من قرارات وإجراءات تدعم هذا المسار انكبّ الاتحاد على معالجة ملف القدرة الشرائية وتوصّل في ذلك إلى حلول تنسجم وطبيعة الظرف الذي تمر به البلاد.

1- نزار شقرون. " **رواية الثورة التونسية** " (دار محمد على الحامي، تونس،2011)، ص. 127.

وأدى الاتحاد بعد فرار بن علي دور المحاور المهم بين الثوار والحكومة الانتقالية الجديدة، لكن الاتحاد لم يكن قادرا على فرض السيطرة الكاملة على الثوار الذين كانوا مستائين من تعاونه السابق مع النظام. نتيجة لذلك، حدث التحول في الموقف السياسي لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لتصطف في الأخير إلى جانب الثوار، وأعلنت تشكيل (جبهة 14 جانفي) المكلفة (بتحقيق أهداف الثورة، والإصلاح السياسي، والانتقال الديمقراطي).[1]

وقد تباينت مواقف الأحزاب السياسيّة من دور الاتّحاد داخل المشهد الاجتماعي بعد الثّورة، فذهبت الترويكا إلى تحميله مسؤوليّة ت ا زيد الإض ا ربات والاعتصامات المطلبيَّة، على نحوٍ ساهم في إثقال كاهل ميزانية الدّولة وتعطيل حركة الاقتصاد واطالة المرحلة الانتقاليّة. وعدّته الواجهة الخلفيّة الدّاعمة لعدد من الأحزاب السياسيّة اليساريّة واللبرالية التي لم تحظ بتمثيليّة عالية في المجلس التّأسيسي؛ فوجدت فيه المنظّمة النقابيّة القادرة على تحريك الشّارع وتوظيفه للضّغط على الحكومة والدّفع نحو استقالتها.

وقد بدا، في أكثر من مناسبة، سعي عدد من الأحزاب –وفي صدارتها نداء تونس والجبهة الشعبيّة – للدّفع باتّحاد الشّغل إلى معترك الصراع السّياسي. فطالب كلّ من الباجي قائد السّبسي وحمّة الهمّامي بألّا يكتف ي الاتّحاد بدور الوسيط بين الفرقاء السياسيّين، وأن يكون طرفًا فاعلًا في إدارة الحوار، وفرْض أجندة سياسيّة معيّنة. بل بلغ الأمر بحمّة الهمّامي حدَّ ترشيح حسين العبّاسي رئيس المركزيّة النقابيّة لاتّحاد الشّغل ليرأس الحكومة المقبلة.

وفي 20 جويلية 2013 طالب اتحاد الشغل في خطوة سياسية غير محسوبة بحلّ حكومة الترويكا منخرطا بذلك في برنامج "جبهة الانقاذ" التي طالبت بوضح حد للمسار السياسي الجديد برمته بحل المجلس التأسيسي (الجهة السياسية الوحيدة المنتخبة آنذاك) وحل الحكومة.

وبناءً على ذلك فإنّ تلبيس النّقابي بالسّياسي ومحاولة بعض الأطراف تحزيب الاتّحاد، ساهما، على نحوٍ ما في تأزيم الوضع السّياسي، على الرّغم من تصريح المركزيّة النقابيّة بأنّها غير معنيّة بالوصول إلى السّلطة، وأنّها تقف على مسافة واحدة من كلّ الفرقاء السياسيّين.

1 المعتصم بالله مقداد، **دور اتحاد الشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس**، الحوار المتمدن

ثالثا: لجان حماية مكتسبات الثورة

تشكّلت الرّوابط الوطنيّة لحماية الثّورة إبّان ثورة ديسمبر 2010 .وتكوّنت في البداية على نحوٍ عفويٍّ، من مواطنين تطوّعوا لحماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصّة في فترة شهدت غيابًا شِبه كلّي لأجهزة الدّولة الأمنيّة والإداريّة والمؤسّساتيّة.

وقد جرت شرعنة هذه الرّوابط لاحقًا، وتحصّلت على ترخيص العمل القانوني، وأصبحت لها تنسيقيّات منتشرة في محافظات الجمهوريّة كلّها، وأوكلت إلى نفسها عدّة مهمّات من بينها مواجهة الثّورة المضادّة، والمحافظة على الشرعيّة الانتخابيّة التي أنتجتها انتخابات أكتوبر 2011، والعمل على تحقيق أهداف الثوّار.

وكانت هذه الرّوابط مدار تنازع بين الترويكا وعدد من احزاب المعارضة؛ إذ أ رت فيها الجبهة الشعبيّة وحركة نداء تونس والحزب الجمهوري خطرا على الديمقراطية، ودعت إلى ضرورة اتّخاذ قرار سياسيّ سياديّ فوريّ بحلّها، عادَّةً أنّ حماية الثّورة ومكتسباتها ليست من مسؤوليّتها، بل من مسؤوليّة المؤسّسات الأمنيّة، والحقوقيّة، والقضائيّة في الدّولة .وفي المقابل تمسّكت حركة النّهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، وحركة وفاء، وأنصار الترويكا برفض حلّ هذه الرّوابط، عادَّةً هذا الأمر من اختصاص القضاء.

كانت هناك مشادات واحداث وقعت بين هذه اللجان والاتحاد العام للشغل فقد شهدت ساحة محمد علي، أين يقع المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل اشتباكات خلال احياء الاتحاد للذكرى الستين لاغتيال مؤسس المنظمة، المناضل النقابي والوطني التونسي فرحات حشاد. وعلى أثر هذا الاعتداء اعلنت الهيئة الادارية للاتحاد في بيان حرر في اليوم الموالي (5 ديسمبر 2012) أنها ستنظم اضراب عاما في كافة أرجاء الجمهورية التونسية يوم 13 ديسمبر 2012[1]. أمّا يوم 6 ديسمبر 2012، فقد شهدت كل من ولاية صفاقس، سيدي بوزيد، سليانة وقفصة إضرابات عامة لقت نجاحا متوسطا. وعلى أثر لقاء بين الأمين العام للاتحاد حسين العباسي ورئيس الجمهورية التونسية الدكتور المنصف المرزوقي، أكد الأمين العام تمسك الاتحاد بالإضراب العام يوم 13 ديسمبر 2012. وتنديدا بهذه الواقعة، أصدرت رئاسة المجلس الوطني التأسيسي وعدد كبير من الأحزاب اليسارية والديمقراطية إضافة إلى عدد هام من النقابات والمنظمات العالمية بيانات عبروا من خلالها عن دعمهم للاتحاد وعن تأكيدهم لأهمية حلّ رابطات حماية الثورة. وتم بعدها حل هذه اللجان[2].

1- عبد الجليل التميمي، أحمد **بن صالح إضافات حول: نضاله الوطني والدولي تونس:** منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، (زغوان-تونس 2002)، ص 89.

2- الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص8.

المبحث الثاني: طبيعة التحول الديمقراطي

أدت "الثورة التونسية"– بشكل مفاجئ – إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه وتفويض مهامه بشكل مؤقت إلى الوزير الأول. وسرعان ما تم الإعلان عن الشغور النهائي لهذا المنصب. وبذلك انتهت حقبة النظام السابق وسعت الحكومة الانتقالية إلى القيام بعملية إصلاح سياسي مؤسس على الشرعية الدستورية وأحدثت لهذا الغرض مؤسسات جديدة هدفها الرئيسي تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية لضمان انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وتعددية بما يطبله ذلك من إعادة مراجعة الدستور وبناء مؤسسات جديدة ومن ثم اقامة انتخابات لرئاسية كأخر محطة في مسار التحول الديمقراطي

أولا: بناء المؤسسات الانتقالية

1- المجلس الوطني التأسيسي

هو مجلس تأسيسي مكوّن من 217 عضوًا انتخبوا من قبل التونسيين في اقتراع أجري يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 بعد الثورة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي. أُنيط بالمجلس التأسيسي وضع دستور جديد للبلاد ومنح سلطة تعيين حكومة جديدة

أُعلنت نتائج أول انتخابات في تونس منذ استقلالها وأول انتخابات في دول الربيع العربي في الثالث من مارس/مارس 2011. ونال حزب حركة النهضة ذو المرجعية الإسلامية حصة الأسد من مقاعد المجلس بحصوله على 89 مقعدا، تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدا، في حين حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعدا.

يرأس المجلس التأسيسي الأمين العام لحزب التكتل –الذي حل رابعا في الانتخابات (20 مقعدا) –مصطفى بن جعفر، ويتألف مكتب المجلس من رئيس المجلس وتسعة أعضاء.

ويضم نوعين من اللجان، الأول لجان تأسيسية: لجان عدة هي لجنة التوطئة والمبادئ الأساسية وتعديل الدستور، ولجنة الحقوق والحريات، ولجنة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما، ولجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري، ولجنة الهيئات الدستورية، ولجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية.

والنوع الثاني هو عبارة عن لجان تشريعية هي: لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية، ولجنة التشريع العام، ولجنة المالية والتخطيط والتنمية، ولجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية، ولجنة القطاعات الخدماتية، ولجنة البنية الأساسية والبيئة، ولجنة الشؤون الاجتماعية.[1]

كما يتمتع المجلس بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولة

مهام المجلس الأساسية هي:

- تمثيل السلطة التشريعية بجميع مهامها.
- انتخاب رئيس المجلس ورئيس الجمهورية والمصادقة على الحكومة ورئيسها.
- مراقبة الحكومة.

وأُنيط بالمجلس وضع دستور جديد للبلاد، كما أن لديه سلطة تعيين حكومة جديدة والتمديد للحكومة القائمة حتى إجراء انتخابات تشريعية عامة في البلاد، ويعمل المجلس على مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها، والنظر في مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة أو أعضاء المجلس والتصديق عليها أو ردها.[2]

2-: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

هي هيئة ثورية ومؤسسة التونسية أسست في 15 مارس 2011 أثناء الثورة، بعد اندماج هيئة حماية الثورة التونسية، وهي مجموعة تتمتع بالشرعية الثورية، واللجنة المؤقتة السامية للإصلاح السياسي، وهي واحدة من ثلاث لجان للإصلاح عينت من قبل الحكومة التونسية. وعين عياض بن عاشور رئيسا لها.

وهي هيئة استشارية تتركب من هيكلين، حيث اضيف إلى لجنة الخبراء مجلس يضم ممثلين عن مختلف التيارات والاحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني وشخصيات وطنية. وأصبحت اللجنة التي كانت مكلفة فحسب بإعداد الانتخابات، الرئاسية في مرحلة اولى ثم تأسيسية في مرحلة ثانية، مسؤولة مباشرة عن عملية الاصلاح السياسي لتحقيق الانتقال الديمقراطي. وأعلن في قائمة اولى على انضمام واحد وسبعين عضوا لهذه الهيئة يمثلون احزابا سياسية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام إضافة إلى شخصيات وطنية

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 2012** (قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012) .

2- **نفس المرجع**.

مستقلة. واجتمع هؤلاء لأول مرة يوم 17 مارس للتباحث في مشروعي قانون انتخاب مجلس وطني تأسيسي اعدتها لجنة الخبراء.

التركيبة:

تضم الهيئة 28 حزب ومنظمة وهم الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين، ورابطة القضاة، ولجنة مناهضة التعذيب، وحزب النهضة الإسلامية، حزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية مناهضة التعذيب التونسية. ضمت الهيئة 71 عضوا في أوائل مارس، ثم أصبحوا 120 عضوا في نهاية الشهر وحاليا أصبحوا 155 في نيسان. تتكون الهيئة من 12 حزبا سياسيا و19 نقابة، وتضم جمعيات المجتمع المدني وقطاع الأعمال بما في ذلك الإسلاميون المعتدلون والاشتراكيين والقوميين العرب والبعثيين، والتروتسكيين والماويين، فإنه يهدف أيضا لتمثيل الشباب والمناطق. وأعلنت حركة النهضة الإسلامية في 27 يونيو أنها ستنسحب من الهيئة منتقدة الإجراءات في البرلمان وعدم احترام مبدأ توافق الآراء.

اهم مهامها:

انتخبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) وتحديد تنظيمها، وقد حددت شروط قواعد اجراء الانتخابات من المساواة بين الجنسين في قائمة الحزب وتوفير الفرص للأحزاب الصغيرة بالإضافة إلى اقصاء كل من ثيت تورطه في انتهاكات الممارسة من طرف النظام السابق او من سانده علانية وكان ضد الثورة وأهدافها.[1]

3- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

نص المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 على أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة عمومية مستقلة تهدف الى ضمان انتخابات ديمقراطية وتعددية، نزيهة وشفافة، وتشرف هذه الهيئة على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والإعداد لها والإشراف عليها ومراقبتها وتنتهي مهامها بالإعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتخابات.

مهامها:

- تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

1 - **الهيئة العليا للانتخابات**، (2014) من الموقع: http//www.isie.Net، تاريخ الاطلاع: 2016/03/23.

– اقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية التي تم ضبطها بأمر بعد أخذ رأي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

– اعداد الروزنامة وضبط قائمات الناخبين.

تركيبتها[1]:

– هيئة مركزية يكون مقرها تونس العاصمة: وتتألف من ستة عشر عضوا وقع تسميتهم بأمر وتم اختيارهم من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (قضاة، محامين، عدول الإشهاد، عدول تنفيذ، محاسب، صحفي، ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والتونسيين بالخارج، مختص في الاعلامية، أساتذة جامعيون

– هيئات فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية تكون مقراتها بمراكز الولايات وبمقرات البعثات الدبلوماسية، قامت الهيئة المركزية بضبط تركيبتها وهيكلتها.

نص المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة على أن كلا من رئيس الهيئة العليا للانتخابات ونائبته وكاتب عام الهيئة يتم انتخابهم من قبل أغلبية أعضاء الهيئة المركزية ويعفي ذات المرسوم رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأعضاءها من التتبع والإيقاف من أجل أفعال تتعلق بأعمالهم في صلب الهيئة أو تتصل بممارسة مهامهم صلبها دون إذن من الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائها.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري

– تتكون مواردها من اعتمادات تخصصها الدولة.

– تخضع إلى الرقابة اللاحقة لدائرة المحاسبات التي تنشر بعد انتهاء عملية الرقابة تقريرا ماليا في ذلك بالرائد الرسمي.

1 – الهيئة العليا للانتخابات،(2014) ، مرجع **سابق**

ثانيا: البناء الدستوري

واجهت فإن الثورة التونسية بعد هروب الرئيس وانهيار النظام مفارقتين أولهما في التضارب بين المشروعية الثورية كرسالة بلا جهاز قيادي مصاحب لها مباشرة وبين منطق النظام والمؤسسات الانتقالية السياسية الإدارية القائمة والمنتمية إلى النظام القديم والتي كان من المفروض أن تتماشى مع النظام القديم.[1]

أما المفارقة الثانية فقد تبلورت حول الفرق الشاسع بين "شعب الثورة" و "شعب الانتخابات"، الأول رافعا شعارات ثورة دنيوية ودولة مدنية، دون اعتماد اي مرجعية دينية، والثاني منتجا أغلبية حزبية نيابية ذات مرجعية دينية، شرعية وفقهية.

1- الاجراءات الاولية المتخذة:

وفي نهاية مساء يوم 14 جانفي2011، بعد الإعلان عن مغادرة رئيس الجمهورية التراب التونسي، بحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وفي حالة قصوى من الاضطراب، توجه الوزير الأول محمد الغنوشي للشعب التونسي عبر القناة الوطنية بخطاب جاء فيه "طبقا لأحكام الفصل 56 ، من الدستور الذي ينص على أنه في صورة التعذر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفرض سلطاته إلى الوزير الأول واعتبار للتعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية أتولى بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية....."."[2]

طبقت إجراءات الفصل 57 من الدستور، واجتمع المجلس الدستوري يوم 15 جانفي 2011 لإقرار الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في قراره الملتزم بالصبغة الإلزامية، اعتبر المجلس أن "المغادرة تمت في الظروف القائمة بالبلاد وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ، وإن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه، وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور". وعلى هذا الاساس المادي من الوقائع، ووصفه القانوني بأنه "يمثل حالة عجز تام" أعلن المجلس:

---

1 -La transition، ''Rafaa Ben Achour et Sana Ben Achour, démocratique en Tunisie: entre légalité constitutionnelle et Légtimité revolutionaries''aparaitre dons la revue française de droit constitutionnel.

2- "**الإصلاح الدستوري في تونس**"، من الموقع:www.MOSTAKBAL.com .

أولا: الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية.

ثانيا: إن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة.

وعلى هذا الأساس تولى السيد فؤاد المبزغ رئيس مجلس النواب الرئاسة المؤقتة الأولى للجمهورية، والملاحظ أن هذه الرئاسة مؤقتة على معنى الفصل 57 من دستور 1959، ومقيدة بشروط.[1]

حل المؤسسات السياسية للنظام السابق: وقع حل هذه المؤسسات الدستورية بمقتضى الفصل 2 من المرسوم عدد 14. تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس الآتية:

- مجلس النواب
- مجلس المستشارين
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- المجلس الدستوري

واستثنى في فصوله 3 و17 المحكمة الإدارية والقضاء العدلي، ولا شك أن هذا الاسلوب لم يرق في شيء للمتشبثين بالتحاليل التقليدية من المختصين في القانون العام.[2]

وتم تجميع السلطات في مؤسسة رئاسة الجمهورية فالرئيس هو المشرع وهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية. كما ينص المرسوم التأسيسي عدد 14 على ما يلي: "يتم إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في صيغة مراسيم يختصها رئيس الجمهورية المؤقت بعد مداولتها في مجلس الوزراء ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية".[3]

1- قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية

وهو قانون تونسي دستوري تأسيسي تم المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 10 ديسمبر 2011، بموافقة 141 ورفض 37.

1- "**تونس بلا رئيس**"، مجلة العرب، 28 مارس 2005 ، العدد 9875 ، ص 10.

2- يوسف مأمون، **من الثورة التونسية إلى تغيير النظام**، من الموقع:http:/Zawaya.magharebia.com/az/zawaya .

3- زيادة رضوان، **الأهمية القصوى للفصل بين السلطات**، من الموقع: http://ALHiwar.org/debat/SMOW.art.

تم نشره في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 23 ديسمبر 2011، وقدم بذلك تنظيم دستوري جديد لتونس. خلفا لمرسوم 23 مارس 2011 ودستور تونس 1959 يعتبر هذا الدستور هو القانون المعمول به في تونس من سنة 2011 حتى صدور الدستور الرسمي الجديد لسنة 2014 من قبل المجلس الوطني التأسيسي يتكون هذا القانون من 26 فصل.

بعد خمسة أيام من الجدال، أساسا حول صلاحيات رئيس الجمهورية التونسية، تم التصديق واعتماد الدستور من قبل المجلس الوطني التأسيسي التونسي، بموافقة 141 صوت واعتراض 37 و إمتناع 39 عن التصويت أي بتصويت 217 من جملة 217 نائب

قام القانون المنظم للسلط العمومية بتحويل بعض من صلاحيات الرئيس إلى رئيس الحكومة، أساسا رئاسة مجلس الوزراء. مهام رئيس الجمهورية هي:

تمثيل البلاد.

إصدار القوانين التي تقرها الجمعية التأسيسية في مدة لا تزيد عن 15 يوما ويوقعها لتدخل حيز التنفيذ.

يطلب من رئيس الوزراء بتشكيل حكومة أين يقوم أعضائها بالقسم أمام الرئيس.

تعيين مفتي الجمهورية بالتشاور مع رئيس الحكومة.

يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة ويسهر على أدائها لمهامها.

إعلان الحرب أو إقرار السلم بموافقة ثلث أعضاء مجلس النواب.

إقرار المهام العسكرية الكبرى مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بالتشاور مع رئيس الحكومة.

إقرار المهام الكبرى لرئاسة الجمهورية.

وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام ظهرت العديد من المراسيم والقوانين من أجل تنظيم أمور البلاد وهي[1]:

مرسوم عدد ... لسنة 2011 ، مؤرخ في فيفري 2011 يتعلق بإجراء اللجنة العليا للإصلاح السياسي.

1- محمد علي، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**، من الموقع:www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic .

قانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

المرسوم النهائي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011: المتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

المرسوم التأسيسي عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011: صدر هذا المرسوم بعد افتقاد صلاحية دستور 1959 ويرجع ذلك للأسباب التالية: أولا أن الثورة تجاوزت ونادت بإبطاله وإبطال مؤسساته

2- دستور تونس الجديد 2014

بعد تعليق العمل بدستور 1959، وتعويضه بدستور تونس المؤقت 2011، جاء هذا الدستور الثالث في تاريخ تونس المعاصر بعد دستور تونس 1861، ودستور تونس 1959.

و هو دستور صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي التونسي بموافقة 200 نائب، وإعتراض 12، وتحفظ 4، أي 216 نائب من جملة 217[1]، - .في 26 يناير 2014 والذي تم إنتخابه في 23 أكتوبر 2011 بعد سنتين ونصف من العمل المتواصل، وتم ختمه في 27 يناير 2014 في جلسة من قبل:

رئيس الجمهورية التونسية: المنصف المرزوقي

رئيس الحكومة التونسية: علي العريض

رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي: مصطفى بن جعفر

جاء هذا الدستور نتيجة للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي ونظامه.

حضر جلسة المصادقة على الدستور عشرات الشخصيات التونسية والشخصيات دولية كرؤساء مجالس النواب العربية والعالمية وسفراء البلدان الأجنبية في تونس وممثلي المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وكذلك شخصيات من المنظمات الحقوقية الدولية.

شكل الدستور

يضم الدستور التونسي الجديد مائة وتسعة وأربعين فصلاً موزعة على عشرة أقسام، وهو يُعتبر من الدساتير الطويلة حيث غطى مشروعه النهائي (نسخة 23 جانفي 2014) ستًا وثلاثين صفحة من ورق الطباعة المعياري (أ4)، ويُعزى طول هذا الدستور مقارنة بعموم الدساتير حول العالم إلى الإسهاب في إبراز

1 - شغور مكان النائب محمد البراهمي الذي اغتيل

بعض التفاصيل القانونية والخوض في بعض المسائل الجزئية التي يكون موضعها في الأصل في النصوص القانونية.

سياق التصويت على الدستور التونسي الجديد

جاء التصويت على الدستور التونسي الجديد، فصلاً فصلاً، ثم نصًا متكاملاً، في إطار الترتيبات التي نص عليها القانون المنظم للسلطات العمومية حيث أُديرت وفقًا لأحكامه المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتخابات 23 أكتوبر 2011. وقد اتسم السياق العام الذي اكتنف عمليات التصويت تلك، بالتجاذبات السياسية الحادة والصراع الأيديولوجي بين الإسلاميين (المتزعمين لتيار الهوية والتأصيل) والعلمانيين (المدافعين عن الحداثة والحقوق الكونية) في ظل استقطاب ثنائي لم تفلح آلية التوافق التي تم إقرارها وتقنينها بإيعاز من الرباعي الراعي للحوار الوطني في كسره، رغم أنها حدت من تأثيره على مواقف الفرقاء السياسيين بشكل واضح. وقد تم التوافق، ضمن السياق نفسه، على أن يتولى السيد مهدي جمعة وزير الصناعة بحكومة السيد علي العريض تشكيل حكومة جديدة تتكون من كفاءات وطنية مستقلة تدير ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وتهيئ المناخ المناسب لأول انتخابات رئاسية وتشريعية في ظل دستور تونس الجديد[1].

مكونات الدستور وعناصره بعد المصادقة عليه

تضمنت توطئة الدستور الجديد إحالات كثيرة إلى مراجع المجتمع التونسي ورموزه، وتأصيلاً لهذا النص الدستوري في بيئته وثقافته التونسيتين في انفتاحهما على التجربة البشرية المتنوعة. كما تضمنت إشادة بتضحيات الشهداء وتثمينًا للسيادة الوطنية وتأكيدًا على استقلالية القرار الوطني[2].

ويعبّر الباب الأول منه عن مبادئ عامة تعكس ملامح النظام الجمهوري التونسي وهوية الدولة التونسية وطبيعتها وتوجهاتها، على غرار ما جاء بالفصل الأول من أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، وما ورد في الفصل الثاني من أن "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعُلوية القانون"، وما ورد في الفصل الثاني عشر من أن الدولة "تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات..."، وما ورد في الفصل الثالث عشر من أن "الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه..."، وما ورد في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر من أن الجيش الوطني والأمن الوطني جمهوريان."

ويتناول الباب الثاني الحقوق والحريات على غرار الحق في الصحة والحق في بيئة سليمة والحق في الحياة الذي ورد بشأنه في الفصل الثاني والعشرين أنه "مقدس، لا يجوز المساس به إلا في حالات قصوى

1 - **هل وصلت تونس إلى بر الأمان**، من الموقع: www.akbar.com

2- علي محمد، **الدولة بعد الثورة. قوانين...، مراسيم**، من الموقع: Salemlabiadh.blogspot.com.

يضبطها القانون". ويلاحظ التنصيص على حقوق مستحدثة مثل الحق في النفاذ إلى المعلومة وجملة من الحريات الفردية والجماعية كحرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، وحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين، بالإضافة إلى حريات نوعية ونخبوية على غرار حرية الإبداع وحرية البحث العلمي والحريات الأكاديمية[1].

كما تضمن هذا الباب إشارات إلى حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل الدولة بحمايتهم من كل تمييز سلبي، والتزامات صريحة بحماية حقوق المرأة المكتسبة. وقد تضمن الفصل التاسع والأربعون عبارة في غاية الأهمية تتمثل في أنه "لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور". كما وردت عبارات مماثلة قبل ذلك في باب المبادئ العامة تمنع تعديل الفصلين الأول والثاني، كل ذلك من أجل الحيلولة دون عودة الاستبداد أو تغيير شكل نظام الحكم أو هوية الدولة أو الالتفاف على ثوابت المجتمع.

وأما الباب الثالث فيهتم بالسلطة التشريعية وكيف يمارسها الشعب عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب، بالإضافة إلى تفصيل مهام هذا المجلس التشريعية والرقابية. في حين يبين الباب الرابع أدوار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وصلاحياتهما. كما أشار الفصل الخامس والسبعون إلى أنه "لا يجوز تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين، متصلتين أو منفصلتين"، و"لا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة."

أما بخصوص مجمل صلاحيات رئيس الحكومة فيشير الفصل الرابع والتسعون إلى أنه "يمارس السلطة الترتيبية العامة"، ويشير الفصل الثالث والتسعون قبله إلى أن "رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء". وباعتبار أن الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب الذي يمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضائه؛ فإن لهذا المجلس صلاحية سحب الثقة منها أو من أحد أعضائها بنفس الطريقة ضمن الشروط والترتيبات التي يضبطها القانون.

وأما الباب الخامس فيتعلق بالسلطة القضائية باعتبارها "سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات" (الفصل 102). وينقسم القضاء في تونس، بموجب الدستور الجديد، إلى قسمين، هما: "القضاء العدلي والإداري والمالي" و"المحكمة الدستورية"، ويشرف على القسم الأول مجلس أعلى للقضاء "يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي."

ويتعلق الباب السادس بالهيئات الدستورية المستقلة، وهي هيئة الانتخابات (التي تتولى إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها)، وهيئة الاتصال السمعي البصري (التي تتولى تعديل قطاع الاتصال

1- الدستور التونسي في الموقع http://www.aljazeera.net/encyclopedia

السمعي البصري وتطويره)، وهيئة حقوق الإنسان (التي تراقب احترام الحريات وحقوق الإنسان، وتعمل على تعزيزها)، وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة (وهي هيئة استشارية تبدي رأيها في المسائل المتصلة بمجال اختصاصها)، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (التي تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته، وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة[1].

وخُصص الباب السابع للسلطة المحلية التي "تقوم على أساس اللامركزية" التي "تتجسد في جماعات محلية تتكون من بلديات وجهات وأقاليم" (الفصل 131)، و"تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية" (الفصل 132)، و"تدير الجماعات المحلية مجالس منتخبة" (الفصل 133)، و"تتمتع الجماعات المحلية بسلطة ترتيبية في مجال ممارسة صلاحياتها، وتنشر قراراتها في جريدة رسمية للجماعات المحلية (الفصل 134)، و"تتكفل السلطة المركزية بتوفير موارد إضافية للجماعات المحلية تكريسًا لمبدأ التضامن وباعتماد آلية التسوية والتعديل" (الفصل 136). و"للجماعات المحلية، في إطار الميزانية المصادق عليها، حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحوكمة الرشيدة وتحت رقابة القضاء المالي" (الفصل 137)، و"تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة التراتبية ومتابعة تنفيذها طبقًا لما يضبطه القانون" (الفصل 13). و يعبّر هذا الباب اللامركزية واللامحورية واقعًا معيشًا، بالإضافة إلى الفصل (141) الذي ينص على صلاحيات المجلس الأعلى للجماعات المحلية وهو مجلس يحدث لأول مرة في تونس.

وأما الباب الثامن فقد خُصص لتعديل الدستور (الفصلان 143 و144)، في حين خُصص الباب التاسع للأحكام الختامية التي كان أهمها ما ضُمّن بالفصل (146) الذي يمكن اعتباره روح الدستور وقاعدة تأويل مضامينه؛ حيث ينص على أن أحكام الدستور "تُفسّر ويُؤول بعضها البعض كوحدة منسجمة". وأما الباب العاشر والأخير فقد خُصص للأحكام الانتقالية التي منها أن "تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن" (الفصل 148).

وإذا ما استحضرنا التجاذبات السياسية والخصومات القانونية والمماحكات البرلمانية التي حفت بكتابة هذا الدستور، نفهم سر الإسهاب والإطناب في تدقيق بعض المسائل التي يخشى الفرقاء السياسيون أن تمثل

1 – الدستور التونسي في الموقع http://www.aljazeera.net/encyclopedia

مطبات حقيقية ساعة تطبيق الدستور بحيث قد تُؤوَّل على معانٍ كثيرة قد تصل حد التضارب فتغذي حينئذ الاستقطاب الثنائي الذي طفا على السطح في ختام مناقشة الدستور، ولاسيما فيما يتصل بمضامين الفصول الخلافية على غرار الفصل السادس المثير للجدل الذي تضمن إشارة إلى "حرية الضمير" بدت للبعض غامضة ومضللة، والتزامًا للدولة "بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها."[1]

ثالثا: العملية الانتخابية:

ان الوصول إلى العملية الانتخابية هو دليل على نضج عملية التحول الديمقراطي وسيرها نحو النجاح اذ تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وقد كانت اول انتخابات شهدتها تونس الجديدة هي انتخابات المجلس التأسيسي الذي تولي صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية ويمهد للانتخابات التشريعية والرئاسية.

1- انتخابات المجلس التأسيسي 2011:

انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 2011 هي أول انتخابات ديمقراطية وشفافة في تاريخ تونس، سمحت بانتخاب 217 نائب، المكلفين بمهمة رئيسية وهي إنشاء دستور جديد للبلاد، إلى جانب مهام تشريعية أخرى.

بدأت الحملة الانتخابية في 1 أكتوبر وانتهت في 21 أكتوبر.

نظام الانتخابات كان بتمثيل نسبي باعتماد أكبر البقايا في مرحلة ثانية، وكانت الانتخابات في دورة واحدة بين 20 و23 أكتوبر 2011. 686 11 مرشح تقدم للانتخابات لمجموع 517 1 قائمة حزبية وائتلافية ومستقلة.

يتكون الجسم الانتخابي من مجموع الناخبين الذين يتمتعون بحق التصويت والمشاركة في الانتخابات، بحسب المقاييس التي تحددها الجهات المختصة سواء كانت محلية (البلديات) أو وطنية (السلطة التشريعية الرئاسية أو تأسيسية) أو مهنية (النقابات) ويسجل هؤلاء عادة في قوائم انتخابية سواء بشكل إرادي أو آليا.[2]

1- "**هل وصلت تونس إلى بر الأمان**"، مرجع سابق.

2- **الندوة الصحفية للسيد كمال الجندوبي**، رئيس الهيئة العليا للانتخابات. جريدة الصحافة، العدد 5611.

حيث بلغ عدد القوائم التي ترشحت للمجلس التأسيسي 1624 في 27 دائرة انتخابية على كامل الأراضي التونسية، وتم قبول 1519 قائمة منها، ورفضت 105 قائمة أي بنسبة قبول تقارب 94 % أما أسباب رفض القوائم فهي عديدة منها: تضمنت البعض منها على أسماء مسؤولين سابقين في حزب التجمع المنحل، أو عدم احترامها مبدأ التضامن بين الرجل والمرأة من حيث ترتيب أسماء المرشحين ضمن القائمة الانتخابية الواحدة.[1]

القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي على النحو التالي:

- القوائم الحزبية 830 قائمة.

- القوائم المستقلة 655 قائمة.

- القوائم الائتلافية 43 قائمة.

أما عدد المترشحين لعضوية المجلس فكان 11686 مترشحا تنافسوا على 217 مقعدا أي معدل المتنافسين على كل مقعد في المجلس الوطني التأسيسي بلغ 50 مترشحا ويعكس هذا العدد الكبير رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الانغلاق والاستبداد والتغيب أما بالنسبة إلى عمر المترشحين: نجد أن 56 % من رؤساء القوائم تفوق أعمارهم 46 سنة، وأصغر رئيس قائمة يبلغ من العمر 23 سنة في حين أكبر رئيس قائمة يبلغ 81 سنة.

الجنس: بالنسبة للجنس فإن 93 % من رؤساء القوائم هم من الرجال مقابل 7% من النساء وبالمقارنة بين القوائم المستقلة والقوائم الحزبية والقوائم الائتلافية، فإن نسبة ترأس النساء للقائمة تبلغ 3% بالنسبة للقوائم المستقلة و7% بالنسبة للقوائم الحزبية في حين تصل النسبة إلى 35 % في القوائم الائتلافية وكان أكبر بروز للمرأة على رأس القوائم المرشحة.[2]

المشاركة التصويتية:

1- "**القوائم الانتخابية: أسباب موضوعية تعرقل التسجيل وهذا البديل**" جريدة الصباح، العدد 3160.

2- " **تقرير الهيئة العليا للانتخابات'**، من الموقع: www.isie.tn، تاريخ الاطلاع: 2015/12/22.

نص عليها المرسوم 35 لسنة 2011 المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي الوطني على ان الاقتراع يعد حق لجميع المواطنين التونسيين البالغين من العمر 18 عاما، والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية وغير المشمولين بأي صورة من صور الحرمان.

اختارت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في البداية مبدأ التسجيل الإرادي وذلك بهدف القطع مع الانتخابات السابقة و "تنظيف" الناخبين بإدخال معلومات معينة عنهم[1].ونظرا لعدم إقبال السكان على التسجيل على الرغم من الزمن المحدد لذلك[2]. الأمر الذي أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار نوعين من المقترعين:

1-النوع الأول: ويشمل المقترعين الإداريين، ويقصد بهم المواطنون الذين استجابوا لنداء الهيئة وسجلوا أسمائهم في مكاتب معينة واحترموا الرزنامة الزمنية للتسجيل المحدد من قبل الهيئة.

2-النوع الثاني: يشمل المقترعين آليا على مراكز بلدية وغير بلدية وفقا للعناوين الموجودة في بطاقات تعريفهم الوطنية.

نتائج انتخابات المجلس التأسيسي:

بعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثق من أن صوته لن يزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية، وعندما بدأت عملية التصويت ذ ساد الاعتقاد بأن نسبة التصويت قد قاربت 90 % إلا أن نسبة الاقتراع الواقعية كانت في حدود 52 % وقد قرر العدد الإجمالي للناخبين التونسيين الذين صوتوا فكان 4.307.777 ناخبا من مجمل عدد الناخبين المحتملين البالغ عددهم 7289924.[3]

أكدت انتخابات المجلس التأسيسي مجموعة من الحقائق وحملت بعض المفاجآت، سواء تلك التي تعلقت بالأطراف الفائزة أو تلك التي تتمكن من تحقيق وجود لها في المجلس، وبشكل عام يمكن تصنيف نجاح العريضة كمفاجأة حقيقية للنخبة السياسية وللرأي العام التونسي ككل، فقوائمها تغلغلت دون ان يتفطن لها أحد، إذ كانت الأنظار مشدودة إلى النتائج الكبيرة التي حققتها قوائم النهضة، ثم جاءت العريضة الشعبية لتحقق المفاجأة الأكبر بسبب النتائج غير المتوقعة لها أمام حركة النهضة التي حققت نتائج فاقت توقعات المراقبين

1- كمال الجندوبي، **المشاركة التصويتية في انتخابات المجلس التأسيسي**. جريدة الصباح العدد 4010.

2- **غموض بشأن القوائم الانتخابية (2011)**، من الموقعwww.ALJajira.net ، تاريخ الاطلاع: 2016/01/02.

3 -Brief billon du 23 October 2011»، Le Maghreb magazine. No 3-du 18-11-2011.pp 40-47.

الذين كانوا ينتظرون انتصارها وليس اكتساحها لغالبية الدوائر الانتخابية كما حصل، كما تتالت المفاجآت المهمة التي حققها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحصوله على المرتبة الثانية بعد النهضة، وأخيرا برزت حقيقة أخرى فاجأت المتابعين، تمثلت في النتائج الهزيلة التي حققتها بعض الأحزاب (التاريخية) و (المناضلة) خاصة نتائج الحزب الديمقراطي التقدمي والقطب الديمقراطي الحداثي وحزب العمال الشيوعي التونسي.[1]

اغضب الإعلان عن النتائج الأولية سكان سيدي بوزيد، أو الداعمين القوائم العريضة الشعبية، فأحرقوا بعض المرافق في المدينة ضمن حالة الغضب، غير أن موقف المحكمة الإدارية الذي نظر في الطعون التي قدمها أصحاب العريضة ارجع الهدوء بعد أن عاد للعريضة مقاعدها التي أسقطتها الهيئة العليا للانتخابات وأكد هذا الحكم مجددا نزاهة الانتخابات وشفافيتها على الرغم مما شابها من تجاوزات واختلالات مختلفة وثقتها فرق الملاحظين والمراقبين الأجانب والعرب والتونسيين.[2]

أفرزت نتائج الانتخابات فوز الحزب الإسلامي حركة النهضة بأغلبية كبيرة غير مطلقة. بعد المصادقة على قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية، الحزب الأغلبي عين حمادي الجبالي في منصب رئيس الوزراء وكون حكومته في إطار تحالف سمي الترويكا الذي أصبح لديه أغلبية مطلقة مع المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل.

الانتخابات التشريعية 2014

بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب نحو ألف 0652 مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناصف في القوائم بين النساء والرجال، وتنافسوا على 271 مقعدا، أي أن كل مقعد في المجلس تنافس من أجل الفوز به قرابة 70 مترشحا ويعكس هذا العدد الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الانغلاق والاستبداد والتغيب والتزييف، وبلغ عدد القوائم المترشحة أكثر من1327 قائمة موزعة على ثلاثة وثلاثين دائرة انتخابية 27 منها في الداخل و 6 دوائر في الخارج تهم التونسيين المقيمين في الخارج، وتوزعت القوائم المرشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.[3]

1- تحليل سياسي، **في ضوء النتائج الأولية للانتخابات، جيدة الصباح** العدد، 1601.

2- **سيدي بوزيد تحترق بأيادي من المغرب**، العدد 3616.

3- المركز العربي للأبحاث والدراسات، **مرجع سابق**، ص 24.

1 -القوائم الحزبية:

رغبة من التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي، بعد عقود من القمع والكبت السياسي، وصل عدد الاحزاب التي تشكلت بعد ثورة 2011 نحو 197 حزبا، شارك منها في هذه الانتخابات، 121 حزبا وقائمة ائتلافية، 5 أحزاب منها فقط قدمت في دوائر 33 في حين لم يقدم نحو 75 حزبا ولو في دائرة واحدة، ويمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في انتخابات مجلس نواب الشعب وتقدمت بقوائم، إلى ثلاث أصناف وهي[1]:

-**أحزاب افتراضية** لا وجود لقاعدة اجتماعية لها، وتشتد في الغالب إلى أفراد من العائلة الواحدة أو مجموعة عوائل، أو إلى علاقات شخصية، أو إلى عدد ضيق من أفراد النخبة المثقفة أو الاقتصادية.

- **القوائم المستقلة:**

ضمت هذه القوائم عددا مهما من الكفاءة القانونية والسياسية والعملية وانتشرت بخاصة في بعض المدن الداخلية وقد بلغ عدد المترشحين 334 مترشحا.

- **القوائم الائتلافية:**

بلغ عددها 152 قائمة وتعد أساسا ل "الاتحاد من أجل تونس"، و"تيار المحبة"، و "الجبهة الوطنية للإنقاذ"، انتشرت في جميع المحافظات، لكن عددها كان محدودا مقارنة بالقوائم الحزبية.[2]

الملاحظ في هذه الانتخابات ضعف مشاركة الشباب، فبقدر ما وجدت فئة الشباب في أغلب هياكل المراقبة والتنظيم والمتابعة في المكاتب الانتخابية في مختلف مناطق الجمهورية، فقد ابتعدت عن أداء واجبها الانتخابي، غير أن وجود هذه الفئة كان بارزا أكثر ضمن ناخبي "الجبهة الشعبية"، ويبدوا أن اختفاء تمثيل فئة الشباب في أغلب قوائم الأحزاب السياسية، عزز روح الاستقالة الجماعية لهذه الفئة من المشاركة، ترويج ثقافة اليأس بين عناصرها.[3]

1- صلاح الدين الجوشي، **الاستقالات عرت أزمات الأحزاب الداخلية**.

2- **الانتخابات التشريعية التونسية**، تحليل سياسي. (2014)، من الموقع: www.ALjzira.com./tN.élection، تاريخ الاطلاع: 2015/12/15.

3- **عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات**، من الموقع: http//www.Tunisie.com. /élection، تاريخ الاطلاع: 2016/02/15.

نتائج الانتخابات التشريعية:

أ- **نداء تونس:** تمكن حزب نداء تونس من الفوز بالأغلبية النسبية 93،17 بالمائة ، وذلك على الرغم من كل العراقيل والأزمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها، وقد جرى تقديم تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة أن نداء تونس قد أحكم استغلال أخطاء الترويكا وحركة النهضة، وهناك من رأى أنه استند إلى الماكنة الانتخابية لحزب التجمع المنحل، ومن المؤكد أن الحزب قد تمكن من ترسيخ صورة لدى قطاع واسع من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من "تغول النهضة"، ولقد تعمقت هذه الفكرة بخاصة بعد فوز الإسلاميين وحلفائهم سنة 2011 ، فأصبحت ممهد لها بالنجاح حتى قبل تأسيسه.[1]

ب-الاتحاد الوطني الحر: برئاسة سليم الرياحي. شارك هذا الحزب في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، غير أنه لم يحرز إلا مقعدا وحيدا في دائرة داخلية (سليانة)، أما خلال الانتخابات التشريعية فتقدم في كل الدوائر داخل البلاد وخارجها وتحصل على 16 عشر مقعدا (بنسبة 7،37 في المائة) واحتل بذلك المرتبة الثالثة متجاوزا أغلب الأحزاب التاريخية والمناضلة.[2]

ج -الجبهة الشعبية: عرفت الجبهة الشعبية مشاكل عاصفة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، لكنها تمكنت من تجاوزها، وتقدمت في 32 دائرة انتخابية، على الرغم من إمكانياتها المادية المتواضعة، تمكنت من الحصول على 15 مقعدا (بنسبة 6،91 في المائة)، الظاهر الذي سيسمح لها بالتموقع في المشهد السياسي طوال السنوات الخمس المقبلة، وستمثل أهم ائتلاف حزبي في البرلمان الحزبي الجديد ورقما صعبا في الحياة السياسية والبرلمانية.[3]

د-حزب آفاق تونس: تأسس هذا الحزب بعد الثورة 28 مارس 2011 برئاسة "ياسين إبراهيم"، وهو حزب لبرالي، يضم عددا من الكفاءات الشبابية في قطاع الأعمال الحرة والجامعيين والأطباء والمهندسين، إضافة إلى برامجه المتميزة. على 8 مقاعد (بنسبة 3،68 في المائة) وحقق بذلك تقدما بأربعة مقاعد مقارنة بما تحصل عليه في انتخابات المجلس التأسيسي.[4]

1- حسان عيادي، حركة النداء تونس: **شبح الاستقالات يعود**، من الموقع: http/www.mosaique.FM.net/ar/indx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03

2- لزهر العكرمي، سليم الرياحي: **ظاهرة مالية لا علاقة لها بالواقع السياسي والانتخابي**، (2014).

3- مصطفى القلعي، **الجبهة الشعبية بعد انتخابات 26 أكتوبر 2014**، التشريعية: النتائج والموقع السياسي.

4- الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية (2014)، من الموقع:www.ALManar.com/tunisie .

هـ –التيار الديمقراطي: على الرغم من حداثة تكوينه، تمكن هذا الحزب من الحصول على ثلاث مقاعد.

و–حزب المبادرة: تحصل على 3 مقاعد، وخسر مقعدا مقارنة بانتخابات المجلس التأسيسي وهو من الأحزاب الدستورية والتجميعية القليلة التي تمكنت من الاندماج في الوسط السياسي بعد الثورة إن اعتذر علنا للشعب التونسي.

ز –**حركة النهضة** فقد تراجع مركزه مقارنة بالانتخابات السابقة، فتحول من المرتبة الأولى (89 مقعدا) بنسبة 41 في المائة) إلى المرتبة الثانية، وتحصل على 69 مقعدا (بنسبة 31،79 في المائة)، فاقدا بذلك 20 مقعدا.

التحالف الديمقراطي: أسسه المنشقون عن "الحزب الديمقراطي التقدمي" بعد رفضهم اندماج حزبهم مع حزب آفاق تونس، احتجاجا عن ممارسات أمنية العام غير الديمقراطية، وعلى الرغم مما بذلته القيادة من مجهود ودعاية وحضور إعلامي مكثف في الفضائيات والصحف لم يتمكن الحزب إلا من الحصول على مقعد واحد فقط.[1]

3–الانتخابات الرئاسية:

في إطار استكمال المسار الانتقالي الذي بدأ بعد سقوط نظام زين العابدين بين علي على إثر الثورة التي اندلعت في نهاية ديسمبر 2010 تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي، وتعتبر أول انتخابات رئاسية بعد اقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب.

أ / شروط الترشح إلى رئاسة الجمهورية:

حدد القانون الانتخابي التونسي المصادق عليه من طرف المجلس 39 على شروط الترشح ،38، الوطني التأسيسي يوم الثلاثاء 22 أفريل 2014 حسب الفصول 38.39.37 للانتخابات الرئاسية 2014 التي تتمثل في:

1– محمد الحرموني، **نتائج الانتخابات... رسالة شعب وأسئلة شعب وأسئلة للتفكير**. جريدة الضمير، العدد 456.

-تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الاسلام بالغا من العمر خمسة وثلاثين سنة على الأقل، وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف الترشح تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.

-تتم تزكية المترشح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب، أو من اربعين رؤساء مجالس الجماعات المحلية، أو من عشرة آلاف من الناخبين الرسميون الموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية على ألا يقل عددهم عن خمس مائة ناخب بكل دائرة منها.

-يؤمن المترشح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ضمانا ماليا قدره عشرة آلاف دينار لا يتم استرجاعه إلا عند حصوله على ثلاثة بالمائة على الأقل من عدد الأصوات المصرح به.[1]

المرشحون: تم فتح الباب للترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر 2014، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة 27 مرشحا ورفضت 41 فيما انسحب اثنان.[2]

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بن سلامة ونور الدين حشاد.

وقد فاز في هذه الانتخابات مرشح حزب نداء تونس **الباجي قايد السبسي** في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي بعد أن أخفق أي من المرشحين في تحقيق نسبة أصوات تفوق % 50 في المرحلة الأولى[3]. ليكون بذلك رئيس للجمهورية التونسية ينتخب بشكل ديمقراطي حر ونزيه.

وبهذا استكملت بذلك تونس بناء المؤسسات السياسية الشرعية ، مما يؤسس لبداية المشاريع التنموية التي تهم الشريحة الأعظم من المجتمع التونسي الذي عانا من الفقر والاضطهاد والحرمان والمناطقية وتبديد شبح الإرهاب واستعادة ثقة 44%من التونسيين الذين قاطعو صناديق الاقتراع، مما يطرح عليه العديد من التحديات المقبلة، ويؤهله ليكون "مهندس الجمهورية الثانية" في تونس، وفق عدد من المحللين[4] .

1- **تونس رسميا العدد الإجمالي للناخبين المسجلين للانتخابات بلغ 5 ملايين و236 ألف ناخب 27 جوان 2014**. الموقع: http/ar.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2016/02/27.

2- إبراهيم حسن، **بعد قبول ملفاتهم للترشح**، من الموقع: http/www.mosaique.FM.net/ar/indx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03.

3 - حسن سلمان، **تونس تستعد لمرحلة ثانية من الانتخابات الرئاسية**، جريدة القدس العربي، العدد 7953، ديسمبر 2014. ص 08.

4- فتحي النوري،" **تحديات الجمهورية التونسية الثانية**"، جريدة العرب .العدد9778 ، ديسمبر .2014 ص. 06.

المبحث الثالث: معوقات وآفاق التحول الديمقراطي في تونس:

تسعى النظم التسلطية دائما إلى إفشال نماذج التحول كي لا تنتقل لها، لذلك يمكننا القول إن من أكبر الأخطار على الثورة التونسية هي النظم التسلطية العربية. ويجب التنبيه إلى أن التحول الديمقراطي يمكن أن يفرز من نتائجه اخطار داخلية، منها الإخطار الناجمة عن عدم تعود الشعوب على وجود الحريات، وغياب العراقة والرسوخ في الديمقراطية وإدارة نظمها وما تولده من اختلافات.

لذلك فان اخطر المراحل التي تعيشها الدول وأدقها هي مرحلة التحول الديمقراطي ، لأنها ليست عملية بسيطة، بسبب تجذر النظام التسلطي في اغلب هياكل وأجهزة الدولة ، وبقايا النظام السابق والمنتفعين منه الذين يكونون في طليعة المعرقلين لهذا التحول للحفاظ على مكتسباتهم ووضعهم، إضافة إلى إمكانية تطلع النخبة العسكرية للعب دور سياسي مستغلة حالة عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي، مما قد يكون خطر على جهود التحول، كما أن العامل الخارجي يمكن أن يكون من ابرز العوائق خاصة إذا كان هذا التغيير يمكن أن يهدد مصالح حيوية لأطراف خارجية أو يؤدي إلى صعود نخب معادية لها.

أولا معوقات التحول الديمقراطي في تونس:

إن عوامل تعثر مسار الديمقراطي في تونس لا تنفصل كثيرا عن مثيلتها في الدول المغاربية أو بالأحرى في كل دول العربية، ولكن هذا لا ينفي من وجود بعض العوامل الخاصة لكل دولة على حدى تكون أكثر ارتباطا بالبيئة المحلية وعليه فإن حالة الاندماج الذي تعرفه تونس على المستوى المجتمعي نظرا لغياب الانقسامات الدينية والإثنية.[1]

وتتمثل عوائق التحول الديمقراطي فيما يلي:

1- لم تبرز حتى الآن مرجعية فكرية حاكمة، تستطيع أن تقود تونس في المرحلة القادمة، فالمرجعية الإسلامية متهمة (محليا وإقليميا)، والليبرالية موصومة بالفساد والاستغلال والتبعية، واليسارية لا تزال تحاول تطوير حركتها الاجتماعية في أطر حزبية كبيرة، تمكنها من ترك ميادين الاحتجاج، والنفاذ إلى الشوارع الجانبية، حيث واقع المهمشين والعاطلين، والمحرومين من عوائد التنمية

1- عباش، **مرجع سابق**، ص 150.

2- طبيعة القيادة السياسية: يقصد بذلك الخلفية التاريخية التي يستند عليها بن علي في سياسته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ارتكزت على قيمتي الأمن والاستقرار وهذا راجع إلى الوظيفة الأمنية للرئيس، حيث اشتغل وزير الداخلية ومديرا عاما للأمن الوطني، إن هذه الخلفية العسكرية للرئيس ترتب عنها مفهوم للجنة والصفوة السياسية في المخيلة الشعبية انحصر بمرتدي البذلة العسكرية أكثر من اقترانه بنخبة الفكر والعلوم.[1]

3- تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظيفة الأمنية: حيث بدأ هذا التحول بتغيير الخط الفكري للحزب من الحزب الاشتراكي إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وهذه كمبادرة أولى لبناء شرعية جديدة يستند عليها نظام بن علي، حيث تم إسقاط كلمة حزب من الاسم الرسمي للحزب، وتخلى عن الايديولوجية الاشتراكية بما يتماشى الخطاب اللبرالي، ومن ثم تحول الحزب شيئا فشيئا إلى جهاز أمني أكثر منه سياسي.

4- يخشى التونسيون من عودة رؤوس الفساد إلى الساحة السياسية مرة أخرى، بأقنعة جديدة، وعبر أحزاب صغيرة متشكلة بالفعل، وتضم صراحة كوادر سياسية ورجال أعمال، ينتمون لنظام بن علي.

5- الوضع الاقتصادي المتدهور: على الرغم من أن ثورة تونس لم تكن تماماً ثورة جوعى وفقراء، إذ التحقت بها طبقات عدة من المجتمع كانت تشكو من سلبيات حكم النظام السابق الذي حكم البلاد بقبضة من حديد، فإن الاستياء من الوضع المعيشي هو ما أشعل الثورة، وهي المعضلة ذاتها التي تواجهها الحكومة التونسية الآن، على الرغم من إعلانها أنها حققت بعد عام من الحكم نسبة نمو بلغت 3.5%، ولكنها في واقع الأمر قد ورثت أوضاعاً متدهورة من آثار سياسات النظام السابق. وقد أقر البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام 2012، وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي، موضحاً أن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى (6.224 مليار دولار) في أكتوبر 2012مقابل 113 يوماً في نهاية عام 2011، وذلك في سابقة لم تعرفها البلاد من قبل. وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد التونسي بفعل حالة عدم الاستقرار التي تحياها البلاد، ولذلك تبذل الحكومة جهوداً مضنية لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات، وسط تدهور الأوضاع الأمنية التي تسببت في انكماش الاقتصاد 1.8%.[2]

1- أحمد ولد دادة، **الجيش والسياسة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2002)، ص 90.

2- إيمان أحمد عبد الحليم، **أزمات متصاعدة: مآزق المرحلة الانتقالية في تونس**، مجلة السياسة الدولية

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx : تاريخ الاطلاع: 2016/02/28.

6- ضعف مؤسسات المجتمع المدني: وهذا راجع إلى المناخ السياسي الذي تعمل فيه تلك المؤسسات حيث يغلب الطابع السيطرة والرقابة على منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى فقدانها لذمة مالية وهذا يجعل منها أداة في يد النظام لا يمكنها الخروج عن طاعته وهذا ينقص من فعاليتها رغم أنها تمثل نظريا قنوات تسمح بالمشاركة السياسية، وهذا يؤدي إلى أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية في تونس إبان عهد الاستعمار كانت أكثر تنوعا ونشاطا عما أصبحت عليه بعد الاستقلال حيث غلب الطابع التسلطي للنخبة الحاكمة التي تولي اهتماما كبيرا لبناء وتحديث مؤسسات القهر والقمع فبناؤها المؤسسي لم يكتمل بعد.[1]

7- طبيعة المعارضة السياسية: إن انعدام المعارضة السياسية في عملية التحول الديمقراطي لا يعني أنها غير مسؤولة عن تعثر المسار الديمقراطي، والمعارضة هنا وهي بشقيها الاسلامي والعلماني، وهذا الأخير في كثير من الأحيان احتوائه السلطة، أما الآخر فقد همش وقمع عن طريق السياسة الامنية التي انتهجها النظام بهدف حفظ الأمن العام خاصة في ظل الضغط الخارجي الذي يسعى لمحاربة الإسلام باسم الإرهاب.[2]

ثانيا: آفاق التحول الديمقراطي

1- التحدي الاجتماعي: على الصعيد الاجتماعي، فقد خلّف نظام بن علي وراءه نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان تونس حيث وصلت إلى نحو 25?، وذلك وفقاً للمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يومياً. ونظرا لاختلال ميزان التنمية الجهوية سواء في العهد السابق أو في عهد الرئيس بورقيبة، فإن الفقر يسود في أغلب المناطق ما عدا الشريط الساحلي حيث تتركز المشاريع التنموية الكبرى وتُضخ رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية وخاصة في القطاع السياحي الذي يشغل نسبة نحو 12% من اليد العاملة التونسية. في البلاد ترتفع نسبة الفقر في المناطق الداخلية وخاصة في الجنوب والغرب والجنوب الغربي حيث تتركز الاحتجاجات وتتواصل منذ انطلاق شرارة الثورة وإلى يومنا هذا، مطالبة بتحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الأساسية المتردية في جل تلك المناطق والمفقودة في بعضها من الأساس. لا يكمن الخطر في تلك الاحتجاجات في موجة الغضب التي تصاحبها فتتحول أحيانا إلى أشكال من العنف تستهدف مصالح الدولة وممثليها ورموزها فحسب، وإنما في تهديدها لاستقرار تلك المناطق وهروب المستثمرين إلى مناطق أكثر أمنا،

1- الطاهر لبيب، **علاقة مشروع الديمقراطية بالمجتمع المدني**. المستقبل، العدد 158.

2- عباش، **مرجع سابق**، ص 153.

وربما مغادرة البلاد أصلا، فيستمر التهميش وتستفحل البطالة وندخل في حلقة مفرغة يصعب كسرها والخروج منها[1].

2- التحدي الاقتصادي: إلى جانب الركود والارتباك وأحيانا التوقف في السير الطبيعي لبعض القطاعات الاقتصادية أثناء الثورة وبعدها مباشرة نظرا لما يصاحب الثورات عادة من فوضى وانفلات وانهيار للانضباط العام، فقد ورثت الثورة التونسية تركة اقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية، وواقع الحال الذي لا يبعد وصفه كثيرا عن الوضع الكارثي. فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية حيث بلغت 1,8 تحت الصفر، كما كشفت الأرقام أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة. وكان آخر المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد التونسي تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لتونس إلى الدرجة عالية المخاطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي.

3- إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة: انجاز انتقال سياسي نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام، بعيدا عن أشكال التحايل.

4- إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية: وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفصيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإرادة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوة السياسية المختلفة.[2]

5- بناء الدولة المدنية ومؤسسات قوية وفاعلة ترقى بالبلاد وتساعد في اتمام التحول الديمقراطي.

6- إشاعة الثقافة المدنية: إذ من غي الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية تقوم عن المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية.[3]

1- عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**.
Www. Al Jazeera Center for Studies.htm تاريخ الاطلاع: 2016/03/29.

2- منيسي، **مرجع سابق**، ص 318.

3-عباش، **مرجع سابق**، ص 15.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الربط بين النخبة السياسية في تونس وعملية التحول الديمقراطي، وذلك بتحديد الدور الذي لعبته هذه النخبة السياسية في إدارة مختلف محطات المرحلة الانتقالية في تونس ابتداءً من اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وانتهاء إلى الانتخابات التشريعية 2014.

فمن خلال دراستنا نعرض مجموعة من الاستنتاجات والتي هي عصارة العمل، والتي يمكن أن تشكل إجابات عن الفرضيات السابق تقديمها للإجابة على الإشكالية المعتمدة في البحث، فيمكن إيجاز بيان ما توصلنا إليه بعد التحليل والبحث المقدم في المذكرة، فيما يلي:

إن الانتقال الديمقراطي بصفته تغييرا سياسيا جذريا له انعكاسات واسعة على المجتمع كليا لا يعقل أن تقوده نخبة غير سياسية، لذلك يفترض على النخبة السياسية أن تساهم في تجسيده وان تركز اهتمامها وجهودها على مستوى كلي يشمل أحوال النظام السياسي وظروف المجتمع بشكل عام، ولا تقصر غرضها من التأثير السياسي في مستوى جزئي، كتحقيق مصالح وغايات فئة ما أو قطاع اجتماعي معين.

كل دولة ظروفها وأسبابها الخاصة التي أدت إلى الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي والتي لا يمكن ان تتشابه مع دولة اخرى ومنه فانه، لا يوجد وصفات جاهزة دولياً على مستوى التحول الديمقراطي بل لكل دولة خصوصياتها.

تلعب النخبة السياسية الدور الفاعل في عملية التحول التي تعيشها دول الربيع العربي، فلا يمكن تصور تحقيق ديمقراطي من دون وجود نخبة سياسية واعية، فهي الأداة والوسيلة التي تجعل الديمقراطية واقعا تعيشه الشعوب، ويعد السبيل الأمثل من أجل تنمية الثقافة المستقلة والمطالبة باحترام حقوق الإنسان وكرامته، وكشف عورات الاستبداد وفضح الفساد ونقل الوقائع بكل صدق وأمانة لكسب ثقة الجماهير، هذا وإن كان الدور الحيوي للمجتمع المدني هو تقرير التحول الديمقراطي، وتوفير شروط الممارسة الديمقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية.

يعتبر عنصر التوافق بين النخب السياسية من أبرز عوامل نجاح التحول الديمقراطي لأنه يوفر الجو لا نجاز انجاز مهمتين: أولها توسيع قاعدة من يرون في الديمقراطية مصلحة لهم، وثانيهما الضغط على السلطة الحاكمة دفعها إلى التنازل والقبول بالديمقراطية ولتحقيق هذا الاتفاق وجب الانفتاح والتكتل بين هذه النخب واعتدال خطابها السياسي فيما بينها وإيمانها بالديمقراطية قولاً وفعلاً، ولذلك فان غياب هذا التوافق يحول دون إتمام الانتقال إلى الديمقراطية.

اثبتت التجربة التونسية في غضون السنوات القليلة للتحول الديمقراطي أنه كلّما كان للنخبة السياسية الدور الأساسي في التحول الديمقراطي كلّما كانت العلمية ناجحة.

أثر الاتحاد العام التونسي للشغل بشكل واضح على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس فهو يفاوض الحكومة باسم الشعب نظرا للقاعدة الجماهيرية الكبيرة التي يمتلكها الاتحاد العام التونسي.

رغم انطلاق الثورة التونسية بشكل عفوي احدث مفاجئات للجميع بما في ذلك القوى السياسية التي تفاوت آداءها في الميدان و ارتبك موقف البعض إزاء المشاركة فيه إلا ان النخبة السياسية تداركت الوضع و دخلت في تحالفات من اجل تشكيل حكومات المرحلة الانتقالية، وفي اطار غير مسبوق وهو اطار الانتقال الديمقراطي، حيث كان للثورة التونسية الاثر البارز كسر حاجز الخوف الذي أكد بأن ارادة الشعب قادرة على الفعل، بالإضافة الى التطور الواضح في مجال السياسة الاعلامية التونسية حيث بدأت وسائل الاعلام المختلفة تدرك جدية رسالتها وتعمل على طرح العديد من القضايا السياسية الاقتصادية، والاجتماعية والتي كانت منذ وقت قصير من الممنوعات او المحرمات .

واخيرا فإن التجربة التونسية قطعت الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق قواعد النظام الديمقراطي مقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي، من اتباعها مسار سياسيا سليما، بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية أفضي في غضون أشهر قليلة إلى كتابة دستور جديد للبلاد، ومن تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية وبذلك طوي صفحة المرحلة الانتقالية إلى وضع جديد تتغير فيه قواعد اللعبة السياسية إلى أخرى أكثر ديمقراطية. وهذا لا تزال التجربة التونسية امام تحديات أخرى أهمها تثبيت هذا التحول الديمقراطي. ن اهيك عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية امام هذه النخب السياسية الجديدة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. المصادر

.1-الدستور التونسي 2014

II. . الكتب:

1- الاقداحي هشام محمود، **سيكولوجية النخبة العليا والزعامة.** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).

2- الألوسي رعد صالح، **التعددية السياسية في عالم الجنوب.** (الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006).

3- أبو أصبع بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى.** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004).

4- أبو أصبع بلقيس أحمد منصور، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن.** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999).

5- أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي.** (عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع،1998)

6- البزيرات مالك خلف، والحتاتنة أحمد عبد الوهاب، **الثورة التونسية.** (الكرك: النشور الفكري الحر، 2011).

7- الحامدي بشير، **الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة.** (تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع،2011).

8- بن عثمان روضة،**" تستطيع أن تثور لكنك لا تستطيع أن تحكم "**، تقرير مقدم لمؤتمر الاتحاد الإفريقي (بريتوريا: مركز معهد الدراسات الأمنية).

9- بشارة عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011).

10- بن خلف الله الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989).** (الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007)

11- بونعمان سلمان، **وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي.** (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد24 ، أكتوبر2009).

12- بوتومور، **الصفوة والمجتمع،** ترجمة محمد الجوهري وآخرون. (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1978).

13- التميمي عبد الجليل، أحمد **بن صالح إضافات حول: نضاله الوطني والدولي تونس:** منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، (زغوان-تونس 2002).

14- الجابري محمد عابد، **المثقفون في الحضارة العربية محنة بن حنبل ونكبة بن رشد** ط2 ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000).

15- الجمعاوي أنور، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السّياسات، 2014).

16- حزام والي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2003).

17- الخطيب سعدي محمد، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية دراسة مقارنة (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008).

18- زايد أحمد، عروس الزبير (محرران)، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005).

19- السيد سليم محمد، عابدين السيد صدقي، **التحولات الديمقراطية في آسيا** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999).

20- السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه.** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، [د ت ن].

21- شقرون نزار. " **رواية الثورة التونسية** "(دار محمد على الحامي، تونس،2011).

22- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، الأدوات)** (الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 1997).

23- العطري عبد الرحيم، **صناعة النخبة بالمغرب** (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006).

24- عبد الله شادية فتحي إبراهيم، الاتجاهات **المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** (عمان :المركز العلمي لدراسات السياسية 2003).

25- عبد الجليل علي رعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 2002).

26- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية** (القاهرة [د د ن] ، 2005)

27- عارف نصر محمد، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي-النظرية-المنهج)**(بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002)

28- عبد المولى عز الدين،" **دور الإعلام في ثورة الشعب** "، ملفات الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة

29- فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004).

30- فوزي صلاح الدين، **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية.** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

31- قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، **دساتير الدول العربية** (بيروت: منشورات الحلبي،2005).

32- الكيالي عبد الوهاب، وآخرون، **الموسوعة السياسية، الجزء6** .ط3 ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر1990) .

33- الكتبي ابتسام، وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004).

34- مصباح عامر، معجم **مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** (الجزائر :مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم،2005).

35- مقداد المعتصم بالله، **دور اتحاد الشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس**، الحوار المتمدن.

36- مكي ثروت، **النخبة السياسية والتغير الاجتماعي (تجربة مصر من 1952-1976).** (القاهرة: عالم الكتاب، 2005).

37- ميتكيس هدى، "**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**"، تحرير على الدين هلال، محمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسية** (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط1، 1999).

38- مهنا محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

39- منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 2004).

40- هنتيجتون صامويل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993).

41- هلال علي الدين، مسعد نفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2005).

42- الهرماسي محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981).

43- ولد دادة أحمد ، **الجيش والسياسة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2002)

44- ياسين السيد، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي** (مصر: دار مجرية، 2005).

III. المذكرات:

1- أسماء قطاف تمام، دور **الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية" حركة النهضة التونسية نموذجا**، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر -بسكرة-،2012-2013.

2- طعيبة أحمد، دور **المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2007).

3- عايشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة الماجيستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر: 2007-2008.

4- معقافي أسامة، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987- 2010) رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010).

IV. الجرائد:

1- **فرنسا: زين العابدين بن علي لم يطلب اللجوء** – في الأهرام المصرية في 22/1/2011.

2- **الندوة الصحفية للسيد كمال الجندوبي**، رئيس الهيئة العليا للانتخابات. جريدة الصحافة، العدد 5611.

3- القوائم الانتخابية: **أسباب موضوعية تعرقل التسجيل وهذا البديل**. جريدة الصباح، العدد 3160.

4- **سيدي بوزيد تحترق بأيادي من المغرب، جيدة الصباح** العدد 3616.

5- تحليل سياسي، **في ضوء النتائج الأولية للانتخابات.جيدة الصباح** العدد، 1601.

6- **تونس بلا رئيس**، مجلة العرب. 28 مارس 2005، العدد 9875.

7- الجندوبي كمال، **المشاركة التصويتية في انتخابات المجلس التأسيسي**. جريدة الصباح العدد 4010.

V. المواقع الالكترونية:

1- زين الدين محمد، **إشكالية تجديد النخب بالمغرب**، موجود في:
: http://www.aljabriabed.net/n81_01zenaddine.htm

2- سبيلا محمد، **النخبة السياسة والنخبة الثقافية في المغرب المعاصر، موجود** في:
lhttp://zouakine-zaman.jeun.fr/t4478-topic

3- الحمرية عفاف، النخب **وتحريك التاريخ، موجود** في
/http: //drisslagrini.maktoobblog.com/659369:

4- الفقيه عبد الله، **انقسام النخبة الحاكمة مظاهره وطبيعته**، موجود في:
: http://209.85.129.132/search=cache:I6xGj

5- بن علي، الدستور التونسي أول دستور في العالم العربي من الموقع:
.http/www.alriyad/1.com/434774

6- تونس طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من الموقع:
http//www.startimes.com/F.asx? T = 30436737

7- الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة، من الموقع:
.www.aljazeera.net./news/arabic

8- شين محمد المهدي، **التحول في تونس...أسباب.... معوقاته.... وتداعياته.** (2011/02/13) من الموقع:http://www.REGIONALSTUDIES.tk

9- يوسفي عبد الوهاب، **تونس بعد الاستقلال**، من
الموقع:.http://www.ALmadina.com/45680

10- عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي** (مركز الجريدة للدراسات)، من الموقع:.http//Studies.aljazeera.net

11- البمراوي يوسف، **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، من الموقع:
.hpp://www.ALNAD.NET/35032/book

12- بشارة عزمي، **وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة.**
www. ALJAZEERA.NET

13- العبدلي جبلاني، **قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية** ALJAZEERA.NET

14- **هل ساعد ويكيليكس في إذكاء جذور ثورة تونس**، WWW.CNNARABIC.COM.

15- محمد نهي، **ما أسباب ثورة تونس**، WWW.EJABAT.COM.

16- **عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج**، WWW.ELAPH.COM.

17- **ثورة الياسمين. تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية**،

WWW.SHOROUKNEWS.COM

18- الليبي نجيب، **الوسط التونسي**،WWW.TUNISALWASAT.COM

19- عرفة محمد جمال، **جمهوريات فيس بوك وتويتر ويوتيوب تقود ثورة تونس**.

WWW.ONISIAM.

20- **التونسيون ينهون حدادهم على ضحايا الاحتجاجات**،WWW.ONISIAM.NET

21- **الاحتجاجات والمظاهرات مطالبة بتغير الأوضاع الاقتصادية في تونس**

.WWW.MAREFA.ORG

22- سليمان حسن، **تونس الثورة، المشهد، التداعيات والعبر**

،.WWW.ARABIC-AWATE.COM

23- تراجع شعبية الترويكا، أفريكان **مانجير 2012/09/26**، على الرابط:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

24- :جيكليب ينكوت،" **خلال الفترة السَّابقة للانتخابات :تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس** "وكالة إنتر بريس سيرفس، على الرابط:

http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2284

25- الحاج مسعود عبد الرزاق، **الاتحاد العام التونسي للشغل: السياسة والثورة** مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية http://www.csds-center.com

26- مأمون يوسف، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. من الموقع:

. http:/Zawaya.magharebia.com/az/zawaya

27- رضوان زيادة، **الأهمية القصوى للفصل بين السلطات**. من الموقع:

.http://ALHiwar.org/debat/SMOW.art

28- علي محمد، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**. من الموقع:

. www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic

29- **هل وصلت تونس إلى بر الأمان**، من الموقع: www.akbar.com

30- محمد علي، **الدولة بعد الثورة. قوانين...، مراسيم**، من الموقع:

Salemlabiadh.blogspot.com

VI. التقارير

1- تقرير الاجتماع التشاوري الثالث لمجلس الممثلين (كوبنهاغن: المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، 2012)، من موقع www.emhrf.org تاريخ الاطلاع 2015/012/10 على الساعة 14:40.

2- "الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس"،**تورس**، 2013/07/26، على الرابط: http://www.turess.com/binaa/22204

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 2012**(قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012) .

4- **الهيئة العليا للانتخابات**، (2014) من الموقع: http//www.isie.Net، تاريخ الاطلاع: 2016/03/23.

5- الإصلاح الدستوري في تونس. من الموقع:www.MOSTAKBAL.com .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- David Robertson،**the routledge dictionary of politics** .3ed, new York : Taylor and francise – library, 2004, p162.W

2- La transition, ‘‘Rafaa Ben Achouret Sana Ben Achour, démocratique en Tunisie : entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire’ ’apparaitre dons la revue française de droit constitutionnel.

3-Bref bilan du 23 octobre 2011», Le Maghreb magazine. No 3 du 18-11-2011.pp 40-47